الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

٢٠١٥-٢٠٢٠

جمهورية مصر العربية

الاستراتيجية الوطنيـــة
لمكافحـــة العنـــف ضـــد المـــرأة
٢٠١٥ – ٢٠٢٠

الطبعة الأولى

٢٠١٥

١٥ شارع محمد حافظ متفرع من شارع الثورة - المهندسين

ت: ٣٥٨١ ٣٧٦٠ ٢٠٢+ - ٣٥٢٩ ٣٧٦٠ ٢٠٢+

ف: ٣٥٠٨ ٣٧٦٠ ٢٠٢+

E-mail: ncw@ncwegypt.com

Website: www.ncwegypt.com

عنوان الكتاب:

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

رقم الإيداع: ٢٠١٥/٩١٣٧

الترقيم الدولي: 978-977-6051-30-0

الطبعة الأولى: ٢٠١٥

قائمة المحتويات

- كلمة السيد المهندس إبراهيم محلب / رئيس مجلس الوزراء ٥
- تقديم السفيرة / مرفت تلاوي رئيس المجلس القومي للمرأة ٧
- مبادئ وأسس الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة ٨
- مضمون الاستراتيجية ٢٠
  - الرؤية ٢٠
  - الرسالة ٢٠
  - الهدف الاستراتيجي العام ٢٠
  - محاور الاستراتيجية ٢٠
    - المحور الأول (الوقاية) ٢٠
    - المحور الثاني (الحماية) ٢١
    - المحور الثالث (التدخلات) ٢١
    - المحور الرابع (الملاحقة القانونية) ٢١
- ملخص خطط العمل التنفيذية ٢٢
- مؤشرات الأداء وقياس الأثر ٣٠
- نبذة عن الملاحق ٣٢
- الشركاء ٣٣
- فريق العمل ٣٦
- الملاحق ٣٧

كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء

يمثل الاهتمام بقضايا المرأة أحد الأولويات المحورية، على كافة الأصعدة والمستويات المختلفة، ويمثل العنف ضد النساء واحداً من أبرز هذه الأولويات، كونه قضية مجتمعية تنعكس آثارها على المجتمع ككل.

وإذا كانت الشرائع السماوية بصفة عامة، والشريعة الإسلامية بصفة خاصة، قد وضعت مكاناً متميزاً للمرأة من حيث وجوب حمايتها ورفع مكانتها وتنظيم شأنها، وأخذت عنها سائر المعاهدات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والدساتير في مختلف دول العالم والتشريعات الوضعية... إلا أن الممارسة العملية شهدت إهداراً لتلك الحماية بسبب سوء فهم النصوص أو بناءً على الأفكار الاجتماعية الموروثة الخاطئة، أو عدم قدرة المشرع الوضعي في إيجاد الحماية الكافية للمرأة من جرائم العنف بأشكالها، مما أدى إلى فقدان السياسة التشريعية أو الإجرائية لفعاليتها في هذا المجال سواء في قانون العقوبات أو قانون الأحوال الشخصية.

ورغم التأكيد المستمر على مبادئ العدالة الاجتماعية، والمساواة بين بني الإنسان ذكراً أو أنثى، وأهمية ذلك في بناء المجتمع البشري واستقراره. إلا أن حجم الأضرار التي تعاني منها الإنسانية جرّاء اعتماد العنف كأداة للتخاطب في ازدياد، ومازالت البشرية تدفع لتحقيق المساواة بين الجنسين من أمنها واستقرارها، ما يحول دون تنميتها وتقدمها. ذلك أن تحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع، تتعذر دون مشاركة المرأة على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والحفاظ على حقوقها وتفعيل دورها في بناء المجتمع وتطوره.

من هذا المنطلق يمثل العنف ضد النساء انتهاكاً للقيم الثقافية والدينية في مصر، ولذلك كفل الدستور المصري تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق، كما ألزم الدولة حماية المرأة ضد كل أشكال العنف إلا أنه وبالرغم من الحقوق والحماية التي أقرها الدستور للمرأة المصرية، ونتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمتغيرات السريعة التي مرّ بها المجتمع المصري في الفترة الأخيرة، فقد تنامت بعض الممارسات غير السوية صُدم بها المجتمع، لاتسامها بالتمييز والعنف، بحيث باتت تشكل انتهاكات واعتداءات جسيمة على حقوق المرأة، وتعوق تطورها ومشاركتها الاجتماعية ومساهماتها الإنسانية، وتنال بشكل مباشر من كرامتها الإنسانية ووضعها الاجتماعي والقانوني، فضلاً عن كونها تُمثل خروجاً عن عادات وتقاليد وأخلاق الشعب المصري.

من ثم وإيماناً بالمسئولية الوطنية التي تقع على كافة الجهات المعنية لمواجهة هذه الظاهرة، تضافرت جهود جميع هذه الجهات في أهمية إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة، إعمالاً لنصوص دستور ٢٠١٤، خاصة الفقرة الثالثة من المادة (١١) وكذلك المواد ٥٩، ٦٠، ٩٩ منه.

وفي هذا الإطار كلفت الدولة المجلس القومي للمرأة، كآلية وطنية للنهوض بأوضاع المرأة، وبالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بإعداد هذه الاستراتيجية، لضمان تعظيم وتنسيق الجهود المبذولة من أجل خفض معدلات العنف الأسري والمجتمعي الموجهة ضد المرأة والفتاة، وتأهيل ضحاياه تجنباً للعزلة والسلبية والانزواء وتحقيقاً للأمن والاستقرار.

السيد المهندس / إبراهيم محلب

رئيس مجلس الوزراء

تقديم

تخطو مصر خطوات ثابتة نحو بناء مستقبل الأمة وتشهد تغييرات جذرية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتمثل الثقافة المجتمعية المناهضة للمرأة إحدى العقبات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والتقدم والتنمية الشاملة. ويأتي العنف ضد المرأة على قمة الظواهر الاجتماعية السلبية التي تؤثر على كافة شرائح المجتمع رجالاً ونساءً وأطفالاً، فهو لا يمثل فقط صورة من صور انتهاكات حقوق الإنسان بل هو عائق لتمتع المرأة بحرياتها الأساسية كفرد منتج في المجتمع وتتعارض مع متطلبات الأمن الإنساني والرفاة الاجتماعي.

حرص المجلس القومي للمرأة منذ إنشاءه على تكثيف الجهود في سبيل خفض معدلات العنف ضد النساء وتوفير البيئة الآمنة لدعم المعنفات وإصلاح القوانين والتشريعات لتجريمه، وأخذ المبادرة بحث جهات هامة في الدولة لاتخاذ خطوات عملية ووضع سياسات لوقف العنف، ونجح من خلال التنسيق مع وزاراء الداخلية والعدل منذ عام ٢٠١٢ في أن تنشئ الوزارات وحدات متخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة وتوقيع بروتوكولات تعاون مع المجلس في هذا المجال، هذا بجانب عديد من الجهود التي تقوم بها كافة الجهات المعنية، إلا أن القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة يتطلب تضافر كافة الجهود والإمكانيات البشرية والمادية لتحقيق أفضل النتائج.

وتأتي الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة كنواة لبداية تغيير حقيقي وتتويجاً لسلسلة من الجهود المبذولة للحشد والتنسيق وأيضاً اعتماداً على التزامات مصر الدولية التي صدّقت عليها، خاصة الحقوق المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما يتسق مع المجتمع المصري ويحترم ثقافاته وتقاليده العريقة، وبالتحديد في الجوانب التي تتعارض بشكل صارم مع جميع أشكال العنف.

تهتم تلك الاستراتيجية بالاحتياجات الواقعية للمجتمع المصري، كما ستعكس التنوع بين ثقافات المناطق الجغرافية داخل مصر، وكذلك اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بها... وفي هذا الإطار فقد تم وضع الاستراتيجية الوطنية من خلال نهج المشاركة، حيث تضافرت جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية في وضع هذه الاستراتيجية متضمنة خطط عمل كل جهة مع تحديد أدوار ومسئوليات الجهات المعنية المختلفة، وتبحث في المتطلبات والاحتياجات من حيث الموارد البشرية والمالية؛ بالإضافة إلى وضع جدول زمني للتنفيذ، وتشمل الاستراتيجية كذلك خطة للرصد والتقييم، ومقترحات لتعديل نظم الإبلاغ وجمع البيانات عن العنف ضد المرأة.

ويتوجه المجلس القومي للمرأة بالشكر لكافة الشركاء من الجهات الحكومية وغير الحكومية في وضع الاستراتيجية، كما يُثمن المجلس الدعم الفني والمالي المقدم من الحكومة اليابانية والاتحاد الأوروبي و هيئة الأمم المتحدة؛ وعلى وجه الخصوص هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في جمهورية مصر العربية.

السفيرة / مرفت تلاوي

رئيس المجلس القومي للمرأة

مبادئ وأسس الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

أولاً: لماذا استراتيجية وطنية لمكافحة العنف؟

يشكل العنف ضد المرأة والفتاة انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان ونموذجاً للعلاقة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، وقد شهد المجتمع المصري خلال الفترة الأخيرة صوراً جديدة للعنف الموجهة ضد المرأة والفتاة مما تطلب إحداث صحوة مجتمعية للتغلب عليه. وانطلاقاً من واقع التزام المجلس القومي للمرأة – بصفته الآلية الحكومية المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة المصرية – تجاه المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص، فقد قام بإعداد وصياغة استراتيجية وطنية كآلية أساسية من شأنها أن تسهم في وقاية المرأة والفتاة من الممارسات العنيفة ضدها بما يضمن حماية وصون كرامتها.

تتمثل الأسس التي أستند إليها المجلس في إعداد الاستراتيجية في:

- دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ٢٠١٤ والذي تضمن في مواده صيانة حرمة الفرد وضمان كرامته، ورسخ لمبادئ المساواة والإنصاف بين الجنسين ونبذ كل أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٤٥ بتشكيل لجنة بتكليف مباشر من السيد رئيس الجمهورية لدراسة أسباب انتشار ظاهرة التحرش الجنسي وتحديد استراتيجية وطنية لمواجهتها بشكل عاجل.
- تعزيز مبدأ سيادة القانون، والالتزام السياسي لمصر لتنفيذ التعهدات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها، بما يتماشى مع المبادئ والقيم المصرية.
- مسئولية المجلس القومي للمرأة في تنمية شئون المرأة وتمكينها وحل المشكلات التي تواجهها في ظل مجتمع تسوده العدالة والمساواة وعدم التمييز.
- انتهاء المجلس القومي للمرأة في عام ٢٠٠٩ من وضع إطار عمل لاستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.

ثانياً: منهجية وضع الاستراتيجية

ركز المجلس القومي للمرأة منذ إنشاءه عام ٢٠٠٠ على عدد من الأنشطة لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة كسبيل لتمكين المرأة المصرية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتفاوتت هذه الجهود والأنشطة في طبيعة التدخل كمياً وكيفياً مع اختلاف أنواع العنف وحدته وظهور صور جديدة للعنف بعد ثورة ٢٥ يناير.

يعتمد المجلس في سياساته لمعالجة قضايا المرأة على التشبيك والتنسيق مع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية وأصحاب المصالح للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة وتحقيق الأهداف بكفاءة.

وفى هذا الإطار، فقد تم وضع الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للعنف ضد النساء عام ٢٠٠٩، ومهدت الإرادة السياسية الداعمة بعد ثورة ٣٠ يونيو والزخم المجتمعي والدولي للمنظمات الحكومية وغير الحكومية الطريق نحو استكمال وضع الاستراتيجية الوطنية.

المنهجية

نظرا لأن قضية العنف ضد المرأة قضية مجتمعية متعددة الأبعاد والتدخلات، وتتقاطع مع جميع محاور الأمن الإنساني والرفاهية الاجتماعية، والتي تتضمن (الصحة / التعليم / الأمن / الثقافة / الدين / الاقتصاد وما إلى ذلك) فقد انتهجت الاستراتيجية منهجاً تشاركياً تكاملياً، أعتمد على مأسسة آليات التنسيق والتواصل بين جميع الأطراف المعنية.

بتكليف من السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء، أعلن البدء في إعداد الاستراتيجية الوطنية في ٢٠١٤/٧/٧ بحضور السيد المهندس / إبراهيم محلب – رئيس الوزراء والسادة وزراء : الداخلية، العدل، التضامن الاجتماعي، الشباب، التعليم، الصحة، الأوقاف، والقوى العاملة. وقد تضمنت كلمه سيادته تأييداً وتعهداً صارماً من الحكومة بتخصيص الموارد البشرية والمالية المطلوبة لمكافحة العنف، ووضعه على قمة أولويات أجندة الحكومة، كما قد شهد حفل الإعلان توقيع بروتوكولات تفاهم بين المجلس القومي للمرأة وعدد من الوزارات.

وبلغ عدد بروتوكولات التعاون ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها ١٢ بوتوكولاً شملت الوزارات السالف ذكرها ووزارات الثقافة، والسياحة، والتعليم العالي، والهيئة العامة للاستعلامات، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لكل من المجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للإعاقة، وغيرها من الجهات المعنية. وهدفت البروتوكولات بصفة أساسية إلى التعاون لصياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة.

تعتبر مشاركة المنظمات غير الحكومية النسائية والمبادرات الشبابية –في وضع الاستراتيجية – أساسية لما لها من دور في إلقاء الضوءَ وحشد الاهتمام وكذلك الدعم في تنفيذ الأنشطة اللآزمة لمناهضة العنف ضد المرأة، ومن ضمن تلك المنظمات التي شاركت بفاعلية : مبادرة شفت تحرش، وحركة بنات مصر خط أحمر.

وتبنى الاستراتيجية على العودة للالتزام بالثقافة والقيم المصرية الأصيلة ورفع الوعي الديني كأساس لمكافحة العنف ضد المرأة، ومن هنا تشرف الاستراتيجية بتمثيل كل من وزارة الأوقاف الأزهر الشريف والكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

وضع الاستراتيجية

تعد مدخلات الاستراتيجية الرئيسية: اللجنة التيسيرية العليا واللجنة التنفيذية وورش عمل المحافظات، وتمثل مخرجاتهم أساساً للاستراتيجية. وقد بلغ عدد اجتماعات اللجنة التيسيرية العليا أربعة اجتماعات بينما اجتمعت اللجنة التنفيذية تسعة اجتماعات.

ترتكز الاستراتيجية على الأساليب العلمية في التحليل وعلى التراكم المعرفي وخبرات الهيئات المعنية، وكانت البداية من خلال مراجعة الإطار العام للاستراتيجية الذي تم وضعه في عام ٢٠٠٩ وتحديثه والاتفاق على المحاور الرئيسية للاستراتيجية، والتعرف على وتوثيق جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية والإطلاع على الاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة والاستراتيجيات الدولية في هذا المجال ويتضمن ملحق رقم (١) الأدبيات السابقة، بغرض البناء عليها والاستفادة من الخبرات المختلفة.

وقد قام المجلس بعد ذلك بتحديد الرؤية والرسالة للاستراتيجية الوطنية اعتماداً على آراء أعضاء اللجان والتي

أتسمت بالطموح والرغبة العارمة في إعلاء شأن الوطن ومحو الصورة السلبية التي انتشرت دولياً ومحلياً عن العنف ضد المرأة، ومن خلال هذه الطموحات، تم التوافق على الرؤية والرسالة التي تمثل ما نسعى لتحقيقه كحكومة ومجتمع مدني، وقد جاءت الأهداف الاستراتيجية، الأهداف الفرعية وماهية أنواع العنف لتمثل خارطة طريق أكثر تحديداً لما نسعى للوصول إليه.

ثم يأتي بعد ذلك تحليل البيئة الداخلية للجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية باستخدام تحليل SWOT والذي يعمل على تحديد مواطن القوة/ الضعف/ التهديدات والفرص وتعد مخرجاتها ثروة من المعلومات وفق كم الجهود المبذولة الغير معروفة للرأي العام والجهات الأخرى، كما فتحت نتائج التحليل فرصاً وآفاقاً للتشبيك والتعاون في المشروعات والبرامج بين جميع الجهات المعنية خلال فترة وضع الاستراتيجية.

وبالتوازي تم تحليل البيئة الخارجية لجميع أنواع العنف، أظهرت نتائجه التحديات والفرص ونقاط القوة والضعف لكل نوع من أنواع العنف طبقاً للمحاور الأربعة للاستراتيجية.

ولضرورة التعرف على الأبعاد المحلية لأنشطة العنف لكل محافظة، تم عقد ورش عمل بالمحافظات وإجراء استبيان للتعرف على الوضع الحالي والتحديات والأنشطة المقترحة من واقع هذا الوضع والطابع المحلى لكل محافظة.

وتمثلت الخطوة النهائية في إعداد خطط العمل التنفيذية للوزارات والمنظمات غير الحكومية. وتغطي الاستراتيجية فترة خمس سنوات ٢٠١٥-٢٠٢٠ تم فيها تحديد الأنشطة والبرامج، المخرجات، مؤشرات الأداء، الأطر الزمنية، الميزانية، آليات التنسيق، معوقات التنفيذ وأساليب المتابعة والتقييم. وقد قام فريق عمل الاستراتيجية بتحليل وصياغة مخرجات اللجان بصفة دورية مع توثيق الدروس المستفادة.

وبناء على توصيات اللجنة التيسيرية العليا عرضت الاستراتيجية على ممثلين عن المجتمع المدني المعنيين بقضايا المرأة خلال ورشة عمل للوقوف على رؤيتهم حول الاستراتيجية ومقترحات التطوير والتعرف على جهود الجمعيات الأهلية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة لتضمينها بالاستراتيجية.

وتعتبر الملاحق المرفقة جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.

ثالثاً: آليات العمل

بناء على بروتوكولات التعاون الموقعة بين المجلس القومي للمرأة والوزارات والتي نصت على تشكيل لجنة تيسيرية عليا ولجنة تنفيذية محددة المهام والأدوار للانتهاء من وضع الاستراتيجية متضمنة خطط العمل التنفيذية والتكاليف التقديرية للأنشطة والالتزام بمتابعة تنفيذ تلك الخطط.

اللجنة التيسيرية العليا

تشكيل اللجنة: برئاسة السفيرة/ مرفت تلاوي رئيس المجلس القومي للمرأة وعضوية السادة مساعدي الوزراء لقطاع حقوق الإنسان أو وكلاء الوزراء المعنية بحقوق المرأة ومسئولين من المجلس القومي للمرأة.

مهام اللجنة التيسيرية العليا:

- مراجعة القوانين والقرارات الإدارية وسبل التطبيق وتقديم المقترحات اللازمة لإعداد وتفعيل وتنفيذ

الاستراتيجية إعمالاً لنصوص دستور ٢٠١٤، خاصة الفقرة الثالثة من المادة ١١ والمواد ٩٩ و ٥٩ و٦٠ منه.

- اقتراح السياسات والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية ومواجهة فجوات التطبيق.

- متابعة الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بعد اعتمادها من الوزارات والأطراف المعنية.

اجتماعات اللجنة التيسيرية العليا: تجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين خلال فترة الإعداد للاستراتيجية، ومرة كل ثلاثة أشهر خلال فترة تنفيذ خطة العمل والمتابعة. يتولى المجلس القومي للمرأة الدعوة لاجتماعات اللجنة والتنسيق بين الشركاء.

اللجنة التنفيذية

تشكيل اللجنة: السادة مسئولي الإدارات أو الوحدات المعنية بحقوق المرأة من الوزارات المعنية والمجلس القومي للمرأة.

مهام اللجنة التنفيذية :

- المشاركة في الاجتماعات الدورية لإعداد الاستراتيجية وخطة العمل التنفيذية، والتنسيق مع الجهات الأخرى.

- المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة تنفيذ خطة العمل.

- الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمتخصصين في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، ولها أن تشكل من بين أعضاءها أو من غيرهم لجنة أو لجان فرعية لدراسة موضوعات ذات صلة.

- إعداد تقارير دورية بأعمالها تتضمن الإيجابيات والسلبيات ومقترحات بالحلول ورفعها للجنة التيسيرية العليا.

آليات التشبيك والتقييم والمتابعة

وفى ضوء ما ستسفر عنه متابعة تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية للسنة الأولى ٢٠١٥- ٢٠١٦، من خلال التقارير الربع سنوية وتقييم الأثر المرحلي سيتم مراجعة وتحديث الاستراتيجية سنويا.

تُشَّكل لجنة تنسيقية برئاسة المجلس القومي للمرأة وعضوية ممثلي الجهات المعنية بالتنفيذ؛ تتولى دراسة تقارير الأنشطة الربع سنوية المقدمة من الجهات المنفذة، وهي مسئولة عن تقييم الأداء ومراجعة مدى تحقيق الأهداف طبقاً للأنشطة المقترحة والمنفذة، والوقوف على معوقات التنفيذ واقتراح سبل التطوير وتذليل المعوقات.

تمويل الاستراتيجية

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة تخصيص الموارد المالية اللازمة للإنفاق على الأنشطة والبرامج التي حددتها الجهات المعنية سواء كانت حكومية أو مجتمع مدني.

ولم يتم تحديد إجمالي القيمة التمويلية للاستراتيجية نظراً لعدم تحديد التكلفة التقديرية لبعض الأنشطة والبرامج التي سوف تنفذها بعض الجهات.

ويعتمد تمويل خطط العمل التنفيذية التفصيلية على ثلاثة مصادر: الدولة كممول رئيسي، والمساهمات المجتمعية والقطاع الخاص والجهات المانحة، خاصة وأن هناك أهتمام وطني ودولي بهذه القضية.

رابعاً: تعريف العنف ضد المرأة والفتاة

العنف ضد المرأة يعني"... أي فعل من أفعال العنف القائم على جنس الإنسان يؤدي أو يمكن أن يؤدي إلى أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة والفتاة، بما في ذلك التهديد بالقيام بأفعال من هذا القبيل، أو بالقهر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة". وذلك طبقاً لإعلان الأمم المتحدة ولجنة وضع المرأة الدورة السابعة والخمسون عام ٢٠١٣، كما تشير اللجنة أيضاً إلى الضرر الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن هذا العنف. وقد حددت دراسة العنف ضد المرأة في مصر الصادرة عن المجلس عام ٢٠٠٩ شكلين من أشكال العنف:

(١) العنف الأسري (في نطاق الأسرة)، ويتضمن العنف الممارس من قبل الزوج، أو أعضاء آخرين في الأسرة

(٢) العنف المجتمعي، الذي يمارسه غرباء، أشخاص من غير أفراد أو معارف الأسرة، ويتضمن العنف والمضايقات في الشارع وأماكن العمل والمؤسسات التعليمية والعامة الأخرى ومواقع تقديم الخدمات.

(١) العنف الأسري

- أي فعل أو سلوك (نفسي/جسدي/جنسي) عنيف من أفراد الأسرة.
- الحرمان من التعليم.
- الحرمان والتمييز في حق الميراث.
- إكراه المرأة على الزواج بغير إرادتها.
- منع المرأة أو إكراهها على العمل بغير إرادتها.
- ختان الإناث.

(٢) العنف المجتمعي

- الإخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في محيط العمل والحياة العامة.
- التحرش الجنسي (في الشارع والعمل وأماكن الدراسة وأخرى).
- هتك العرض.
- الاغتصاب.
- الاستغلال الجنسي (زواج القاصرات – الاتجار بالفتيات والنساء في أعمال مخلة بالآداب العامة- الخ).

ويتضمن ملحق رقم (٢) معلومات تفصيلية حول أنواع وأشكال العنف ضد المرأة والفتاة.

خامساً: حجم العنف ضد المرأة

تتعرض النساء إلى العنف في جميع أنحاء العالم؛ ويؤكد الباحثون الدوليون والمصريون على حد سواء أن العنف ضد النساء متنوع وواسع الانتشار في مصر، إلا أن هناك قصوراً في المعلومات والإحصاءات والبيانات حول حالات

العنف مما يشكل تحدياً يواجه الجهات المعنية للقضاء على كافة صوره.

وتعد البيانات التي يتم تجميعها في المسوح الديموغرافية والصحية هي الأكثر شمولاً وتوافراً حول العنف ضد النساء والفتيات في مصر، كما أن الدراسات المتعلقة بالعنف الأسري تعتبر أكثر تطوراً في مصر والشرق الأوسط عن تلك التي تتناول العنف المجتمعي باستثناء قضايا من نوعية خاصة، مثل الجرائم التي ترتكب باسم شرف الأسرة، أو ختان الإناث.

العنف الأسري:

تناول المسح الديموغرافي والصحي في مصر الصادر عام ٢٠٠٥ بيانات حول العنف ضد المرأة والفتاة، وقد تم الاعتماد على نتائج هذا المسح على الرغم من أنه يركز في المقام الأول على العنف الذي يمارسه الزوج. وجاءت نتائج المسح كما يلي:-

- أفادت (٤٧,٤٪) من النساء اللاتي تزوجن في أي وقت من الأوقات بأنهن تعرضن للعنف الجسدي منذ سن ١٥ سنة ؛ وأشرن أغلبهن إلى الشريك الحميم (أي الزوج الحالي أو السابق) بوصفه مرتكبا للعنف.
- ما يقرب من النصف (٤٥٪) قد تعرضن للعنف الجسدي على أيدي ذكر غير الزوج.
- (٣٦٪) أشرن إلى أنثى مارست ضدهن العنف.
- كما جاءت الإشارات إلى أن الأب كمرتكب للعنف يمثل ضعف نسبة مرتكبي العنف من الأشقاء الذكور (٥٣٪) مقارنة بنسبة (٢٣٪)، وكانت الأنثى مرتكبة العنف هي الأم في كثير من الأحيان (١٠٪)؛ إلا أنه لم تجر بحوث مشابهة على النساء بعد سن ٤٥ سنة أو النساء اللاتي لم يتزوجن أبداً.

العنف المجتمعي:

تشير نتائج الدراسة التي أجراها المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٩، إلى أن أغلبية الإناث تعرضن للتحرش الجنسي بصفة مستمرة، سواء في الشوارع أو في المواصلات العامة؛ وتبدو الإناث الأصغر سنا أكثر تعرضا للتحرش مقارنة بالإناث الأكبر سنا.

وجاءت النتائج كما يلي:

- أشارت أغلبية ساحقة من النساء المتزوجات (٧٢٪)، ومن الفتيات غير المتزوجات (٩٤٪) بتعرضهن للتحرش اللفظي في الشوارع، بينما أفاد ما يقرب من ثلثي الشبان غير المتزوجين – بمن فيهم ما يقرب من ثلاثة أرباع الشبان في القاهرة والإسكندرية – أنهم تحرشوا لفظياً بالفتيات في الشوارع.
- أفادت نسبة (١٧٪) من النساء المتزوجات، و (٢٢٪) من الفتيات بأن أجسادهن تعرضت في الشوارع للمسات غير لائقة من قبل الرجال.
- أفادت نسبة (١٣٪) من النساء المتزوجات، و (١٣٪) من الفتيات غير المتزوجات بمعرفتهن لأنثى تعرضت للاغتصاب أو الانتهاك الجنسي الحاد.

سادساً: المجموعات المستهدفة والمعنيون

- النساء اللاتي عانين أو مازلن يعانين من العنف أو قد يعانين أو يواجهون أي نوع من أنواع العنف؛ ومنهن الزوجات والبنات والأخوات والأمهات والجدات، والموظفات وغيرهن من النساء اللواتي يعانين من العنف المنزلي أو المجتمعي، وبصفة خاصة النساء المعاقات والتي قد تزيد إعاقتهن من فرص تعرضهن لسوء المعاملة وعدم قدرتهن على الدفاع عن أنفسهن.
- مرتكبو العنف؛ وهم في أغلب الأحيان الأغراب من خارج نطاق الأسرة أو أرباب العمل أو من الأسرة كالأزواج أو الآباء أو الأخوة أو الحموات أو الأقارب من الذكور والإناث، وفي بعض الأحيان وبنسبة أقل الجيران والمعارف.
- تتأثر الأسرة بأكملها وكذلك أفراد المجتمع نتيجة ممارسة العنف، وبالتالي فهم أيضاً في حاجة إلى الدعم والاهتمام والرعاية.
- ويشمل المعنيون؛ الجهاز التنفيذي للحكومة، والجهاز التشريعي، والقضاء، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني.

سابعاً: الإطار القانوني الوطني والدولي

تؤكد القوانين الدولية على حقوق المرأة بصفة عامة في المواد التي تنص على عدم التمييز في إطار إعلانات عهود حقوق الإنسان، وفي الوثائق التي تتناول هذه القضية بطريقة محددة. وقد انضمت مصر إلى أهم اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والحد من العنف، وتصبح هذه الاتفاقيات جزءاً من القانون المصري بعد تصديق البرلمان عليها ونشرها في الجريدة الرسمية للدولة.

يمكن أن يلعب النظام القانوني المصري وطريقة تطبيقه دوراً أساسياً في مناهضة العنف؛ لذا ينبغي ألا يكتفي القانون بمنح حماية مباشرة من العنف الجسدي والجنسي، وإنما أيضاً أن يؤدي إلى تفادي تزايد العنف النفسي ضد النساء سواء حدث ذلك في المجال العام أو الخاص. ومن المهم النظر في كيفية تناول القانون المصري –بدءا بالدستور، وصولاً إلى القوانين الأساسية – مسألة حقوق النساء بصفة عامة، وتوفير الحماية من العنف ضد النساء بصفة خاصة.

ويتضمن ملحق رقم (٣) بيانات تفصيلة عن المواثيق الدولية والتشريعات المصرية التي تضمن حماية حقوق المرأة من أشكال العنف.

ثامناً: الجهود الوطنية (الجهات الحكومية وغير الحكومية)

تبذل عديد من الجهات الحكومية وكذلك منظمات المجتمع المدني جهود حثيثة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، على الرغم من العقبات التي قد تواجهها في مجال توفير الموارد المالية الكافية.

ويتضمن ملحق رقم (٤) الجهود التي قامت بها الجهات المعنية في هذا المجال.

تاسعاً: تحليل البيئة الداخلية للجهات المعنية

روعي عند وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، دراسة البيئة الداخلية للجهات المعنية بتنفيذ خطط العمل، ويساعد هذا التحليل مع الاستعانة بنتائج تحليل العوامل الخارجية على اتخاذ قرارات استراتيجية واختيار بدائل مناسبة لها. حيث يهدف هذا التحليل إلى تشخيص وتقييم القدرات والإمكانات المادية والبشرية المتاحة واكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وتقويمها، وبالتالي يتم اقتراح البرامج والأنشطة التي تعزز الاستفادة من نقاط القوة والتغلب على العوائق عند التنفيذ.

يتضمن ملحق رقم (٥) تحليل تفصيلي للبيئة الداخلية لكل جهة من الجهات المشاركة في الاستراتيجية.

عاشراً: تحليل البيئة الخارجية والظروف المحيطة

اعتمدت الجهات التنفيذية عند وضع خطط عملها على تحليل البيئة الخارجية المرتبطة بكافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة من حيث العوامل والظروف التي يمكن أن تدعم جهود مكافحته والاستفادة منها عند وضع الخطط والبرامج وطرح العوامل التي قد تعيق التنفيذ وتحديد مدى إمكانية الاستفادة من الفرص المتاحة للتطبيق.

عوامل القوة

- الإرادة السياسية الواضحة من رئيس الدولة ودعمه والتزام الدولة بمكافحة كافة أشكال العنف.
- وضوح السياسة الحكومية الداعمة لأنشطة مكافحة العنف ضد المرأة.
- صدور دستور ٢٠١٤ متضمناً أكثر من عشرين مادة داعمة للمرأة، وأكثر من مادة لمكافحة العنف ضد المرأة، و الاتجار بالبشر، وإنشاء مفوضية لمنع كافة أشكال التمييز.
- تشكيل لجنة بتكليف مباشر من رئيس الجمهورية، على المستوى الوزاري، بعضوية الوزارات المختصة وبرئاسة رئيس مجلس الوزراء.
- وجود وحدات لتكافؤ الفرص داخل وزارات الدولة، للإبلاغ عن أي انتهاكات أو تمييز ضد المرأة في بيئة العمل.
- إنشاء وحدات بمديريات الأمن التابعة لوزارة الداخلية على مستوى المحافظات تختص بمكافحة العنف ضد المرأة.
- وجود وحدة لمناهضة العنف بوزارة العدل. وكذلك لجنة وطنية تنسيقية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر بالوزارة، بعضوية عدد من الوزارات والمجالس المختصة.
- إدراج لفظ "التحرش الجنسي" لأول مرة في نص قانون العقوبات المصري.
- توقيع بروتوكول تعاون بين المجلس القومي للمرأة و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يتم بمقتضاه إجراء إحصاء دوري كل عامين عن وضع المرأة المصرية، يشمل جزء منه قضية العنف ضد المرأة.
- يقوم المجلس القومي للمرأة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإصدار دراسة وطنية عن العنف ضد المرأة والتكلفة الاقتصادية له.

- الإسهام الفاعل لمختلف الجهات الحكومية والأهلية في صياغة الاستراتيجية الوطنية بما يعزز النموذج التشابكي الوطني.
- تمتع بعض المنظمات الأهلية النسائية بخبرة مكنتها من تشكيل تحالفات وائتلافات لمناهضة العنف ضد المرأة. كما يوجد نشاط ملحوظ للمجتمع المدني في توفير الحماية للسيدات والفتيات من خلال المبادرات والحركات المناهضة للعنف.
- وجود شركاء دوليين داعمين.
- وجود برامج تدريبية وكتيبات توعية لمناهضة العنف.
- وجود مراكز للنصح والإرشاد والمشورة تتبع وزارة التضامن الاجتماعي.

عوامل الضعف

- ضعف إدماج النوع الاجتماعي في الموازنات والسياسات والخطط والبرامج.
- نقص الموارد المالية والبشرية للبرامج الموجهة للمرأة بوجه عام.
- ازدواجية الأنشطة وضعف التنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والأهلية، وعدم وجود خطة عمل مشتركة.
- عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة ومصنفة حسب أنواع العنف المختلفة، يمكن الاعتماد عليها في تحليل الظاهرة، أو في توفير الموارد البشرية اللازمة لمواجهة الظاهرة أمنيا، كما تتسم البيانات المتاحة حاليا بالضعف من حيث وضوحها، دقتها، كفايتها، توفرها، نشرها، تبادلها، والاستفادة منها في مختلف الجهات.
- الاتجاهات والآراء المجتمعية السلبية تجاه مختلف القضايا التي تخص المرأة.
- التمييز ضد المرأة في المناهج التعليمية.
- عدم وجود خطة أمنية لوقاية المجتمع وحمايته من الاتجار بالبشر والمرأة وضعف قدرات مؤسسات الدولة لتقديم الدعم والمساندة للضحايا.
- وجود بعض التشريعات التي تميز/ تفرق في عقوباتها بين الرجل والمرأة.
- قلة عدد دور الاستضافة للمعنفات، والناجيات من العنف.
- انعدام الحماية الأمنية الشرطية لدور الإيواء للمعنفات.
- ضعف انخراط المؤسسات الدينية في التوجيه والتوعية برأي صحيح الدين فيما يتعلق بالعنف وآثاره بالشكل المطلوب، رغم اندماجها في الحوارات واللجان المشكلة لبحث القضية.
- عدم وجود قوانين رادعة تجرم حرمان المرأة من الحصول على ميراثها الشرعي.
- انعدام المساندة القانونية للمرأة المعنفة من قبل الدولة من حيث توفير محامي لغير القادرات منهن.
- قلة عدد عناصر الشرطة النسائية، وعدم تدريبهن بالشكل الفني المتخصص على تلقي شكاوى العنف، والتعامل مع حالات العنف المختلفة بأقسام الشرطة.
- غياب دور الأخصائي الاجتماعي في المدارس، وما كان يسديه من نصح وإرشاد لخلق جسور من الثقة والمصداقية بينه وبين الطالب/ الطالبة.

- الدور السلبي لبعض وسائل الإعلام والأعمال الدرامية في تقديم صورة مسيئة للمرأة.
- وجود بعض أنواع الخطاب الديني المسيء المتعلق بمبدأ استباحة تعنيف الزوج لزوجته من قبيل ممارسة الزوج لحقوقه الشرعية في تأديب المرأة، دون توضيح أو فهم لحقوق كلاهما، وإبراز سماحة الدين الإسلامي في وضع هذه الضوابط .
- لا تزال فرص المرأة في الحصول على المأوى المناسب أقل من الرجال، بسبب العقبات الناتجة عن المفاهيم الاجتماعية التي تحول دون تيسير وصولها وامتلاكها للموارد التي تمكنها من الحصول على المسكن المناسب. فضلاً عن بعض الاتجاهات الاجتماعية التي تحرمها من حقها بالتملك وخصوصاً عن طريق الإرث، ويزيد من ذلك، عدم عناية قطاع الإسكان بتوفير وحدات سكنية مقبولة للمرأة الفقيرة ومحدودة الدخل وللأسر التي ترأسها امرأة.
- التزام المرأة المعنفة للصمت، نتيجة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الهشة والصعبة، وخشيتها من أن تجد نفسها بلا بيت أو مأوى.
- عدم وجود دور تنفيذي للمجلس القومي للمرأة، وعدم وضوح دوره واختصاصاته للقاعدة الجماهيرية خاصة النساء.

الفرص المواتية

- إرساء المواد الداعمة للمرأة في دستور ٢٠١٤ من خلال إصدار تشريعات جديدة، أو تعديل تشريعات قائمة، بما يعزز من مكانتها وحقوقها في المجتمع، ويمنع التمييز القائم والعنف الممارس ضدها.
- الالتزام بتقديم التقارير الدولية الدورية في مواعيدها المحددة، بما يدفع الدولة لإحراز مزيد من التقدم وفاءً لالتزاماته الدولية.
- تشكيل لجنة للإصلاح التشريعي بمجلس الوزراء، لتنقيح وتنقية التشريعات القائمة من مواطن خللها، والتي من بينها تشريعات تكرس للتمييز ضد المرأة وعدم التكافؤ بينها وبين الرجل في بعض العقوبات الجنائية.
- الاستفادة من فروع المجلس القومي للمرأة الـ ٢٧ على مستوى المحافظات، بما يمتلكه كل فرع من فروعه من قاعدة شعبية تم تكوينها في كل محافظة، في تنفيذ مختلف أنشطة التوعية والتدريب.
- التوظيف الفاعل لوحدات تكافؤ الفرص التي أنشأها المجلس داخل وزارات الدولة، في استقبال الشكاوي المختصة بحالات العنف والتمييز ضد المرأة في إطار العمل، ومساعدة النساء وتمكينهن من الحصول على حقوقهن التي نص عليها الدستور.
- تعزيز دور مكتب شكاوى المرأة المركزي وفروعه على مستوى المحافظات في زيادة وعي النساء بحقوقهن المكفولة بموجب القوانين الوطنية والدولية، وتوفير الإرشاد للنساء في المجالات القانونية والاجتماعية، وتوفير إحصائيات دقيقة وموثقة عن حالات العنف والتمييز ضد المرأة، بهدف تأسيس قاعدة بيانات وطنية تعكس واقع العنف والتمييز ضد المرأة.
- التشبيك مع مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية قائمة تعمل في مجال مناهضة العنف، ولها خبرات سابقة، ودروس مستفادة، واستراتيجيات معتمدة في هذا المجال، بما يلائم خصوصية المجتمع المصري.

- استغلال التطور التكنولوجي الهائل لمناهضة العنف، من خلال الإبلاغ عن حوادث العنف بمختلف أشكالها من خلال رسائل SMS مرتبطة ببرامج GPS تتيح تسجيل مكان الانتهاك على خريطة الجمهورية، لمعرفة أكثر المناطق التي تتعرض فيها للمرأة للعنف، وأوقاتها.
- تبني بعض الجهات الحكومية لقرارات إدارية تدعم حقوق النساء.
- اعتماد سياسة تعليمية تكرس ثقافة المساواة واحترام حقوق الإنسان، وتوجه الدولة نحو إدخال تعديل على المناهج التعليمية بمختلف مراحلها وتنقيحها من الصور النمطية.
- مراجعة وتنقيح قانون العمل بما يراعي التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان محليا ودوليا.
- دعم إجراءات محاربة الإفلات من العقاب لمرتكبي العنف وحرية الوصول للعدالة بالنسبة للنساء.
- وضع سياسات وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- استجابة الدولة للموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتخصيص موارد مالية لها.
- توجه وزارة التضامن الاجتماعي نحو تقييم دور استضافة المعنفات وزيادة عددها، والعمل على إعادة توزيعها بشكل جغرافي متوازن وعادل على مستوى الجمهورية.
- إيمان بعض القيادات الطبيعية من الشباب بضرورة تكاتف الجهود لمكافحة التحرش.
- اتجاه الدولة والمؤسسات الدينية إلى تصحيح وتجديد الخطاب الديني والاستعانة بالدعاة والداعيات التابعين لوزارة الأوقاف في عقد دروس دينية للتوعية بصحيح الدين في قضايا العنف، والعلاقة بين الزوجين، والمفاهيم المغلوطة حول المرأة.
- تبني الكنيسة القبطية الأرثوكسية برامج تعليم وتوعية لمناهضة العنف خاصة ختان الإناث على مستوى الجمهورية.
- تزايد نشاط منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة والتي يمكن أن تشكل جماعات ضغط للتأثير على صانعي القرارات وكسب تأييدهم لقضايا المرأة.

التهديدات

- ضعف الوعي بقضايا المرأة بشكل عام، وقضايا العنف بمختلف أشكاله بشكل خاص.
- العادات والتقاليد والثقافة السلبية السائدة فيما يخص المرأة.
- استمرار تجنب الضحايا الإبلاغ عن جرائم العنف الممارسة ضدهم، وتنازلهن عن حقهن في مقاضاة الجاني خوفا من الفضيحة.
- سوء الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسب البطالة، وزيادة عدد النساء المعيلات لأسر.
- عدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين النساء والرجال واستمرار الممارسات التمييزية.
- عدم وجود نصوص قانونية تلزم الجاني بالالتحاق ببرامج إعادة التأهيل.
- استمرار التمييز القائم في تطبيق بعض نصوص قانون العقوبات بين الرجل والمرأة خاصة في قضايا الزنا والشرف.

- بطء سير إجراءات التقاضي.
- انتشار تعاطي المخدرات بين الشباب.
- اعتبار العنف الأسري سلوكاً عادياً، وشأناً عائلياً يتّصل بالحياة الخاصة للأفراد ممّا يساهم في ترسيخ مواقف الصمت تجاه ممارسات العنف المسلط على المرأة وعدم الإبلاغ عنها.
- تخفيض المخصصات المالية والموارد البشرية، خاصة في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية.
- استمرار نقص المعلومات والبيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة.
- بزوغ موضوعات ذات أهمية على المستوى الدولي لم يتم حتى الآن وضع خطط لتفادي آثارها على المرأة كتغير المناخ، وتأثيره على أوضاع المرأة مستقبلا من حيث إجبارها على الانتقال من مكان لآخر مما يعرضها لأخطار الاتجار بها، واستغلالها جنسيا.
- انتشار الجهل والأمية وسوء استخدام التكنولوجيا الحديثة.

احدى عشر: التحديات الراهنة

على الرغم من تنامي الوعي العام بمظاهر العنف ضد المرأة والفتاة، والذي انعكس في اهتمام القيادة السياسية العليا بمكافحته من خلال إصدار سلسلة من التوجيهات للحكومة كان أبرزها تشكيل لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء لمواجه العنف ضد المرأة والفتاة، إلا أنه مازالت هناك عدد من التحديات والفجوات التي تعمل الاستراتيجية على علاجها، ومن أبرزها:

- مازال القانون المصري يفتقر إلى تشريع شامل يواجه كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة على الرغم من إعداد المجلس لمقترح قانون عام ٢٠١٢ وكذلك تقديم مقترحات لقوانين من المجتمع المدني مما يتطلب سرعة إصدار هذا التشريع، والحاجة إلى مراجعة كافة التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة وعلى سبيل المثال وليس الحصر قانون العمل والضمان الاجتماعي والأحوال الشخصية، بجانب عدم كفاية تنفيذ الأطر القانونية.
- بالرغم من تطوير عدد من السياسات الوطنية لمواجهة العنف وتوفير الخدمات المناسبة، إلا أنها ما تزال تفتقر إلى التنسيق والشمول والتكامل بين القطاعات المختلفة.
- نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة للتصدي لأسباب العنف ضد المرأة والفتاة وتوفير الحماية والدعم للمعنفات.
- قصور المعلومات والإحصاءات المتعلقة بحالات العنف، وعدم كفاية جمع البيانات وتحليلها ونشرها بانتظام بشأن مختلف أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة وأسبابها وعواقبها والتكاليف الاقتصادية التي يتحملها المجتمع نتيجة هذا التمييز والعنف، وكذلك وضع مجموعة مؤشرات بشأن العنف ضد المرأة والفتاة.
- تدني معرفة المرأة والفتاة بحقوقهن التي ضمنتها لهن الشرائع السماوية والدستور والتشريعات والقوانين الوطنية، خاصة المرأة التي تعاني من هشاشة وضعها الاقتصادي والاجتماعي.

- استمرار وجود بعض الاتجاهات الاجتماعية التي ترى في العنف ضد المرأة ظاهرة مقبولة، مما يزيد من احتمالية استمراره وتنوع أشكاله.
- استمرار بعض الاتجاهات وأساليب التنشئة الاجتماعية، التي تركز على أحادية دور المرأة الأسري، ولا تعترف بتعدد أدوارها الأسرية والمجتمعية.

مضمون الاستراتيجية

الرؤية

مجتمع آمن خال من العنف يكفل للمرأة الحماية وتوفير الخدمات المتكاملة، والالتزام بتلبية حقوق المرأة وضمان مشاركتها الفاعلة والعادلة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية.

الرسالة

التصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة من خلال تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع بتطبيق سياسات شاملة وخلق منظومة متكاملة للتعاون بين الحكومة والمجتمع المدني تعمل على تغيير الصورة السلبية لدى المجتمع تجاه المرأة وتقضي تدريجياً على كافة المعوقات التي تحد من مشاركة النساء في الحياة العامة.

الهدف الإستراتيجي العام

القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة

محاور الاستراتيجية

استندت محاور الاستراتيجية على الأدلة المتوفرة لسد فجوات الخطط والبرامج والأنشطة التي تتبناها عدد من القطاعات بالأجهزة الحكومية وغير الحكومية والاستفادة من الممارسات الجيدة، وتمشياً مع الطبيعة المتنوعة الجوانب للعنف وضرورة تطوير استجابات متعددة القطاعات ومتعددة المستويات.

المحور الأول (الوقاية):

- تنمية الوعي العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب.
- تحليل الظاهرة من الجانب الاجتماعي والاقتصادي لوضع برامج وخطط التعامل مع أصل وجذور المشكلة وتمكين المرأة من تجنب العنف.
- مراجعة وتنقيح القوانين والسياسات والممارسات التي تحض على العنف ضد المرأة.

- تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام لنبذ ومكافحة العنف.

المحور الثاني (الحماية):

- تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة في ضوء الدستور وإصدار تشريع متكامل يتناول كل صور العنف الموجهة ضد النساء والفتيات لضمان القضاء عليها.
- تعزيز تنفيذ القوانين من خلال تطوير آليات التنسيق ونظم الإحالة
- التوعية بالقوانين وتبسيط الإجراءات وتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية وسرعة الإنجاز
- خلق بيئة مناسبة للنساء المعنفات للإبلاغ عن حوادث العنف والاستفادة من الخدمات وبرامج الحماية والمساعدة.

المحور الثالث (التدخلات):

- توفير خدمات الدعم الصحي والنفسي والمشورة للمعنفات
- تطوير برامج العلاج والتأهيل لمرتكبي العنف
- توفير مراكز استضافة كافية للمعنفات
- إنشاء وتوزيع نطاق خدمات الرعاية الصحية والمساعدة القانونية ومراكز النصح والإرشاد والمشورة الطبية والنفسية والخطوط الساخنة ودور الاستضافة للمعنفات.
- توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة.

المحور الرابع (الملاحقة القانونية):

- وضع آلية تدابير وقائية لحماية النساء ضحايا العنف ومدي ملاءمة ذلك للاتفاقيات الدولية بهدف التعرف على الموقف التنفيذي الفعلي.
- تخصيص دوائر خاصة للنظر في قضايا العنف ضد المرأة لسرعة الفصل فيها. على أن تتولى نيابة الأسرة التحقيق في جرائم العنف ضد المرأة.
- الوصول للمعيار الدولي من خلال تبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي تقدمت في هذا المجال.

ملخص خطط العمل التنفيذية

حددت الجهات المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية والتي ستتولى تنفيذها، خطط العمل التنفيذية التفصيلية اعتماداً على المحاور الأربعة أو الأهداف الأربعة التي حددتها الاستراتيجية، على أن تغطي الأنشطة والبرامج المقترح تنفيذها كل هدف من الأهداف الفرعية لمحاور الاستراتيجية.

وتتضمن خطط العمل التنفيذية للجهات المعنية مخطط زمني للأنشطة، والمخرجات المتوقعة، ومؤشرات الأداء الكمية والنوعية، والجهات المساندة، ومعوقات التنفيذ، وسبل المتابعة والتقييم، والتكلفة التقديرية المتوقعة لكل نشاط أو برنامج اعتماداً على أن يتم تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك الأنشطة والبرامج سواء من خلال الميزانيات المخصصة لكل جهة، أو تخصيص الموارد المالية اللازمة لتلك الأنشطة والبرامج في حالة عدم التخصيص، أو البحث عن مصادر تمويل من الجهات المانحة.

ويلاحظ أن هناك بعض الأنشطة التي يمكن أن تندمج من خلال التنسيق بين الجهات المختلفة ومشاركتهم في تنفيذ نفس النشاط.

ونستعرض فيما يلي بعض الأنشطة الهامة التي ستقوم بتنفيذها الوزارات والمؤسسات وكذلك المجتمع المدني خلال الفترة التي تتضمنها الاستراتيجية وهي خمس سنوات وتغطي المحاور والأهداف الرئيسية للاستراتيجية:

وزارة الأوقاف

يعتبر الدور الذي تقوم به وزارة الأوقاف في مجال تنمية الوعي العام وتصحيح الخطاب الديني دوراً رئيسياً وهاماً فى مجال الوقاية من انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة وستقوم الوزارة بعديد من الأنشطة منها:

- إلقاء الخطب والدروس الدينية بالمساجد لمكافحة العنف ضد المرأة
- تضمين موضوع مكافحة العنف ضد المرأة ضمن المنهج التدريبي للسادة الأئمة.
- قوافل التوعية في جميع المحافظات لمكافحة العنف ضد المرأة.
- طباعة كتاب الخطب العصرية ونسخ من مجلة منبر الإسلام يتناولوا قضية العنف ضد المرأة.

وزارة التربية والتعليم

تضمنت أنشطة وزارة التربية والتعليم عدد من البرامج الموجهة للطلبة والطالبات وكذلك أولياء الأمور بالإضافة إلى الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس. وخلال الخمس سنوات ستنفذ الوزارة حزمة من الدورات التدريبية للفتيات حول الحفاظ على الجسد وللفتية حول احترام حقوق المرأة ونبذ العنف، بجانب توعية أولياء الأمور عن أهمية ملاحظة ومتابعة سلوكيات الأبناء وتقويمها.

وستتوجه الوزارة نحو الإعداد التربوي الجيد للمعلمين والمعلمات للتأكيد على أخلاقيات مهنة التعليم وكيفيه رصد حجم المشكلات ومواجهتها تربويا ومهنيا وقانونيا. كما ستقوم بتأهيل الأخصائيين الاجتماعيين وتدريبهم على

الصحة النفسية والمشكلات وخطوات حلها وعلاجها وكيفية التعامل مع المشاغبين وممارسي العنف من التلاميذ/ الطلاب مع متابعة حالات العنف الجنسي أو الجسدي أو اللفظي.

ستعتمد الوزارة على الأبحاث والدراسات التي ستقوم بإجرائها حول ظاهرة التحرش الجنسي وكذلك الأنواع الأخرى من العنف الممارس ضد المرأة والفتاة والتلميذة/والتلميذ والطفلة/والطفل لوضع آليات الوقاية.

سيتم تفعيل تنفيذ القرار الوزارى الخاص بحفظ النظام والانضباط داخل المدارس مع تقديم مقترح قانون حول إصدار قانون صارم خاص بالمعلم/المعلمة يضمن عدم تعرضه بالإيذاء للتلميذ/ة داخل المدرسة.

وزارة التعليم العالي

تغطي أنشطة الوزارة عدد من البرامج التدريبية وقوافل التوعية التي تشارك فيها أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية، كما ستعمل الوزارة على إنشاء وحدة لتكافؤ الفرص بكل جامعة مصرية، بينما ستوفر الوزارة عدد من الخدمات مثل خدمة تلقي شكاوى الفتيات المعنفات والبلاغات عن حوادث العنف داخل الجامعات، وخدمة الرعاية الصحية الأولية من خلال العيادات بالكليات والجامعات.

بينما ستقوم الوزارة بدراسة لقياس الوضع الحالي بالجامعات المصرية مقارنة بالدول الأخرى بهدف الوصول للمعيار الدولي وإعداد دليل استرشادي للقوانين والتشريعات الدولية والمحلية للخدمات المقدمة للمرأة بصفة عامة.

وزارة التضامن الاجتماعى

على مدار مدة تنفيذ الاستراتيجية ستقوم الوزارة بتكثيف حملات التوعية وورش العمل المرتبطة بقضايا العنف والموجهة للرائدات الريفيات/ المترددات على مراكز تنمية المرأة / الأندية النسائية ومراكز الاستضافة.

كما ستعمل الوزارة على زيادة عدد مراكز استضافة المعنفات بحيث تغطي كافة الجمهورية للمعنفات وذلك بدعم وتحفيذ والتعاون مع الجمعيات الأهلية والعمل على توفير خط ساخن لتلقى البلاغات.

ستتولى الوزارة تدريب الجهاز الوظيفي لرفع الكفاءة والمهارة (الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية ومؤسسات الرعاية ووحدات تكافؤ الفرص)

ستعلن الوزارة عن الخط الساخن ١٦٤٣٢ لاستقبال البلاغات الخاصة بالسيدات المعنفات بهدف توفير المساعدة والاستشارات والتوعية بالخدمات المتاحة بالوزارة والتوجيه والإرشاد لأماكن الخدمة، بجانب تنظيم حملات قومية إعلامية – مطبوعات لرفع الوعي المجتمعي بأهمية مراكز الاستضافة والتعريف بأهدافها وكيفية الحصول على الخدمات المقدمة.

بينما تتضمن الخطة التنفيذية للوزارة توفير مشروعات صغيرة مدرة للدخل للمرأة والفتاة المعنفة لزيادة التمكين الاقتصادى لها.

وزارة الثقافة

تعتمد خطة وزارة الثقافة على عدة أنشطة تهدف إلى نشر الوعي العام حول ظاهرة العنف ضد المرأة وحث المجتمع على مناهضته وذلك من خلال تنفيذ عدد من المؤتمرات والمنتديات والحلقات البحثية والمسابقات التي تتضمن الموضوعات التالية:

- مفاهيم العنف وكيفية التصدي له من خلال تصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية.
- تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام للقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.
- كيفية تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة في ضوء الدستور.
- خلق بيئة جديدة مناسبة للنساء المعنفات والتوعية بالقوانين التي تساعد على القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، وكيفية توفير الدعم الاقتصادى للمرأة المعنفة.

وستعمل الوزارة على تفعيل بروتوكولات التعاون مع الدول الأجنبية والعربية المختلفة وإقامة أسبوع ثقافي للوقوف على التجارب الناجحة في توظيف الفن والثقافة في مناهضة العنف ضد المرأة، وعقد مؤتمرات دولية سنوية تتناول وسائل مناهضة العنف ضد المرأة.

وزارة الداخلية

ستتبنى وزارة الداخلية العمل على تطوير المناهج العلمية بكليات الشرطة وإضافة فصل لمادة حقوق الإنسان حول مفهوم العنف ضد المرأة وتداعيات وآليات مواجهته. وخلال تنفيذ الاستراتيجية سيتم تحديد آلية إحصائية لحصر كافة البيانات الخاصة بوقائع العنف ضد المرأة والأحكام الصادرة فيها بهدف رصد أهم الأسباب المؤدية للعنف وإفراغ ذلك ضمن منظومة الأداء الأمني لتوقى الأسباب المؤدية له.

ستعمل الوزارة على التوسع في نظام الدوريات الراكبة بوسائل النقل خفيفة الانتقال لأماكن البلاغات والتواجد في أماكن انتشار تلك الجرائم، وسيتم دراسة إنشاء لجان لحماية المرأة على المستوى العام وبالمحافظات والمراكز والأقسام على غرار لجان حماية الطفل.

تتضمن خطة الوزارة توفير أماكن ملائمة ومجهزة ومستقلة فى أقسام الشرطة لاستقبال ضحايا العنف مع تخصيص أفراد معنيين ومدربين على تلقى البلاغات وتحرير محضر وجمع الاستدلالات مع العمل على زيادة أعداد الضابطات الطبيبات من خلال الالتحاق بالقسم الخاص بأكاديمية الشرطة .

وزارة السياحة

ستتوجه وزارة السياحة نحو العاملين في القطاع من خلال العمل على حث وإلزام الفنادق السياحية على تضمين منهج تدريبي حول عن "مناهضة العنف ضد المرأة" لكافة العاملين في مجال السياحة.

وستتضمن أنشطة الوزارة تنفيذ عدد من الدورات التدريبية حول مكافحة التمييز والعنف ضد المرأة فى مجال

العمل والمساواة بين الجنسين والنوع الإجتماعى، وكذلك تدريب العاملين في مجال بيع العاديات ممن يتعاملون مباشرة مع السائحين (المدونة العالمية لآداب السياحة الصادرة من منظمة السياحة العالمية).

سيتم عمل استقصاء رأي للسائحين بالمقاصد السياحية الأكثر إقبالا حول مدى رضائهم عن الخدمات المقدمة لهم وحول تعرضهم لأي نوع من أشكال العنف.

ستقوم الوزارة بتقديم الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة من خلال توفير برامج التدريب فى مجال الصناعات الحرفية بعدد من المحافظات وكيفية إقامة مشروعات اقتصادية للمرأة المعنفة من أجل تمكينها اقتصادياً.

وزارة الشباب والرياضة

تشمل خطط الوزارة برامج تدريبية لتوعية الفتيات ومساعدتهن لممارسة حقوقهن في مواجهة العنف وسلامتها من التحرش، وستستفيد الوزارة من المعسكرات التثقيفية لعضوات أندية الفتاة لتعريف الفتيات بالحقوق التي نص عليها الدستور المصري وإتاحة الفرصة لهن للحوار والمناقشة والتعبير عن أشكال العنف الذي يمارس في المجتمع والأسرة ضدهن بهدف تغيير الموروث الثقافي المناهض لحقوق المرأة.

وستقدم الوزارة برامج تأهيلية لدمج مرتكبي العنف في الأنشطة المختلفة وممارسة الرياضة ومساعدتهم على التفاعل مع المجتمع.

كما ستعمل الوزارة على إنشاء وحدة سلامة الفتاة بالجامعات ومراكز الشباب، وسيتم عقد عدد من الملتقيات الحرفية بالمدن الشبابية خاصة بالفئات المعنفة، بجانب عمل معارض وأسواق لتسويق منتجات الفتيات المعنفات.

وتضمنت خطة الوزارة عقد ملتقى الفتاة العربية تحت شعار "أرفض العنف".

وزارة الصحة والسكان

تسعى الوزارة إلى إعداد برنامج إلكتروني لإدخال البيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة وتحليلها واستخراج المؤشرات على أن يتم دمج هذا البرنامج مع برامج رصد حالات العنف ضد المرأة، كما سيتم تنفيذ عديد من برامج التدريب الموجه للرائدات الصحيات حول حقوق المرأة والطفل.

سيتم تعميم والإعلان عن الدليل الاسترشادي الطبي لمقدمي الخدمة الصحية للتعريف بالقوانين والإجراءات الخاصة بقضايا العنف ضد المرأة وتدريبهم عليه.

تتضمن خطط الوزارة تحديد وحدة صحية ومستشفى بكل إدارة صحية لتقديم خدمات صحية للمعنفات على مستوى الجمهورية، على أن يتم الإشراف الدورى الصحي علي مراكز استضافة المعنفات مع تقديم الخدمات الصحية والنفسية للمعنفات مجاناً.

وزارة العدل

تشمل خطط العمل التنفيذية للوزارة تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين من خلال تشكيل لجان لمراجعة التشريعات ووضع آليات لتعزيز الإطار القانوني وتفعيله لحماية النساء من العنف. كما ستقوم الوزارة باستحداث إدارة للملاحقة القضائية داخل قطاعات الوزارة، بينما ستعتمد على الدراسات التحليلية لقضايا العنف ضد المرأة من أجل تحديد الايجابيات والسلبيات والعمل على تلافى السلبيات مستقبلاً، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات اليكترونية بالوزارة لإحصاء القضايا الخاصة بالعنف ضد المرأة والفتاة.

ستعمل الوزارة على إنشاء وحدة تنسيق بين الجهات العاملة فى مجال العدالة الجنائية لإعداد تقرير بالقضايا المنجزة، بالإضافة إلى إعداد دليل اجرائى وتدريبى حول كيفية التعامل الأمثل مع قضايا العنف ضد المرأة، وتفعيل دور إدارة العنف ضد المرأة والتنسيق مع اللجنة الوطنية للاتجار بالبشر لمتابعة تنفيذ إحكام قضايا العنف والتقييم.

تتضمن أنشطة الوزارة إنشاء وحدات متخصصة سريعة الانتقال لنجدة ضحايا العنف ضد المرأة (ضابط شرطة–طبيب شرعى–طبيب نفسي). كما سيتم العمل على تجهيز عدد من المحاكم لتكون ملائمة لنظر قضايا العنف ضد المرأة مع توفير الأجهزة اللازمة لممارسي الطب الشرعى.

وزارة القوى العاملة

ستعمل الوزارة على تعديل أحكام القوانين بما يتماشى مع مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة في مجال العمل وتطبيق وتفعيل المواد القائمة من خلال مفتشي العمل على مستوى مديريات القوى العاملة بالجمهورية مع تطبيق ما جاء بمواد دستور ٢٠١٤ فيما يتعلق بقضايا المرأة والفتاة.

ستستمر أنشطة الوزارة في تقديم برامج التوعية والتدريب توعية المرأة بحقوقها وواجباتها في أماكن العمل، وعقد ندوات توعية خاصة بتنظيم الأسرة – خطورة الزواج المبكر لتقليل الزيادة في عدد الأفراد التي تؤثر على الحالة الاقتصادية للأسرة وتؤدى لزيادة العنف الأسرى – مكافحة العنف ضد المرأة بصفة عامة في المنزل وخارجه.

وتشمل خطة الوزارة العمل على تمكين المرأة اقتصادياً عن طريق إقامة مشروعات صغيرة تعتمد على التدريب المهنى طبقاً لكل محافظة من أجل توفير فرص عمل وتدريب مهني داخل كل محافظة، والعمل على إيجاد جهات تسويقية لمنتجات المرأة بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية بكل محافظة والصندوق الاجتماعي للتنمية.

الكنيسة القبطية الأرثوذوكسية

ضمن الأنشطة الخدمية والتوعية التي تقوم بها الكنيسة سيتم تكثيف الجهود في مجال حملات التوعية وورش العمل التدريبية لرجال الدين المسيحى بهدف رفع الوعى بقضية العنف ضد المرأة على مستوى المحافظات من خلال الوعظات الأسبوعية والمدارس الكنسية (مدارس الأحد).

ويعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة أحد الدعائم التي تمكنها من التغلب على ظروف العنف الممارس ضدها ولذلك فستعمل الكنيسة على تنفيذ مجموعة من المشروعات الصغيرة المدرة للدخل للسيدات ويتم تخصيصها للنساء المعنفات.

المجلس القومي لحقوق الإنسان

تضمنت الاستراتيجية عدد من الأنشطة التي سيقوم المجلس بتنفيذها بهدف رفع الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان بصفة عامة ومناهضة العنف والتمييز ضد المرأة على وجه الخصوص بسبب "الدين -المعتقد - العرق - العرف"، ومن بين هذه الأنشطة البرامج الإذاعية ومراجعة مضمون الكتب المدرسية وورش العمل وتدريب النساء والفتيات والإعلاميين.

سيعد المجلس التقارير السنوية لرصد وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ومن ضمنها انتهاكات حقوق المرأة والطفل، والدراسات لتحديد الأبعاد النفسية والاجتماعية والجنائية المترتبة على تعرض النساء للعنف، كما سيقوم بمراجعة كافة التشريعات القائمة والتوصية بتنقيتها مما يخالف أو يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان ومناهضة العنف والتمييز ضد المرأة.

تناولت خطة المجلس مطالبة البرلمان الجديد بالتعجيل بإصدار حزمة من التشريعات تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومنها إصدار مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة، ومشروع قانون حظر التمييز بين المواطنين وتكافؤ الفرص بجانب تدريب كوادر من المحاميين على تقديم المساعدة القانونية اللازمة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمعنفات من النساء والفتيات.

المجلس القومى للإعاقة

تعتمد خطة المجلس على تنفيذ برامج تدريبية حول آليات رصد ومتابعة تطبيق اتفاقية سيداو والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة فيما يتعلق بحماية المرأة، وإعداد خطط لضمان الأمن والسلامة داخل بيئة العمل للنساء ذات الإعاقة.

وسيقوم المجلس بعقد ورش عمل وتدريبات حرفية لتحسين جودة الحياة للمرأة ذات الإعاقة وتذكية توفير المعاش الضماني لغير القادرات على العمل.

وتشمل أنشطة المجلس عقد ملتقى ثقافى رياضي دولى للأشخاص ذوى الإعاقة من أجل السلام ومناهضة العنف.

المجلس الأعلى للإعلام

سيقوم المجلس بالعمل على زيادة الإنتاج الدرامى لمسلسلات تناقش مختلف قضايا المرأة وتعالجها، بالإضافة إلى إنتاج أفلام تسجيلية ودرامية لمناقشة القضايا، كما سيتم إعداد برامج توك شو متخصصة للمرأة وقضاياها.

تضمنت خطة المجلس تطوير نظام التغطية الإعلامية لصور العنف ضد المرأة فى النشرات الإخبارية مع تكثيف استضافة أساتذة الجامعات خاصة أساتذة الشريعة والقانون و تقديم برامج دينية لتوعية الشباب بخطورة مظاهر العنف ضد المرأة، بينما سيتم تدريب العاملين فى مجال الإعلام لتناول هذه القضية بمهنية عالية.

المجلس القومي للأمومة والطفولة

تناولت خطة المجلس عديد من البرامج التدريبية لبناء قدرات القائمين على إنفاذ القانون من وزارة الداخلية والعدل والنيابة العامة من خلال التوعية بقانون الطفل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ وقانون مكافحة الاتجار بالبشر، وكذلك توعية سيدات المنازل بمراكز المحافظات حول أهمية التعليم المجتمعي وإعادة تكوين وتفعيل لجان التعليم التطوعية.

سيعمل المجلس على تفعيل دور لجان الحماية بالمحافظات والتشبيك بين خط نجدة الطفل ولجان الحماية والجمعيات الأهلية لتقديم الإعانات العاجلة، بينما سيقدم الدعم القانوني للفتيات ضحايا العنف واتخاذ الإجراءات لحمايتهم خلال مراحل التحقيق حتى يتم إيداعهم في المؤسسات المختصة وتقديم الدعم المباشر والخدمات العلاجية والتأهيلية والنفسية، كما سيعقد ورش عمل لتوعية الأطفال على وسائل تكنولوجيا المعلومات الآمنة والإنترنت لحمايتهم من الانتهاكات المتوقع حدوثها.

المجلس القومى للمرأة :

سيعمل المجلس على تنفيذ حزمة من اللقاءات الجماهيرية مع الفتيات بالجامعات والمدارس على مستوى الجمهورية بهدف تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الدينى وتغيير الثقافة المجتمعية الخاطئة ضد المرأة وتأتي هذه اللقاءات ضمن ضمن الاختصاصات الأساسية لعمل المجلس والتي تعمل على رفع الوعي العام بقضايا المرأة. هذا وقد بدأ المجلس بالفعل فى إعداد دراسة حول مدى انتشار العنف ضد المرأة والفتاة والتكلفة الاقتصادية الناجمة عنه على أن تنتهي خلال العام الأول، الأمر الذي سيضع أمام صانعي القرار أهمية اتخاذ إجراءات عملية للحد منه، كما سيتم الاستعانة بهذه الدراسة والبحوث الميدانية الأخرى بالمحافظات والقرى والمناطق العشوائية لقياس مدى التغير في معدلات العنف على مدار تنفيذ الاستراتيجية.

سيتولى المجلس مراجعة مسودة القانون الشامل لمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة ومتابعة الإجراءات اللازمة من قبل وزارة العدل لعرضه على البرلمان القادم. وبالتنسيق بين مكتب شكاوى المجلس ووحدات العنف ضد المرأة بوزارتى العدل والداخلية سيتم العمل على تطوير أداء العاملين بمكتب الشكاوى ومد مظلة الخدمات والاستشارات القانونية لتغطى اكبر عدد من المناطق أسوة بما تم تنفيذه من خلال مبادرة مدن آمنة.

سيتم إنشاء مرصد لمتابعة تنفيذ الأنشطة المدرجة بالاستراتيجية وتقييم الأداء ومراجعة مدى تحقيق الأهداف والعمل على تذليل المعوقات، بالإضافة إلى رصد ومراجعة القوانين والممارسات الخاطئة ضد المرأة في مجال الإعلام.

يطمح المجلس في الوصول إلى المعيار الدولى لمعدلات العنف ضد المرأة وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات الدولية فى هذا المجال اعتماداً على دراسات مقارنة بين الوضع الوطني والاقليمى والدولى وكذلك تنظيم زيارات إلى الدول ذات التجارب الناجحة والمتميزة في مجال تقديم الخدمات وتوفير الرعاية والحماية للمعنفات.

الهيئة العامة للاستعلامات

تضمنت خطة الهيئة وضع وتنفيذ استرايجية إعلامية لمناهضة العنف ضد المرأة ورفع الوعي المجتمعي بالقضية. وتطوير نظام التغطية الإعلامية لصور العنف ضد المرأة والفتاة. ستبدأ الهيئة فى عقد لقاءات دورية بالإدارات

المركزية بكل محافظة مع المهتمين بقضية العنف من كافة الفئات والمستويات للتعريف بالإجراءات القانونية لمكافحة العنف ضد المرأة/ الفتاة.

تستهدف الهيئة المساهمة في دعم النساء المعنفات اقتصادياً من خلال توقيع بروتوكول تعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية. وستعمل على تحديث برامج التأهيل النفسي للمعنفات من خلال توفير كوادر مدربة قادرة على إعادة التأهيل النفسي للمعنفات، وتطوير آليات التنسيق بين الهيئات والوزارات المختلفة المعنية والهيئة.

المجتمع المدني

المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة

ستقوم المؤسسة خلال تنفيذ الاستراتيجية بتأهيل عدد من الدعاة والداعيات لتصحيح الخطاب الدينى حول قضايا حقوق المرأة، وتنفيذ لقاءات توعية حول العنف ضد المرأة من منظور الخطاب الدينى الصحيح والقوانين التى تجرم العنف وعقوبتها.

ستعمل على رصد أكثر حالات العنف شيوعا فى مناطق العمل، والعمل على نشر رسائل الكترونية بسيطة هدفها إبراز حالة العنف وسبل مكافحتها، وتنفيذ عدد من البرامج التدريبية لرفع قدرات مقدمى الخدمات فى مراكز المساندة القانونية وإكساب العاملين لمقدمى خدمات الدعم الصحى والمشورة للمعنفات خبرة التعامل مع المعنفات.

ستتبنى المؤسسة مراجعة القوانين الخاصة بالعقوبات، وخاصة المادة الخاصة بالرأفة ومواد الزنا، العمل على إصدار قانون يجرم العنف ضد المرأة، وإنشاء مراكز مساندة قانونية داخل المحاكم.

تجميع وتطوير الأدلة الخاصة ببرامج العلاج والتأهيل مرتكبى العنف لتتناسب مع الحالة المصرية، والعمل على توفير أماكن لاستضافة النساء المعنفات المدعومة من الدولة.

مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)

سيقوم المركز بعدد من الأنشطة المرتبطة بنشر الوعي حول ظاهرة العنف ومكافحته ومنها تدريب وتأهيل الأخصائيات / الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس لتوعية الطلبة والطالبات، مع تصميم مواد ووسائل توعية متنوعة ومناسبة للأطفال، وكذلك تدريب الإعلاميين حول آليات مناهضة العنف ضد المرأة وتعزيز دور وسائل الإعلام في ترويج الصورة غير النمطية للمرأة ومناهضة العنف ضد المرأة ووضع خطة إعلامية شاملة.

تضمنت خطة المركز تصميم وتنفيذ برامج تعريفية حول الخدمات المتوفرة للعنف ضد المرأة بالإضافة الى إشراك الرجال في مناهضة العنف ضد المرأة، وإعداد دراسات استقصائية في مجال الجريمة تتعلق بطبيعة العنف ضد المرأة ومداه.

وسيقوم المركز برصد معدلات العنف ضد المرأة، ومعدلات اعتقال المجرمين وتبرئتهم، وملاحقتهم قانونيا، والبت في الدعاوى المقامة ضدهم، وإصدار تقارير سنوية عن ذلك، وتقييم مدى كفاءة نظام العدالة الجنائية وفعاليتها في تلبية احتياجات النساء اللائي يتعرضن للعنف.

وسيعمل المركز على إنشاء وتأسيس وحدات رعاية صحية متخصصة لمساعدة النساء ضحايا العنف داخل المجتمعات المحلية، مع تنفيذ برامج تأهيل لمرتكبى جرائم التحرش الجنسى لإعادة دمجهم بالمجتمع على نحو سوى.

مؤشرات الأداء وقياس الأثر

سيقوم المجلس القومي للمرأة بوضع خطة للرصد ومتابعة خطط العمل التنفيذية وتقييم الأداء وتقويم الأنشطة، اعتماداً على عدد من المؤشرات لقياس أثر تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة تتمثل فيما يلي:

المستهدف

- خفض نسبة الإناث اللاتي يتعرض للعنف بنسبة ٥٠٪ مقارنة بالنسبة عند بداية تنفيذ الاستراتيجية.
- خفض نسب الإناث اللاتي يتعرضن لعملية الختان والمخاطر المترتبة عليها بنسبة ٥٠٪ في نهاية الاستراتيجية مقارنة بالنسبة عند بداية تنفيذ الاستراتيجية.
- خفض نسبة الفتيات المتزوجات دون سن ١٨ سنة إلى النصف في نهاية الاستراتيجية مقارنة بالنسبة عند بداية تنفيذ الاستراتيجية.
- زيادة عدد دور الاستضافة بنسبة ٥٠٪ مقارنة بالنسبة عند بداية تنفيذ الاستراتيجية.
- تعديل القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بجرائم العنف ضد المرأة.
- إصدار قانون شامل يجرم كافة أشكال العنف ضد المرأة.

مؤشرات القياس

- نسبة النساء اللاتي وقعن ضحايا للعنف حسب نوع العنف.
- نسبة النساء اللاتي يبلغن عن تعرضهن للعنف داخل المنزل.
- نسبة النساء اللاتي يبلغن عن تعرضهن للعنف في الحياة العامة.
- نسبة النساء والبنات اللاتي تعرضن لعنف جنسي (اغتصاب أو تعد) (خلال السنوات الأخيرة).
- نسبة النساء والبنات اللاتي تعرضن لعنف جسدي (خلال السنوات الأخيرة).
- نسبة النساء اللاتي خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية حسب العمر.
- نسبة الفتيات المتزوجات دون سن ١٨ سنة.
- عدد جرائم الشرف.
- عدد قضايا الاغتصاب المبلغ عنها.
- عدد الوفيات نتيجة العنف الأسري بين النساء والبنات.
- عدد النساء اللائي يلجأن إلى دور الاستضافة سنوياً.
- نسبة النساء اللاتي استفدن من الخدمات المقدمة للمعنفات.

- عدد دور الاستضافة سنوياً ونوعية الخدمات المقدمة.
- عدد الجمعيات الحكومية/ الأهلية الناشطة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة.
- عدد التعديلات التشريعية أو القوانين التي تم إقرارها بهدف مكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة ومدى توافقها ومتطلبات الاستراتيجة.
- عدد الأنشطة السنوية للتوعية بالحقوق الإنسانية التي تتفاعل مع مسألة العنف.
- حجم الإنفاق على برامج حماية المرأة من العنف.

نبذة عن الملاحق

تتضمن الاستراتيجية عدد (٦) ملاحق على النحو التالي:

الملحق الأول:

الأدبيات السابقة وهي عرض لأهم المراجع العربية والدولية التي تناولت قضية العنف ضد المرأة من أجل التعرف على أفضل ما تناولته الاستراتيجيات الأخرى من محاور وأهداف وآليات التدخل المثلي .

الملحق الثاني:

شرح تفصيلي حول أنواع العنف ضد المرأة والفتاة، وتعريف كافة أشكاله بما في ذلك التحرش الجنسى، الحرمان من الميراث، الاتجار فى البشر، وغيره.

الملحق الثالث:

الإطار القانوني الوطني والدولي ويتضمن المواثيق الدولية التي تؤكد على حقوق المرأة بصفة عامة والمواد التي تنص على عدم التمييز ضد المرأة في إطار إعلانات عهود حقوق الإنسان. بجانب التشريع المصري ومدى قدرته في أن يلعب دوراً أساسياً لمناهضة العنف ضد المرأة.

الملحق الرابع:

الجهود الوطنية المبذولة من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية خلال السنوات الماضية لمكافحة العنف ضد المرأة، ويعد هذا الجزء ثروة معلوماتيه حول الأنشطة والبرامج الثرية التي تقوم بها عديد من الجهات والغير متاحة لدى الرأي العام ولدى الجهات الأخرى.

الملحق الخامس:

تحليل البيئة الداخلية للجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية باستخدام تحليل SWOT والذي يعمل على تحديد مواطن القوة/ الضعف/ التهديدات والفرص ، وتعد نتائج التحليل فرصة مواتية للتشبيك والتعاون في المشروعات والبرامج بين جميع الجهات المعنية، وكذلك التعرف على نقاط الضعف والعمل على التغلب عليها.

الملحق السادس:

الخطط التنفيذية للجهات الحكومية وغير الحكومية وتتضمن الخطط أنشطة تفصيلية لكل جهة بحيث تغطي المحاور الرئيسية الأربعة المحددة بالاستراتيجية والمتمثلة في الحماية والوقاية والتدخلات والملاحقة القانونية، وكذلك الأهداف الفرعية لكل محور من المحاور. كما حددت كل جهة مخرجات ونتائج تلك الأنشطة ومؤشرات قياس الأثر والجهة المساندة والتكاليف التقديرية لكل نشاط وأيضاً المعوقات المتوقعة عند التنفيذ وسبل التقييم والمتابعة.

الشركاء

اللجنة التيسيرية العليا (وفقاً للترتيب الأبجدي للجهات)

السيد الشيخ/ محمد عز الدين عبد الستار – وكيل الوزارة لشئون الدعوة، وزارة الأوقاف

السيدة الأستاذة/ سهير فاروق حسنين، مدير إدارة بالمكتب الفني لوزير التربية والتعليم، وزارة التربية والتعليم

السيدة الأستاذة / عزيزة محمد عمار، رئيس الإدارة المركزية، وزارة التضامن الاجتماعي

السيدة الأستاذة/ منى الشبراوي علي، الإدارة العامة لشئون المرأة، وزارة التضامن الاجتماعي

السيد الأستاذ/ عادل محمود، مكتب وزير التعليم العالي، وزارة التعليم العالي

السيد المستشار/ وديع حنا، مستشار وزير الثقافة، وزارة الثقافة

السيد الأستاذ الدكتور/ سعيد المصري، مساعد وزير الثقافة، وزارة الثقافة

السيد اللواء/ أبو بكر عبد الكريم، مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان، وزارة الداخلية

السيد العميد الدكتور/ راضي عبد المعطي، قطاع حقوق الإنسان، وزارة الداخلية

السيد الأستاذ/ شريف إسماعيل، المستشار القانوني لوزير السياحة، وزارة السياحة

السيدة الدكتورة/ أمل جمال سليمان، رئيس الإدارة المركزية للبرامج الثقافية والتطوعية، وزارة الشباب والرياضة

السيد الدكتور/ عماد عزت، رئيس قطاع الرعاية الصحية والتمريض، وزارة الصحة والسكان

السيد المستشار/ مدحت صلاح الدين بسيوني، مساعد وزير العدل لقطاع حقوق الإنسان، وزارة العدل

السيد الأستاذ/ نبيل محمد أمين، رئيس قطاع ديوان عام الوزارة، وزارة القوى العاملة

السيدة الأستاذة/ مرفت السنباطي، مدير عام الاتصال بأبناء الوطن بالخارج، الهيئة العامة للاستعلامات

السيدة الدكتورة/إنتصار السبكي، مكتب رئيس الهيئة، الهيئة العامة للاستعلامات

اللجنة التنفيذية (وفقاً للترتيب الأبجدي للجهات)

- الوزارات

١. **وزارة الأوقاف:** أ/ مدينة السيد احمد إسماعيل – أ/ كوثر عيسي السيد عيسي

٢. **وزارة التربية والتعليم:** أ/ عمرو زين العابدين – أ/ طارق عبد العزيز – أ/ إيمان ياسين

٣. **وزارة التعليم العالي:** أ/ عادل محمود

٤. **وزارة التضامن الاجتماعي:** أ/ منى الشبراوى – أ/ عزيزة عمار

٥. **وزارة الثقافة :** أ/ حنان محمد السيد موسي

٦. **وزارة الداخلية :** اللواء / محمد ناجى – اللواء / الحسن على عباس – اللواء/ أحمد عبد الغفار – العقيد/ منال عاطف

٧. **وزارة السياحة :** أ/ جمالات إسماعيل

٨. **وزارة الشباب والرياضة :** أ/ نجوى صلاح – د/ أسماء اسماعيل

٩. **وزارة الصحة والسكان :** د/ محمد نور الدين

١٠. **وزارة العدل :** المستشار / أحمد النجار – المستشارة/ ديانا ماجد جبران

١١. **وزارة القوى العاملة :** أ/ نادية عبد النعيم

- الهيئات والمؤسسات

١. **الأزهر الشريف :** أ.د/ محى الدين عفيفي

٢. **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :** أ/ وفاء ماجد

٣. **الكنيسة القبطية الأرثوذكسية :** د/ ناهد طلعت

٤. **المجلس القومي لحقوق الإنسان :** أ/ ياسمين بدار – أ/ شيرين المصرى

٥. **المجلس القومي لشئون الإعاقة :** أ/ مرفت عبد الهادى – أ/ داليا عاطف

٦. **اتحاد الإذاعة والتليفزيون :** أ/ سوسن التوني

٧. **الهيئة العامة للاستعلامات :** د/ نادية محمود – أ/ نجاة عبد الرحمن سليمان

٨. **المجلس الأعلى للصحافة :** د/ نجوى كامل

٩. **المجلس القومي للطفولة والأمومة :** أ/ أحمد عادل علي عمر – أ/ دينا سليمان محمد

١٠. **المجلس القومي للمرأة :** د/ نجلاء العادلي

- المجتمع المدني

١. المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة: أ/ عزة صلاح الدين فرغلي

٢. مبادرة المحاميات المصريات: أ/ هبة عادل

٣. مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)"مبادرة شفت تحرش": أ/ فتحى فريد
- أ/ جنيت عبد العليم

٤. مؤسسة حركة بنات مصر – خط احمر: أ/ دينا فريد

فريق العمل

الإعداد

الدكتورة/ نجلاء العادلي

مدير عام الاتصالات الخارجية والتعاون الدولي

المجلس القومي للمرأة

الصياغة

السيد المستشار/ محمد علي المداح – خبير استشاري

السيدة الدكتورة/ نجلاء العادلي - مدير عام الاتصالات الخارجية والتعاون الدولي

السيدة الأستاذة/ منى خليل – مدير عام مكتبي رئيس المجلس وأمين عام المجلس.

السيدة الأستاذة/ جيهان توفيق – مدير إدارة البرامج

السيدة الأستاذة/ منى سالم – مدير إدارة الإتفاقيات

السيدة الأستاذة/ صفاء حبيب – مدير إدارة العلاقات العامة والنشر والمطبوعات

السيدة الأستاذة/ داليا سعيد – مدير إدارة المتابعة الداخلية

المراجعة

السيدة الأستاذة/ هدى الشرقاوي - خبير استشاري

السيدة الأستاذة/ أمينة عبد العزيز - خبير استشاري

الملاحق

ملاحق الاستراتيجية الوطنيـــة
لمكافحـــة العنـــف ضـــد المـــرأة
٢٠١٥ – ٢٠٢٠

ملحق رقم ١

الأدبيات السابقة

الأدبيات السابقة

بنيت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في مصر على دراية بالاستراتيجيات الإقليمية والدولية، حيث روعي الإطلاع على ودراسة المراجع العربية والدولية التي تناولت قضية العنف ضد المرأة بهدف الوقوف على المحاور الرئيسية وآليات التدخل المثلى التي تناولتها الاستراتيجيات الأخرى.

ومن ضمن الاستراتيجيات العربية:

- الخطة الاستراتيجية لحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ بالأردن واستراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بالأردن ٢٠١٤ – ٢٠١٧.
- الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء بالجزائر ٢٠٠٦ – ٢٠١١.
- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء بفلسطين ٢٠١١ – ٢٠١٩.
- الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة – إكرام بالمغرب ٢٠١٢ – ٢٠١٦ والتي تتضمن ثمانية مجالات عمل ومنها مكافحة كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء.
- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء بالعراق ٢٠١٣ – ٢٠١٧.
- الاستراتيجية الوطنية لمقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة عبر مختلف مراحل الحياة بتونس.
- وتضمنت بعض الاستراتيجيات الوطنية للمرأة ببعض الدول العربية محوراً لمكافحة العنف مثل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان.
- الاستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر بمصر ٢٠١٤.
- وعلى المستوى العربي فقد صدرت الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة – حق المرأة العربية في حياة خالية من العنف ٢٠١١ – ٢٠٢٠.
- كما صدرت مؤخراً الاستراتيجية الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي ٢٠١٤ – ٢٠١٧.

وتعتبر من المراجع الهامة أيضاً، الصيغة المحدثة للإستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ٢٠١٠ الصادرة من الأمم المتحدة، والتي تركز على وجود سياسة فعالة لتعميم المساواة بين الجنسين والوصول إلى العدالة على نحو متكافئ وعادل وتوفير الموارد الكافية والمستدامة واستحداث آليات رصد لضمان فعالية استخدامها والإشراف عليها.

وطبقاً لما أشارت إليه شتى الاستراتيجيات الوطنية والعربية، تتشابه أنواع وخصائص وأبعاد العنف في الواقع العربي من عنف لفظي، عنف نفسي، عنف جسدي، زواج مبكر، منع أو حرمان من التعليم، وإن كان العنف في العراق وفلسطين قد أخذ أبعاداً أسوء نظراً لظروف الحروب والإحتلال.

وركزت التدابير والإجراءات على تدخلات متماثلة ومتقاربة، مع بعض المعالجات المختلفة كما سبقت الإشارة في حالات الحروب والإحتلال بطبيعة الأمر. وعلى رأس هذه التدابير إصدار قوانين إطارية خاصة بالعنف ضد المرأة وتنقيح القوانين الحالية مع تشديد العقوبات وتشجيع السيدات للتبليغ عن جرائم العنف، واعتماد منظومة متناسقة

من آليات الحماية والوقاية مع تحسين الخدمات الصحية والإجتماعية المقدمة للمعنفات وتطوير نظام المراقبة والتقييم.

وتحتل التوعية الثقافية والإعلامية والدينية إطارا موسعا للتدخلات حيث تعانى معظم المجتمعات العربية من التفسيرات الخاطئة للنصوص الدينية الذى نتج عنها العديد من الممارسات السلبية التى أدت إلى زيادة العنف ضد المرأة وانتهاك حقوقها الإنسانية مما يستوجب استراتيجية غير نمطية تعنى بتعزيز القيم والإتجاهات والسلوكيات الإيجابية ونشر الصور والرسائل الإيجابية عن المرأة وتشجيع الفكر المستنير فيما يخص قضايا المرأة بصفة عامة، وأشارت معظم الاستراتيجيات إلى ضرورة إشراك الرجال فى هذه البرامج كفاعل رئيسى ومؤثر لمناهضة العنف.

ولحساسية قضية العنف فى مجتمعاتنا العربية، فما زالت هناك حاجة ماسة إلى إرساء قواعد بيانات دقيقة ودورية ودعمها بالبحوث والدراسات.

ولن يكون كل هذا ممكنا بدون رفع درجة التنسيق والشراكة بين الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية وأصحاب المصالح، ومأسسة عملية المتابعة والتقييم طبقاً لإطار مرجعى مشترك ممثلا فى الاستراتيجيات الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والخطط التنفيذية للجهات المعنية.

ملحق رقم ٢

أنواع العنف ضد المرأة والفتاة

العنف ضد المرأة والفتاة

- العنف الجسدي: الاستعمال القصدي للقوة الجسدية أو السلاح من أجل إيذاء امرأة أو إصابتها. ويشمل: الصفع/ الدفع أو اللكم/ السحل/ التهديد بالسلاح/ توجيه سلاح ضدها/ختان الإناث، على سبيل المثال.
- العنف الجنسي: التلامس الجنسي بالإكراه، أو إجبار المرأة على ممارسة جنسية دون موافقتها، أو ممارسات جنسية ناقصة أو كاملة مع امرأة مريضة، أو معاقة، أو غير مكتملة الإرادة، أو تحت ضغوط، أو تحت تأثير الخمر أو أي مخدرات أخري. ويشمل: الاغتصاب/الانتهاك الجنسي/ الاستغلال الجنسي (يتضمن العنف الذي يمارسه الزوج: ممارسة الجنس ضد رغبتها)/ ممارسة الجنس بسبب الخوف من التعرض لأذى/ الإكراه على ممارسات جنسية تشعرها بالهوان والدونية.
- العنف النفسي: فينطوي على السيطرة على المرأة، أو عزلها، أو إذلالها، أو إحراجها. ويشمل: التعرض للسب أو الشعور بالإهانة/ الإذلال أو التقليل من القدر / التهديد أو التخويف بطريقة مقصودة (مثل الصراخ أو قذف الأشياء - الطلاق)/ التهديد بالإيذاء (سواء مباشرة أو غير مباشرة)/ السيطرة على السلوك/ المنع من الخروج من المنزل – زيارة الأهل – العمل - تلقى الرعاية الصحية).
- العنف الاقتصادي: يشير إلى منع المرأة من الحصول على الموارد الأساسية أو التحكم فيها.

تعريف أشكال العنف ضد المرأة والفتاة:

أ- التحرش الجنسي: كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية بقصد حصول الجاني علىمنفعة ذات طبيعة جنسية من المجني عليه.

كما عرفت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) CEDAW التحرش الجنسي على أنه"كل سلوك لا أخلاقي يرمى إلى استهداف جسد المرأة في تنكر تام لرغبتها ورضاها وباستغلال السلطة الذكورية"وبتعريف أشمل هو"كل سلوك يتضمن إيحاءات جنسية مباشرة أو ضمنية تستهدف الإيقاع بالطرف الأخر سواء كان ذكرا أو أنثى رغما عن إرادته في ممارسة جنسية مستغلا بذلك سلطته ونفوذه".

ب- الاعتداء الجنسي: إتيان سلوك، أو فعل يشكل انتهاكًا للسلامة الجنسية، باستخدام جسد المجني عليها بأي طريقةٍ كانت، أو بأية وسيلة أخرى أو أداة، وكان ذلك بقصد إشباع رغبةً الفاعل الجنسية، أو لأي غرضٍ آخر.

ج- هتك العرض: هو الإخلال الجسيم بحياء المرأة بالاعتداء - بالقوة والتهديد - على جسدها سواء بالكشف عن عوراتها أو المساس بها.

د- الاستغلال الجنسي: امتهان كرامة المرأة عن طريق استغلال جسدها في الجذب والإغواء الجنسي، بقصد تحقيق مصالح تجارية، أو دعائية بما يتعارض مع أحكام الدين والأخلاق.

ه- الاغتصاب: مواقعه الأنثى بغير رضاها.

و- الحرمان من الميراث: منع الأنثى من الحصول على مقدار الميراث المُستحق لها شرعًا بفعلٍ، أو سلوكٍ حال حياة المورّث، أو بعد وفاته.

ز- الاتجار في البشر: كل من يتعامل بأية صورة في شخص طبيعي بما في ذلك البيع أو العرض للبيع أو الشراء أو الوعد بهما أو الاستخدام أو النقل أو التسليم أو الإيواء أو الاستقبال أو التسليم سواء داخل البلاد أو عبر حدودها الوطنية.

إذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة أو العنف أو بهما أو بواسطة الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة الضعف أو الحاجة أو الوعد بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا مقابل الحصول علىموافقة شخص على الاتجار بشخص أخر له سيطرة عليه.

إذا كان التعامل بقصد الاستغلال أيا كانت صوره بما في ذلك الاستغلال في أعمال الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسي واستغلال الأطفال في ذلك وفي المواد الإباحية أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرقي أو الاستعباد أو التسول أو استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية أو جزء منها.

ملحق رقم ٣

الإطار القانوني الوطني والدولي

الإطار القانوني الوطني والدولي

(١) المواثيق الدولية:

تؤكد القوانين الدولية على حقوق المرأة بصفة عامة في المواد التي تنص على عدم التمييز في إطار إعلانات عهود حقوق الإنسان، وفي الوثائق التي تتناول هذه القضية بطريقة محددة.

أقرت الأمم المتحدة بتضمين العنف ضد المرأة في إطار مبادئ المساواة بين الجنسين وتدابير مناهضة التمييز في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل مؤتمر بكين.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ١٠٤/٤٨ الصادر في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣، إعلاناً بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، حيث تناول الإعلان تعريفاً واضحاً وشاملاً للعنف وبياناً للحقوق التي ينبغي تطبيقها لتأمين القضاء عليه بكافة صوره والتزام الدول بتحمل مسئوليتها وكذلك المجتمع الدولي للسعي إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

انضمت مصر إلى معظم أهم اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والحد من العنف، وتصبح هذه الاتفاقيات جزءاً من القانون المصري بعد تصديق البرلمان عليها ونشرها في الجريدة الرسمية للدولة.

تمثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٧٩، صكاً شاملاً يجمع كل الحقوق المنصوص عليها في الإعلانات والاتفاقيات السابقة المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بوجه خاص. وقد صدقت جمهورية مصر العربية على الاتفاقية عام ١٩٨١وتحفظت على المواد ٢، ١٦، ٢٩.

تأتي وثيقة لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة الدورة (٥٧) والتي صدرت في مارس ٢٠١٣ حول منع كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، لتؤكد على أن إنهاء العنف هو أمر ضروري من أجل تحقيق أهداف التنمية الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والصحة والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والنمو الاقتصادي المستدام والشامل والتماسك الاجتماعي.

كما جاءت الوثيقة لتسلط الضوء على تعريف تقليدي وموسع للعنف ضد المرأة والفتاة لم يسبق تناوله من قبل، فتضمن التعريف على سبيل المثال الفقر وعدم توفير الخدمة الصحية والحرمان من التعليم ومنع فرص العمل ومصادر الدخل للمرأة، مما يعني أن قضية العنف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الاجتماعية للدولة.

(٢) التشريع المصري:

بناء على هيكل النظام القانوني وطريقة تطبيقه، فان بمقدور هذا النظام أن يلعب دورا أساسيا في مناهضة العنف؛ لذا ينبغي ألا يكتفي القانون بمنح حماية مباشرة من العنف الجسدي والجنسي، وإنما أيضاً أن يؤدي إلى تفادي تزايد العنف النفسي ضد النساء سواء حدث ذلك في المجال العام أو الخاص. ومن المهم النظر في كيفية

تناول القانون المصري -بدءا بالدستور، وصولا إلى القوانين الأساسية – مسألة حقوق النساء بصفة عامة، وتوفير الحماية من العنف ضد النساء بصفة خاصة.

الدستور:

يعد الدستور المصري المرجعية القانونية العليا في مصر، تليه القوانين، واللوائح، والقرارات؛ ويؤكد نص الدستور على حماية حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق النساء بصفة خاصة، كما هو مبين في المواد التالية:

- تضمن الدستور مواد تقر المواطنة والمساواة بين المواطنين المصريين وتجريم التمييز وهو الأمر الذي تستفيد منه بطريقة مباشرة المرأة المصرية فقد نصت المادة الأولى من الدستور على أن نظام الدولة يقوم على"أساس المواطنة".
- تلزم المادة (٩) الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين دون أي تمييز، كما تم لأول مرة، "اعتبار إرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز"من أهداف التعليم وقد نتج منه النص على تدريس الجامعات لحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي يترتب عليه إنشاء جيل يحترم حقوق المرأة ويقوم على المساواة والمواطنة الحقيقية.
- تنص المادة (١١) من الدستور على أن"تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور، وتعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبا في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها وتلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجا".
- عرفت المادة (٥٣) التمييز الذي جرم في العديد من مواد الدستور أنه التمييز الحاصل بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو الموقع الجغرافي أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو لأي سبب آخر.
- كفلت المادة (٥٩) الحياة الآمنة كحق لكل إنسان وألزمت الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها.
- تحظر المادة (٨٩) كل صور العبودية والاسترقاق والقهر والاستغلال القسري للإنسان، وتجارة الجنس، وغيرها من أشكال الاتجار في البشر، ويجرم القانون كل ذلك.
- نصت المادة (٩٣) من الدستور على أن"تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة"وهو الأمر الذي يضمن التزام مصر باتفاقية"القضاء على كافة أنواع التمييز ضد المرأة (السيداو)"وغيرها من الاتفاقيات الخاصة بالمرأة التي صدقت عليها مصر دون المواد التي تحفظت عليها.
- جرمت المادة (٩٩) كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون.

القانون:

يعد قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ القانون الأساسي الذي يتعرض لملاحقة العنف ضد المرأة والفتاة، ولا يفرق بين العنف في المجالين الخاص والعام حيث تضمن جرائم (الاغتصاب – هتك العرض – والتعرض لأنثى – الخطف).

إلا أنه لم يحدد إطاراً أو معنى للتحرش الجنسي إلا في ٥ مايو ٢٠١٤ بمقتضى قرار بقانون تعديل العقوبات وإضافة نص لهذه الجريمة.

ولم يدخر المشرع المصري جهداً في إدخال تعديلات على القانون بهدف تغليظ العقوبة أو لتحديد تعريف واضح للتحرش الجنسي، إلا أنه لا يتم الإبلاغ أو الإفصاح حيث أن نسبة ما يتم الإبلاغ عنه من هذه الحالات لا تتجاوز ٥٪ فقط.

وفيما يلي التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات:

أولاً: بموجب مرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١١ الصادر من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٦، يستبدل بنصوص المواد أرقام (٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٦٩ مكرر، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٦ مكرر "أ" من قانون العقوبات النصوص الآتية:

- مادة (٢٦٧): من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد ويعاقب الفاعل بالإعدام إذا كانت المجني عليها لم يبلغ سنها ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة أو كان الفاعل من أصول المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم أو تعدد الفاعلين للجريمة.
- مادة (٢٦٨): كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالسجن المشدد.. وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة أو كان مرتكبها أو أحد مرتكبيها ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٧) تكون العقوبة السجن المشددة مدة لا تقل عن سبع سنوات وإذا اجتمع هذا الطرفان معا يحكم بالسجن المؤبد.
- مادة (٢٦٩ مكرر): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه نهائيا في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ثلاثة ألاف جنيه... ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة.
- مادة (٢٨٨): كل من خطف بالتحايل أو الإكراه طفلا ذكرا لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنوات.
- مادة (٢٨٩): كل من خطف بنفسه أو بواسطة غيره من غير تحايل ولا إكراه طفلا لم يبلغ سنة اثنتي عشرة سنة ميلادية كاملة يعاقب بالسجن المشددة مدة لا تقل عن خمس سنوات. وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات إذا كان الطفل المخطوف قد تجاوز سنه اثنتي عشرة سنة ميلادية كاملة ولم يبلغ ثماني

عشرة سنة ميلادية كاملة، فإذا كان المخطوف أنثى تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين ومع ذلك يحكم على فاعل جناية الخطف بالإعدام أو السجن المؤبد إذا اقترنت بها جريمة مواقعه المخطوف أو هتك عرضه.

- مادة (٢٩٠): كل من خطف بالتحايل أو الإكراه أنثى بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن المؤبد ويحكم على فاعل هذه الجناية بالإعدام إذا اقترنت بها جناية مواقعه المخطوفة بغير رضاها.
- مادة (٢٩٦): كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالسجن، وإذا كان سنه لم يتجاوز اثنتي عشرة سنة ميلادية كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٧) تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن سبع سنوات.
- مادة (٣٠٦ مكرر): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنية ولا تزيد على ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض لشخص بالقول أو بالفعل أو بالإشارة على وجه يخدش حياءه في طريق عام أو مكان مطروق ويسرى حكم الفقرة السابقة إذا كان خدش الحياء قد وقع عن طريق التليفون أو أي وسيلة من وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية.

فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين خلال سنة من تاريخ الحكم يحكم عليها نهائيا في الجريمة الأولى، فتكون العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة ألاف جنيه.

ثانياً: صدر في ٥ مايو ٢٠١٤ قرار بقانون بتعديل العقوبات كما يلي:

- ينص القرار في مادته الأولى على"يستبدل بنص المادة ٣٠٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات الصادر بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ النص الآتي: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة ألاف جنيه ولا تزيد عن خمسة ألاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية".

وتكن العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة ألاف جنيه ولا تزيد على عشرة ألاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجني عليه، وفى حالة العود تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة في حديهما الأدنى والأقصى".

- ينص القرار في مادته الثانية على : يضاف إلى قانون العقوبات المشار إليه مادة جديدة برقم ٣٠٦ مكررا (ب) نصها الآتي:"يعد تحرشاً جنسياً إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ متكررا (أ) من هذا القانون بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة ألاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين".

فإذا كان الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٧) من هذا القانون أو كانت له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه أو

ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحا تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنين والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه".

ثالثاً: جريمة ختان الإناث

- مادة (٢٤١) : كل من "أحدث بغيرة جرحا أو ضربا نشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها مصريا ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصري ".

أما إذا صدر الضرب أو الجرح عن سبق إصرار أو ترصد أو حصل باستعمال أية أسلحة أو عصى أو آلات أو أدوات أخرى فتكون العقوبة الحبس.

- مادة (٢٤٢): " إذا لم يبلغ الضرب أو الجرح درجة الجسامة المنصوص عليها في المادتين السابقتين يعاقب فاعله بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائتي جنيه مصري ".

فان كان صادراً عن سبق إصرار أو ترصد تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تقل عن عشرة جنيها ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصري.

وإذا حصل الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصى أو آلات أو أدوات أخرى تكون العقوبة الحبس.

مع مراعاة أحكام المادة ٦١ من قانون العقوبات دون الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون أخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنتين أو بغرامة لا تقل عن ١٠٠٠ جنيهاً ولا تجاوز ٥٠٠٠ جنيهاً كل من أحدث الجرح المعاقب عليه في المادتين ٢٤١،٢٤٢ من قانون العقوبات عن طريق ختان الأنثى.

رابعاً: الاتجار بالبشر

تضاف المادة الثانية من القانون رقم ٦٤/ ٢٠١٠ الخاص بالاتجار في البشر :

- على أن يعد مرتكباً لجريمة الاتجار في البشر كل من يتعامل بأية صورة في شخص طبيعي بما في ذلك البيع أو العرض للبيع أو الشراء أو الوعد بهما أو الاستخدام أو النقل أو التسليم أو الإيواء أو الاستقبال أو التسليم سواء في داخل البلاد أو عبر حدودها الوطنية.
- إذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما أو بواسطة الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة الضعف أو الحاجة أو الوعد بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا مقابل الحصول على موافقة شخص على الاتجار بشخص آخر له سيطرة عليه.
- وذلك إذا كان التعامل بقصد الاستغلال أيا كانت صوره بما في ذلك الاستغلال في أعمال الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسي واستغلال الأطفال في ذلك وفي المواد الإباحية أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو التسول أو استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية أو جزء منها.

ملحق رقم ٤

الجهود الوطنية

(الجهات الحكومية وغير الحكومية)

الجهود الوطنية (الجهات الحكومية وغير الحكومية)

المجلس القومي للمرأة

- أنشأ مكتباً لتلقي شكاوى المرأة عام ٢٠٠٠ وفروعاً له بكافة المحافظات وتوفير خط ساخن لمساعدة الضحايا على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.
- أسس وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات للرصد والتصدي لأي ممارسات تمييزية تتعرض لها المرأة في مكان العمل.
- نفذ منذ عام ٢٠٠٤ عدداً من الأنشطة للنهوض بمستوى أداء الخدمات المناصرة لضحايا العنف من النساء التي تقدمها الجمعيات الأهلية.
- أجرى دراسة بحثية لمشكلة العنف عام ٢٠٠٩ وبناء عليها وضع إطاراً عاماً لاستراتيجية وطنية تعكس التنوع بين ثقافات المناطق الجغرافية داخل مصر واختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- طالب على مدار ثلاث سنوات بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات لإضافة نص عقابي على جرائم التحرش وبناء عليه أصدر المجلس العسكري عام ٢٠١١ مرسوم بتغليظ العقوبات على التحرش الجنسي بما في ذلك التحرش بالوسائل الإلكترونية.
- في ٢٠١٢ عقدت عدة لقاءات مع رئيس الوزراء طالب فيها المجلس بوجود قانون شامل لمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة.
- صياغة مشروع قانون شامل لكافة أشكال العنف ضد المرأة بناء على تكليف من السيد رئيس مجلس الوزراء، بالتعاون مع ممثلين من وزارة العدل والمجتمع المدني والمتخصصين والخبراء، وقد تم إضافة الجزء الخاص المقترح بالقانون والمعني بعقوبات التحرش الجنسي إلى التعديلات الأخيرة في قانون العقوبات.
- في نفس العام قام المجلس باستطلاع رأي حول ظاهرة العنف لعدد ١٥٠٠٠ سيدة وفتاة في كافة المحافظات كما نظمت مؤتمرات في ٢٧ محافظة لمناقشة النتائج.
- في ٢٠١٣ عقدت عدة لقاءات مع وزراء الداخلية والوزارات المعنية لوضع حلول تنفيذية لمنع حالات التحرش والعنف ضد المرأة والفتاة خاصة خلال المواسم والأعياد.
- شارك المجلس في مشروع "نحو مدن آمنة خالية من العنف ضد النساء والفتيات".
- نجح الوفد المصري برئاسة السفيرة مرفت تلاوي رئيس المجلس القومي للمرأة في إصدار وثيقة مكافحة العنف ضد المرأة بالأمم المتحدة (CSW ٥٧) حيث لاقى موقف مصر تقديراً دولياً كبيراً، وقد وسعت الوثيقة تعريف العنف ضد المرأة ليشمل أنواعاً مختلفة مثل (الفقر –عدم توفير الخدمة الصحية – الحرمان من التعليم).
- إطلاق العديد من الحملات الإعلامية بحضور رجال الدين من الأزهر والكنيسة لإبراز المفاهيم الدينية الصحيحة تجاه المرأة.
- إطلاق استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة في ٢٠١٤ والتوقيع على ١٢ بروتوكول تعاون مع الوزارات المعنية بمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة.

- البدء في إجراء دراسة وطنية بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للخروج بإحصاءات حول حالات العنف وتحديد التكلفة الاقتصادية الناجمة عنه.

وزارة الداخلية

- مكافحة الجرائم المعتمدة على التقنيات الفنية كالحواسب وشبكة المعلومات في الاستخدامات المخالفة للقانون والأخلاق مثل المواقع الجنسية والصور الإباحية.
- النظر في تصاريح العمل في إطار القانون بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الأخرى لحماية المرأة من الاستغلال والاتجار بها أو تشغيلها في ظروف غير إنسانية.
- إنشاء قطاع جديد لحقوق الإنسان والتواصل المجتمعي يهدف إلى تفعيل منظومة حقوق الإنسان بصفة عامة وحماية حقوق المرأة وصون حريتها والحفاظ على كرامتها بصفة خاصة.
- إنشاء إدارة لمتابعة جرائم العنف ضد المرأة والتعامل مع ضحايا العنف نفسياً والعمل على إعادة تأهيلهن مجتمعياً.
- إنشاء أقسام لمكافحة جرائم العنف ضد المرأة بكافة مدريات الأمن تختص باتخاذ إجراءات مكافحة جرائم العنف ضد المرأة وضبط كافة حالات التحرش والاعتداءات التي تتعرض لها السيدات بالتنسيق مع الجهات المعنية وقطاع حقوق الإنسان.
- توقيع برتوكول تعاون مع المجلس القومي للمرأة لتنظيم آليات التعاون وتوفير سبل الحماية للمرأة لتسهيل كافة الإجراءات والدعم المقدم لها في هذا المجال.
- وجود آلية لتلقى الشكاوي الخاصة بالمرأة وفحصها بالتنسيق مع الجهات المعنية مع توسيع نطاق التواصل مع الضحايا والمجني عليهم في جرائم العنف ضد المرأة.
- مشاركة الوزارة في وضع الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التحرش كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس القومي للمرأة بشأن آليات تنفيذ الاستراتيجية.

وزارة العدل

- استحداث إدارة خاصة لمناهضة العنف ضد المرأة بقطاع حقوق الإنسان بالوزارة، لدراسة الأسباب المؤدية لتلك الظاهرة وسبل علاجها وكيفية التعامل الأمثل مع تلك النوعية من الجرائم للقضاء عليها.
- صدور القانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ لتغليظ العقوبة على كل من يقوم بإتيان أمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول.
- توقيع بروتوكول تعاون مع المجلس القومي للمرأة في مجال تعديل التشريعات والقوانين اللازمة لحماية المرأة.

- إعداد مشروع مادة تعريف التحرش ومواجهته بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وتم إصدارها بقانون العقوبات بالمادتين (٣٠٦ مكرر أ، مكرر ب).
- تنفيذ برامج تنمية مهارات القضاة وأعضاء النيابة العامة والأطباء الشرعيين والشرطة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة والاتجار بالبشر وزواج الصفقة.
- وتتولى الوزارة حالياً دراسة مقترح المجلس القومي للمرأة حول مشروع قانون شامل لمكافحة العنف ضد المرأة.
- تقديم كافة أوجه الدعم النفسي والمجتمعي والقانوني للسيدات والأطفال الواقع عليهن العنف وتشجيعهن على الإبلاغ عن تلك الجرائم، والمشاركة في إنشاء وتأسيس "غرفة المشورة النفسية" التي تم إستحداثها مؤخراً بالمجلس القومي للطفولة والأمومة
- تنفيذ العديد من البرامج التوعوية اللازمة لرفع الوعي المجتمعي بكافة صور وأشكال جرائم العنف ضد المرأة وطباعة العديد من النشرات والمطويات التوعوية في هذا الشأن من أجل رفع وعي المواطنين بأهمية التصدي لتلك الجرائم والإبلاغ عنها.
- المشاركة في الندوات، والحلقات النقاشية، والمؤتمرات التي تعقدها كافة الكيانات الوطنية الرسمية والأهلية الهادفة لرفع الوعي المجتمعي بأهمية التصدي لجرائم العنف ضد المرأة.

وزارة الصحة والسكان

- وضع برتوكول / دليل طبي للتعامل مع ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وتعميمه على المستوى الوطني بكل المستشفيات والمنشآت الصحية وتدريب كوادر من مقدمي الخدمة على استخدامه. وسيتم تغطية كل المستشفيات العامة بكل من محافظات القاهرة الكبرى وأسيوط وسوهاج بنهاية ٢٠١٤، وتغطية باقي المحافظات على مراحل حتى نهاية ٢٠١٧.
- إنشاء نظام لرصد حالات وفيات الأمهات على المستوى القومي.
- تطبيق البرنامج القومي لرعاية ما قبل الزواج.
- إرشاد وتوعية المجتمع لمشاكل المرأة الصحية والبرامج المتوفرة لعلاجها.
- وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الزواج المبكر.
- تنفيذ برامج رفع الوعي الصحي بالتعاون مع المجتمع المدني والرائدات الصحيات.
- إنشاء عيادات متخصصة بكوادر فنيه مدربة للتعامل مع ضحايا التحرش وضحايا العنف من كل الفئات والأعمار.
- تنفيذ برنامج لمناهضة ختان الإناث يتضمن الأنشطة التالية:

– حظر ممارسة عادة ختان الإناث بواسطة الفريق الصحي وغيره بعد صدور القرار الوزاري رقم ٢٧١ لعام ٢٠٠٧ والذي يعتبر خطوة قوية نحو القضاء على هذه العادة.

– وضع آلية لتفعيل تنفيذ القرار الوزاري الذي يحظر ختان الإناث من الفريق الطبي وغيره من خلال تحديد

خط ساخن ٢٤ ساعة يومية (٢٢٧٩٢٢١٠٧) بالغرفة الوقائية بالوزارة لتلقي البلاغات.

- تحديد منسق لأنشطة ختان الإناث بكل محافظة لرصد حالات ختان الإناث والتحقق من البلاغات واستدعاء المخالفين من الأطباء.
- التفتيش على العيادات والمستشفيات غير الحكومية.
- عقد ندوات وورش عمل لرجال الدين الإسلامي والمسيحي والإعلاميين لإمدادهم بالمعلومات العلمية.
- طباعة ملصقات وكتيبات وتوزيعها على المنشآت الصحية.
- إعداد كوادر على مستوى الرعاية الصحية الأساسية (الأطباء والتمريض) لمكافحة جريمة ختان الإناث ورفع الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع بالأضرار الصحية لعملية ختان الإناث.
- إجراء دراسة عام ٢٠٠٥ لقياس مدى انتشار ظاهرة ختان الإناث في عدد ١٠ محافظات وتم إجراء دراسة أخرى عام ٢٠٠٧ لدراسة حجم المشكلة بين الفتيات في الفئة العمرية من ١٠-١٩ سنة.

وزارة التضامن الاجتماعي

- إنشاء والتوسع في دور استضافة للمرأة المعنفة لحمايتها وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية ومساعدتها على تخطى المشكلات التي تواجهها حيث بلغ عدد دور الاستضافة ٩ على مستوى المحافظات.
- تنفيذ مجموعة من المشروعات التنموية / الإنتاجية صغيرة مدرة للدخل لرفع مستوى معيشة المرأة من خلال منح المرأة الريفية والفقيرة والمعيلة والمعنفة إحدى المشروعات الصغيرة ذات العائد الاقتصادي والتي تتناسب مع ظروف المجتمع والبيئة التي تعيش فيها.
- تنفيذ مجموعة من البرامج والأنشطة المساعدة في رفع مستوى المرأة الاجتماعي والثقافي من خلال تدريب المرأة الريفية والفقيرة والمعيلة والمعنفة على مهارات الحياة الأساسية بمراكز التدريب والتنمية المنتشرة في كافة محافظات الجمهورية.
- توعية المرأة بالقضايا التي يعاني منها المجتمع والمعنية بالمرأة بصفة خاصة مثل (العنف ضد المرأة- الحرمان من التعليم- الاتجار بالنساء- الزواج المبكر).
- تساهم وحدة تكافؤ الفرص بالوزارة في حل مشكلات المرأة والحفاظ على التماسك الأسري.
- توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الداخلية.

وزارة التربية والتعليم

- تنظيم حملات لمحو أمية المرأة داخل المناطق الفقيرة وخفض نسبة الأمية بين النساء.
- ربط برامج محو أمية السيدات بمشروعات القروض الصغيرة ومتناهية الصغر للاستفادة من مزايا الائتمان.
- وضع خطة قومية لتعليم الفتيات وتحقيق المساواة في الالتحاق بالتعليم الأساسي.

- إنشاء مدارس المجتمع، ومدارس صديقة الفتيات، ومدارس الفصل الواحد بالمناطق الريفية والفقيرة، لتشجيع الفتيات المتسربات من التعليم للالتحاق بالتعليم النظامي الرسمي.
- إنشاء ١٢٥ مدرسة صديقة الأطفال في الظروف الصعبة (أطفال الشوارع) يقدم خلالها منهجاً علمياً وعملياً وطرق تدريس خاصة تتناسب ومشكلاتهم مع توفير المأكل والمسكن.
- التعاون مع وزارة التنمية المحلية في إنشاء مراكز للتدريب المهني وتقديم برامج تدريبية تستفيد منها آلاف النساء والفتيات.
- بناء شراكة مع المجتمع المدني والمحلي للنهوض بالعملية التعليمية.
- إعفاء أطفال الأسر التي تعولها امرأة من كامل الرسوم المدرسية.
- رفع معدلات التحاق الفتيات بكافة مراحل التعليم النظامي الرسمي ضمن البرنامج القومي لتطوير التعليم مع الارتقاء بنوعية التعليم.

وزارة الأوقاف

- توعية المجتمع بقضايا العنف ضد المرأة من خلال القوافل الدعوية بالمساجد على مستوي الجمهورية وفي جميع الملتقيات والندوات.
- طبع مجموعة من الكتب التي تتناول مشكلة:"العنف ضد المرأة"وتوزيعها على السادة الأئمة من هذه الكتب"مكانة المرأة في الإسلام وحقها في التعليم"وكتاب"المرأة بين الجاهلية والإسلام".
- وضع خطة لنشر مقالات ودراسات عن العنف ضد المرأة بمجلة منبر الإسلام التي يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- تخصيص خطبة موحدة على مستوي الجمهورية تعالج قضايا المرأة والاهتمام بها وإعطائها حقوقها غير منقوصة منها"عناية الإسلام بالمرأة وإكرامه لها".
- إعداد دراسة حول"ظاهرة التحرش أسبابها وعلاجها".
- تشكيل"لجنة المرأة والأسرة والطفل"ووضع خطة عمل للطفل منها ندوات ودورات تثقيفية وإعداد مواد علمية خاصة بالمرأة والطفل.
- توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الأوقاف والمجلس القومي للمرأة لإدراج كل ما يتعلق بمشكلات المرأة وقضايا الأسرة ضمن الخطة المستقبلية طويلة المدى لوزارة الأوقاف.

وزارة الشباب والرياضة

- إنشاء أندية للفتاة بالمحافظات ابتداء من عام ٢٠٠٣ والاتساع في هذه الأندية لجميع المحافظات ووصل العدد إلى ٣١٥ نادي فتاة على مستوى جميع المحافظات، تقوم الفتيات من خلالها بممارسة كافة الأنشطة (ثقافية – رياضية – اجتماعية – صحية – تسويق منتجاتها) ويتردد على الأندية أكثر من ستون ألف فتاة.

- اهتمام الوزارة بأنشطة الفتاة باستحداث إدارة (برامج الفتاة) عام ٢٠٠٨ لتخصيص كافة جهودها لخدمة الفتيات في كافة المحافظات.
- وضع خطط سنوية بميزانية وبرنامج زمني واضح لتنفيذ الأنشطة وكذلك الاهتمام بتعريف الفتيات بالقضايا المعاصرة وأهمية مشاركتها في العمل السياسي وظهر ذلك واضحاً في الاستفتاء على الدستور وانتخابات الرئاسة، وتم حصر مشاركة عضوات أندية الفتاة في كافة المحافظات بكثافة.
- تنفيذ برنامج متكامل للحد من مظاهر العنف ضد المرأة، يشمل الشق القانوني والنفسي والاجتماعي ويتضمن تنفيذ مسابقة في الرسم للتعبير من خلاله عن هذه الظاهرة لمن لا ترغب في الحديث عما تتعرض له من مظاهر عنف ويظهر بوضوح من خلال الرسومات.
- تنفيذ برنامج عن الصحة الإنجابية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومناقشة ظاهرة ختان الإناث وخطورة الزواج المبكر لما تتعرض له الفتيات من مخاطر صحية ونفسية.
- بادرت وزارة الشباب والرياضة بفتح منشأتها من مراكز الشباب والمدن الشبابية ومنتديات لخدمة أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ظاهرة العنف لكافة الوزارات والهيئات المشاركة إيمانا بأهمية التصدي لهذه الظاهرة.
- شاركت الوزارة في وضع الاستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر التي أعدها المجلس القومي للسكان وتقوم الوزارة بتفعيل الاستراتيجية من خلال برامج وأنشطة يتم تنفيذها لعضوات أندية الفتاة بمراكز الشباب .

المجلس القومي للطفولة والأمومة

- إنشاء وحدة مكافحة الاتجار بالبشر"الأطفال والنساء"قامت بإعداد وإنفاذ خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال واقتراح وإقرار آلية إحالة وطنية، وتقديم خدمات الحماية وتعافي الضحايا وإعادة إدماجهم، ووضع قاعدة بيانات مصنفة لضحايا العنف.
- وضع استراتيجية وطنية لمكافحة ختان الإناث.
- تنفيذ برامج صحة المراهقين يهدف إلى التوعية بقضايا الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية للمراهقين والمراهقات.
- تنفيذ برنامج"الحد من الفقر.. الحقوق القانونية للأطفال والنساء والفتيات"يهدف إلى دعم وتحسين أوضاع الأطفال والنساء وتمكينهن من مواجهة الفقر.
- توفير خط ساخن لنجدة الطفل وخط ساخن للمشورة الصحية للأم والطفل، لتقديم خدمات الحماية والمشورة على مستوى الجمهورية.

الهيئة العامة للاستعلامات

- إحاطة المجتمع الدولي بالجهود المبذولة على المستويين التشريعي و التنفيذي لمناهضة العنف ضد المرأة، وذلك من خلال المكاتب الإعلامية-التواصل مع الجاليات المصرية بالخارج- النشر على موقع الهيئة العامة للاستعلامات على شبكة الإنترنت، وصفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة أبناء الوطن في الخارج -التواصل مع المراسلين العرب والأجانب المعتمدين لدى جمهورية مصر العربية.
- في إطار قيام الهيئة برصد تناول الإعلام الدولي للشأن المصري، يتم رصد كل ما يتعلق بهذه الظاهرة والموضوعات ذات الصلة.
- التعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.
- تنفيذ العديد من البرامج التنموية والتوعوية والتدريبية على مدار العام، من خلال مراكز و مجمعات الإعلام الداخلي ومراكز النيل المتواجدة بجميع محافظات الجمهورية و عددها ٩٥، بالإضافة إلى البرامج التي يتم تنفيذها في أطار التعاون مع مؤسسة هانز ذايدل الألمانية.
- تم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستعلامات والمجلس القومي للمرأة بشأن إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.

الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى

- تلعب منظمات المجتمع المدنى الحقوقية والتى كانت قائمة عشية ثورة ٢٥ يناير (حوالى ٢٠٠ منظمة) دوراً هاماً فى رصد الإنتهاكات الموجهة ضد النساء والكشف عنها، وتقديم المساعدات القانونية للنساء لحظات العنف وانتهاك الحقوق، ومراقبة التشريعات واللجنة التأسيسية الدستورية والتعامل مع ضحايا العنف.
- هناك تحالفات عديدة (منظمات نسائية وحقوقية) تم تشكيلها بعد ثورة يناير من أبرزها التحالف المصرى لمشاركة المرأة ويتكون من ٤٥٤ جمعية ومنظمة نسائية لدعم مشاركة النساء فى الحياة العامة والتصدى للتيارات التي تكرس للنظرة الدونية للمرأة . وهناك أيضاً المنظمات النسوية المصرية (١١ منظمة ترفع مطالب الثورة: حرية كرامة، عدالة اجتماعية). بالإضافة إلى ذلك هناك تحالفات أخرى تسعى إلى أن تكون قوة ضغط مؤثرة وإطاراً للعمل النسائى مثل"حركة مصرية حرة"حيث تضم هذه الحركة شابات ناشطات أثناء الثورة وبعدها و"حركة سوا"التى تضم شابات متطوعات متعلمات شكلن فريقا ضد التحرش ومواجهة الموجة العدائية للمرأة، هناك أيضاً تحالف المرأة المصرية ويهدف إلى دعم مشاركة المرأة فى صنع القرار داخل العاصمة وخارجها وتشكيل قوة ضغط لحقوق النساء والمهمشات.
- هناك العديد من الحركات الشبابية التى تعمل بشكل تطوعى وإرادى لحماية النساء من التحرش ومن أهم هذه المبادرات"حركة بنات مصر خط أحمر"، و"حركة بصمة للتوعية الإجتماعية"، و"حركة كما تدين تدان"، و "شفت تحرش" حيث يشارك فيهم الشباب من الذكور والإناث. وهناك ضغوط قوية تسهم فيها منظمات وتحالفات المجتمع المدنى (تحالف المنظمات النسوية) للضغط على الحكومة لإصدار قانون مشدد لتجريم ظاهرة التحرش.

ملحق رقم ٥

تحليل البيئة الداخلية للجهات المعنية

تحليل البيئة الداخلية للجهات المعنية

روعي عند وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، دراسة البيئة الداخلية للجهات المعنية بتنفيذ خطط العمل، ويساعد هذا التحليل مع الاستعانة بنتائج تحليل العوامل الخارجية على اتخاذ قرارات استراتيجية واختيار بدائل مناسبة لها. حيث يهدف هذا التحليل إلى تشخيص وتقييم القدرات والإمكانات المادية والبشرية المتاحة واكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها وتقويمها، وبالتالي يتم اقتراح البرامج والأنشطة التي تعزز الاستفادة من نقاط القوة والتغلب على العوائق عند التنفيذ.

وزارة الأوقاف

عوامل القوة:

- تقوم الوزارة بالإشراف على الخطاب الديني بالجوامع والمساجد مما يعمل على السيطرة على الأفكار الدينية المغلوطة التي تكرس للعنف ضد المرأة
- تقوم الوزارة بطباعة ونشر الكتب والكتيبات والمنشورات ومن خلالها يمكن نشر صحيح الدين على قطاع عريض من الشعب وخاصة الشباب من خلال اللقاءات والندوات التي تعقدها الوزارة. وبالتعاون مع وزارة الشباب والمجتمع المدني يمكن إيصال الرسالة إلى قطاع عريض من الشعب رجالاً ونساء.
- قطاع البر والخيرات بالوزارة والذي يضع المرأة الفقيرة على رأس أولوياته إلى جانب الشباب والأطفال يعمل على تمكين المرأة اقتصادياً وبالتالي يقلل من تعرضها للعنف ويمكن من خلال هذا القطاع عمل مشروعات مدرة للدخل للمرأة الفقيرة بدلا من تلقي إعانة مالية بما يضمن استقلاليتها. وكذلك يمكن رفع وعي المستفيدات وأسرهن بقضايا العنف وكيفية مواجهته.
- تتبع المرشدات الدينيات بالجوامع وزارة الأوقاف ويمكن الاستفادة من ذلك عن طريق تدريبهن ورفع وعيهن بقضايا العنف وتشجيعهن للمعنفات من المترددات على المساجد على اتخاذ الإجراءات التي تكفل لهن الحماية من أشكال العنف.

عوامل الضعف:

- ضعف التمويل المقرر لعملية التدريب والتأهيل للدعاة والمرشدات بالجوامع.
- ضعف التمويل اللازم لإقامة الندوات والمؤتمرات التي تعمل على رفع الوعي المجتمعي.
- ضعف الإعانات التي تقدمها الوزارة للمستفيدين في نفس الوقت الذي يتطلب فيه الحصول على هذه الإعانة تعقيدات إدارية كثيرة.

الفرص المتاحة :

- يوجد اهتمام حكومي ورئاسي بقضية تصحيح الخطاب الديني للتقليل من العنف المجتمعي وخاصة العنف ضد النساء والفتيات.

- تعيين إدارة مستنيرة ونشطة لوزارة الأوقاف تؤمن بحق المجتمع وخاصة النساء في العيش الآمن وتعمل على تجفيف منابع العنف والتطرف الديني.
- الاهتمام العالمي بمكافحة العنف ضد المرأة في الوقت الذي يوجد فيه أئمة ودعاة من الوزارة بالمراكز الإسلامية العالمية ويمكن الاستفادة من ذلك في نشر الفكر الوسطي الصحيح على المستوى الدولي.

التهديدات

- القنوات الفضائية الخاصة التي تبث بعض الأفكار المتعارضة مع ثوابت الدين الإسلامي، واستضافة غير المؤهلين للحديث في أمور الدين.
- عدم تغيير اللوائح والقوانين المنظمة لعمل الوزارة مما يعوق خطة الوزارة في رفع الوعي بقضايا العنف.
- في ظل سياسات التقشف التي تعيشها الحكومة فمن الصعب طلب زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لأنشطة الوزارة ولكن يمكن إعادة توزيع موارد الوزارة توزيعاً مراعى للنوع الاجتماعي.
- الحاجة إلى إعادة دراسة وتعديل الإجراءات الإدارية التي تتبعها الوزارة من أجل تبسيطها واختصارها مما يخفف العبء عن كاهل النساء ويعظم الاستفادة من الإعانات المقدمة وفى الوقت نفسه يقلل من الإنفاق على الأوراق والأمور الإدارية لصالح قيمة الإعانة.

وزارة التربية والتعليم

عوامل القوة:

- عدم وجود مظاهر للتمييز على أساس الجنس بمنظومة التعليم قبل الجامعي
- وجود وحدة لتكافؤ الفرص بالوزارة، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التفعيل وبناء القدرات والدعم
- ضخامة حجم المجتمع التعليمي ما يقارب من مليوني معلم وموظف، يعملون بما يقارب ٤٩ ألف مدرسة منتشرة على جميع ربوع القطر المصري
- بنية تحتية للتدريب تمكن من تدريب ما يقارب من ٢٥٠ ألف متدرب/سنة، مع تنوع المرافق والأساليب المستخدمة في التدريب
- قواعد بيانات ومعلومات غزيرة، وممكن الوصول إليها عند الحاجة، بالإضافة إلى وجود خريطة مدرسية متطورة جدًا تغطي جميع المدارس المصرية، والمناطق المستفيدة والمحرومة من الخدمة التعليمية
- توافر خبراء التدريب، والتنمية المهنية بالقطاع، وعلى طول القطر وعرضه
- مفاهيم متضمنة بالمناهج تختص بحقوق الإنسان، والمواطنة، والأخلاق...الخ، وجميعها تخدم هدف مجابهة العنف ضد المرأة
- ٤٠ ألف جمعية مجتمع مدني، منها حوالي ٩٠٠ جمعية تدعم الوزارة في مشروعات تعليمية
- العمل على تطوير المناهج خلال السنوات الثلاث القادمة للصفوف ١-١٢

عوامل الضعف:

- ضعف التمويل والمخصصات المالية المتاحة للقطاع.
- ضعف إمكانات الإتاحة، وما تؤدي إليه من ارتفاع كثافة الفصول، تعدد الفترات الدراسية، وانتشار المناطق المحرومة من الخدمة التعليمية.
- تدني جودة الخدمة التعليمية، وزيادة المتسربين، والمحرومين من التعليم،...الخ (حوالي ٢ مليون طفل في سن التعليم خارج منظومة التعليم).
- إدارة القطاع بالمفهوم البيروقراطي الصِرف بين قيادات الصف الثاني والثالث، وغياب الحلول الإبداعية بين القيادات على المستوى المحلي
- المناهج الموجهة نحو الامتحانات، التي ترسخ للحفظ، والاستظهار، دون التفكير الناقد، والتفكير التأملي، والإبداعي...الخ
- ضعف الدور التوعوي للمدرسة، وضعف دورها في تكوين الشخصية المعتدلة، التي تحترم الآخر، وتتفاعل معه، وتكتمل به،
- نظرًا للدور المحوري للتعليم في بناء رأسمال بشري قوي، فإن إخفاق التعليم في بنائه وتكوينه، يؤدي حتمًا إلى انتشار الفقر، والحاجة، والعوز، وتفشي الجريمة والعنف، ولاسيما ضد المرأة
- ضعف العدالة في توزيع الخدمة التعليمية بين المستفيدين، رغم وجود مبادرات حقيقية لتصحيح تلك الأوضاع.

الفرص المتاحة

- قيادة سياسية تؤمن بمحورية التعليم لبناء الوطن، ونهضته، وريادته
- اهتمام خاص بالتعليم في الدستور المصري لعام ٢٠١٤
- توقعات بارتفاع مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال السنوات القادمة، وبالتالي مخصصات التعليم
- مجتمع شغوف وحريص كل الحرص على تنمية وتطوير وإصلاح منظومة التعليم، ولا يدخر جهدًا ولا مالاً لتعليم الأبناء
- جهات مانحة تهتم كثيرًا بقضايا المرأة، وحقوق الإنسان، وتشارك الوزارة في العديد من المشروعات الإصلاحية
- العولمة، وما لها من مزايا إذا ما استحسن استخدام ما تجلبه من أفكار تخدم المجتمع والمرأة داخل المجتمع التعليمي
- التصديق على إصدار كتاب للمواطنة، والأخلاق ليكون بين يدي المعلمين، ويمكن أن يضم مفاهيم مناهضة العنف ضد المرأة مستقبلاً

التهديدات

- الزيادة السكانية الرهيبة، وآثارها السلبية على المجتمع المدرسي، وجودة الخدمة المقدمة للتلاميذ، وما يصاحب ذلك من آثار على بناء الشخصية السوية المعتدلة، التي تحترم الآخر وحقوقه، ولاسيما المرأة

- تفشي البطالة، ولاسيما بين المتعلمين، وما يتبع ذلك من آثار سلبية على المجتمع
- انتشار ظاهرة أطفال الشوارع
- ارتفاع مستوى الفقر بالمجتمع المصري، وما يصاحبه من تسرب من المدرسة، وعمالة الأطفال، والعنف المدرسي،...الخ.
- العولمة، وسطوتها، وهيمنتها على مجتمعاتنا، وما يتبعها من أفكار مستوردة دخيلة على المجتمعات الشرقية
- حالة من الانقسام المجتمعي، حتى داخل مؤسسات الدولة
- تعالي حدة العنف بالشارع، وانتقاله بشدة إلى داخل المؤسسة التعليمية

وزارة التعليم العالي

عوامل القوة:

- نسبة وجود المرأة في الوزارة والجهات التابعة لها (الجامعات – المعاهد) تبلغ حوالي ٥٠٪، وفي أحيان كثيرة تكون أكبر من نسبة الذكور.
- ارتفاع المستوى التعليمي للعاملين والطلاب مما يسهل استخدام أساليب الحوار والإقناع مع الفئات المستهدفة، وغرس القيم الإيجابية تجاه المرأة وقضاياها في المناهج الدراسية.
- قدرة المرأة على الدفاع عن نفسها وامتلاك زمام أمورها في القطاعات المستهدفة بوزارة التعليم العالي والجهات التابعة لها أكبر من قدرتها في مؤسسات أخرى.
- وجود دراسات وبحوث تجرى داخل الجامعات والمعاهد المصرية لمعالجة قضايا المرأة وبصفة خاصة العنف ضد المرأة، وتطرح الحلول المناسبة لها، سواءً الدراسات النظرية أو التطبيقية.
- صعود المرأة من خلال مؤسسات التعليم العالي إلى أعلى المناصب (رئيس جامعة – نائب رئيس جامعة – عميد كلية – أستاذ جامعي – وكيل أول وزارة – وكيل وزارة – مدير عام....الخ)، حيث إن المعيار الذي تجري على أساسه المفاضلة بين أبناء الوزارة يقوم على الكفاءة دون تمييز

عوامل الضعف:

- وجود ثقافة ذكورية في بعض المناطق الجغرافية التي توجد بها مؤسسات التعليم العالي (الريف – الصعيد – المحافظات الحدودية)، وتزداد الأزمة تفاقمًا حين تتوغل تلك الثقافة إلى داخل المجتمع الجامعي وتلقي بثقلها على جهود تحسين أوضاع المرأة فيه.
- عدم وجود آلية للاستفادة من الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية بشأن مكافحة العنف ضد المرأة الموجودة بالجامعات، الأمر الذي يصعب من مهمة تحويل فكر المجتمع ليكون حاضنًا للمرأة ومتعاونًا مع قضاياها.

الفرص المتاحة :

- التميز الدراسي الذي تبديه الفتيات في مرحلة التعليم الجامعي الأولى (البكالوريوس أو الليسانس)، ومرحلة الدراسات العليا، (يمكن استخدام ذلك في الترويج لاستحقاق المرأة، لحياة خالية من العنف، تحفز طموحها وتدعمه حتى يتحقق).
- الوازع الديني لدى مختلف فئات الشعب المصري، حيث يشتمل التراث الديني الإسلامي والمسيحي على قيم غالية تحض على رعاية النساء وحسن معاملتهن (يأتي استغلال تلك الفرصة عبر دمج تلك التعاليم السامية في مناهج الدراسة).
- المشاركة النسائية الواسعة في الحياة السياسية خلال السنوات الماضية، والتي كان لها أكبر الأثر في حسم الاستحقاقات الديمقراطية، (يأتي استغلال تلك الفرصة عبر الدفع باتجاه أهمية مشاركة المرأة ودعمها من أعلى المستويات بالدولة).

التهديدات:

- حساسية المرحلة العمرية التي يجري التعامل معها في الجامعات والمعاهد (١٨-٢٣) سنة، حيث إن تلك المرحلة العمرية تشهد أقوى مراحل التمرد على قيم المجتمع والرغبة في تحقيق الذات بشكل يميل إلى العنف بطبيعته.
- وجود قيم وأفكار متطرفة دخيلة على المجتمع المصري، تعوق جهود مكافحة العنف ضد المرأة في أوساط الطلاب الذين يسهل تمرير هذه القيم والأفكار المتطرفة إليهم بالنظر إلى قلة خبرتهم وما يمرون به من تغيرات بيولوجية وفكرية.
- يقابل ذلك أفكار وقيم دخيلة على النقيض، تعطي المرأة حرية مطلقة لا تراعي القيم والعادات المصرية.

وزارة التضامن الاجتماعي

عوامل القوة:

- تعدد آليات الوزارة التي تساهم في تقديم الخدمات لجميع فئات المجتمع بمختلف نوعياتهم وأعمارهم ففي مجال مكافحة العنف ضد المرأة توجد (مراكز استضافة وتوجيه المرأة – مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية – وحدة تكافؤ الفرص – المعسكرات الصيفية للشباب من الجنسين بالأندية الثقافية والاجتماعية – مؤسسات الرعاية الاجتماعية : رعاية الأيتام – أطفال الشوارع – رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة).
- برامج ومشروعات للتمكين الاقتصادي للمرأة (مشروعات الأسر المنتجة – معاشات الضمان الاجتماعي – مشروعات تنمية المرأة الريفية).
- برامج التوعية (توعية الفئات المستهدفة بالأندية النسائية – مراكز تنمية المرأة الريفية – مراكز استضافة وتوجيه المرأة – المعسكرات الصيفية.
- توافر الأيدي العاملة في مختلف التخصصات

عوامل الضعف:

- ضعف الوعي الجماهيري بالخدمات التي توفرها الوزارة لجميع الفئات وكيفية الحصول عليها .
- الحاجة إلى تطوير أداء الخدمة بهذه المؤسسات.
- الحاجة إلي برامج تدريبية لبناء قدرات ورفع الكفاءة والمهارة في بعض التخصصات (بصفة خاصة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين).

الفرص المتاحة:

- التوسع في إنشاء مراكز استضافة وتوجيه المرأة .
- تطوير أداء الخدمة بمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية.
- العمل التطوعي (الرائدات الاجتماعيات).
- الدعم الخارجي والداخلي من المنح المختلفة (منح أجنبية).
- التنسيق والتعاون بين الوزارات والجهات المعنية على جميع المستويات (الداخلية -المجالس القومية المتخصصة - منظمات المجتمع المدني وغيرها).
- اهتمام القيادة العليا بالدولة بمكافحة العنف ضد المرأة .

التهديدات:

- عدم التهيئة الملائمة للمجتمع المصري لتقبل كل ما هو خارجي (العادات والتقاليد).
- تسرب الرائدات الريفيات نتيجة الطلب المستمر لزيادة المكافآت وعدم توافر البند بالمالية.
- ضعف القوانين والتشريعات الحاكمة في هذا الشأن.

وزارة الثقافة

عوامل القوة:

- توفر أماكن لتنفيذ البرامج الثقافية والفنية بجميع أنحاء الجمهورية لتوعية المرأة والمجتمع بمظاهر العنف وكيفية التصدي لها ومنها:
  - قصور الثقافة : عدد ١٠٠ قصر ثقافة منهم عدد ٩ قصور متخصصة فى المجالات الفنية والثقافية المختلفة.
  - بيوت الثقافة : عدد ٢٣٥ بيت ثقافة.
  - المكتبات : عدد ٢٢٨ مكتبة.
  - إجمالى مواقع الهيئة عدد ٥٦٣ موقع ثقافى.

- عمل ورش "حكي" للمرأة بجميع القطاعات والمحافظات وخصوصًا النائية.
- عقد ندوات ومحاضرات، موائد مستديرة، مؤتمرات اليوم الواحد، مؤتمرات عامة، ورش العمل الفنية والثقافية.
- المسرح (ورش مسرحية) عن العنف وكيفية التصدي لهذه المشكلة باستخدام فن "خيال الظل".
- الموسيقى والغناء (عمل دراسة عن التراث والموروث الشعبي والعقائدي، وعلاقته بالعنف ضد المرأة).
- التعبير الحركي (الفنون الشعبية وفن الراوي).
- التعرف على الحكايات الواقعية للعنف وكيفية حلها من خلال الشهادات الحية لبعض النساء اللاتي تعرضن للعنف.
- عمل مسابقة بحثية عن العنف.
- عمل ورش فنون تشكيلية للتعبير عن فكرة العنف ضد المرأة.
- عمل معارض فنية تحاكى مشكلة العنف وكيفية التصدي لها.
- الاستعانة بالرموز المشهورة لعمل التوعية نحو التصدي لظاهرة العنف.
- التنسيق بين المجتمع المدني والثقافة ودعم المشاركة في الحماية من التحرش.
- عمل ورش فن تشكيلي للرسم على المنتجات الخزفية وكتابة شعارات تناهض العنف ضد المرأة.
- قيام قوافل لتوعية الفتيات والمرأة بالمشكلة وطرق الحل بجميع المواقع الثقافية والمواقع المهمشة والنائية.
- القوة التدريبية سواء للعاملين أو الشباب أو غيرهم من العاملين بالهيئة لخدمة وتفعيل التصدي لظاهرة العنف.

عوامل الضعف

- صعوبة الوصول إلى النساء في المناطق النائية والصعيد والمناطق والعشوائية واللائي لا يتاح لهن التواصل مع المجتمع بشكل جيد نظراً للموروث الثقافي الخاطئ تجاه المرأة .
- ضعف المخصصات المالية المتاحة لنشر رسالة الثقافة بالشكل المناسب للتصدي لهذه الظاهرة.
- عدم التنسيق والتعاون بين الوزارات المختلفة للاستفادة من العمل الثقافي في التصدي للموروث والتقاليد الخاطئة.
- قلة عدد الكوادر البشرية في قصور وبيوت الثقافة على الرغم من انتشار هذه القصور والبيوت على مستوي الجمهورية.
- عدم ملاءمة وجاهزية بعض قصور وبيوت الثقافة المخصصة للعمل في بعض الأقاليم الثقافية، والذي ينتج عنه إهدار الوقت، وعدم الاستفادة من العنصر البشري بالإدارة.

الفرص المتاحة

- زيادة نشاط الورش الثقافية المختلفة خاصة التي تدعم المرأة اقتصادياً مثل "ورش الحلي – ورش الخيامية – ورش التلي – الخزف – وغيرها).

- تكثيف الأنشطة المتعلقة بتغيير الموروث الثقافي السلبي تجاه المرأة في المناطق النائية والحدودية والعشوائيات.
- الاهتمام بعقد "الندوات والمؤتمرات وورش الحكي" للوقوف على الأسباب الحقيقية لمشكلة العنف وإيجاد الحلول المناسبة لها.
- الحراك الحكومي نحو تفعيل سبل التعاون بين وزارة الثقافة والوزارات الأخرى لرفع وعي وثقافة المرأة حول سبل مكافحة العنف ضدها.

التهديدات

- انتشار المعتقدات والموروثات الثقافية السلبية تجاه المرأة خاصة بالمناطق النائية.
- ضعف ثقافة المرأة ووعيها بحقوقها.

وزارة الداخلية

عوامل القوة:

- إنشاء أقسام لمكافحة جرائم العنف ضد المرأة بكافة مديريات الأمن على مستوي الجمهورية.
- تقلد المرأة لمناصب قيادية ووصولها لرتبة اللواء.
- قيام الوزارة بالتنسيق مع الكيانات الدولية والمحلية المعنية بالارتقاء بأداء العاملين وصقل مهاراتهم وخبراتهم.

عوامل الضعف:

- قلة عدد ضابطات الشرطة النسائية لاسيما في ضوء التحديات الأمنية الراهنة.
- ضعف الإمكانيات التقنية واللوجيستية اللازمة التي تواكب التقدم التكنولوجي الحديث لدعم الأداء الأمني في القطاعات المعنية والتعامل مع ملف العنف ضد المرأة.

الفرص المتاحة :

- التعاون المتبادل بين الوزارات المعنية.
- التعاون المتبادل بين الكيانات الوطنية (الرسمية والأهلية) ومنظمات المجتمع المدني.
- تبادل الخبرات مع الدول الأخرى (من خلال إيفاد مأموريات للخارج).

التهديدات

- بعض الموروثات الثقافية السلبية السائدة التي تكرس تمييز الرجل على المرأة.
- إحجام المجني عليهن عن الإبلاغ، والتراجع بعد الإبلاغ في أحيان أخري.

- عدم دقة وموضوعية الإحصائيات والبيانات الخاصة الواردة من مصادر/جهات أجنبية.
- تراجع المنظومة القيمية داخل المجتمع بشكل أثر سلبياً على القيم التي تحض على الفضيلة واحترام المرأة.
- ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع تؤدي إلي عدم الوعي بتلك القضايا.

وزارة السياحة

نقاط القوة

- تطبيق تغليظ عقوبة قانون التحرش الجنسي الواردة في بعض أحكام قانون العقوبات الصادرة بالقانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧.
- الثقافة المصرية والعادات والتقاليد التي تؤكد على حماية الضيف و توفير الأمان له لدى اغلب الطوائف.
- بدء عمل دورات تدريبية للعاملين في قطاع الفنادق من خلال غرفة الموارد البشرية بالاتحاد المصري للغرف السياحية بالتنسيق مع الوزارة.

نقاط الضعف

- وجود اعتقاد لدى الأفراد أنه من السهولة بمكان التعامل مع السائحة بحرية زائدة و أنها ستتقبل هذا الاجتراء عليها.
- حالة الانفلات الأخلاقي التي يشهدها المجتمع في السنوات الثلاث الأخيرة و فقد الأمن.
- محاولة الباعة الجائلين و بائعي العاديات بالمحلات في الإلحاح و التحرش أثناء عملية البيع عن طريق ملامسة السائح أو السائحة.
- يعتبر السائح ضيفاً غير مقبول لدى بعض المتشددين دينيا.
- ضعف التواجد الشرطي في بعض الأماكن السياحية وخاصة المفتوحة منها وضعف السيطرة على الباعة الجائلين ومقدمي الخدمات الترفيهية.
- عدم وجود سياسة إعلامية لمعالجة قضايا التحرش موجهة للمجتمع الدولي.

الفرص

- إعداد وزارة السياحة تعديل تشريعي لبعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧ بشأن المواد الخاصة بتغليظ عقوبة التحرش الجنسي وتم رفعه لرئاسة مجلس الوزراء.
- حملات التوعية التي تقوم الوزارة بإعدادها مع قطاع الإعلام المرئي و المقروء.
- التعاون مع وزارة التربية و التعليم لتوعية النشء في مجال الترحيب بالسائح وأهمية التجمعات السياحية (محافظات جنوب سيناء – البحر الأحمر – الخ)

- مساندة الحكومة لصناعة السياحة كأحد مصادر الدخل القومي.
- العمل على الانتهاء من تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والعمل على تحفيز جميع القطاعات بالدولة على تنفيذها.
- حث الدولة على تغليظ عقوبة التحرش الجنسي و رفع الغرامة و يشملها التعديل المقدم من وزارة السياحة.

التهديدات

- عدم استقرار الحالة الأمنية في البلاد.
- تسرب العمالة المدربة على حسن استقبال السائح و ذلك خلال فترة الركود السياحي.
- بعض العادات و التقاليد التي تعتمد على عدم تقبل الآخر وعدم احترام الخصوصية.
- رفض السياحة و مواردها المالية من بعض التيارات الدينية المتشددة ودعوتها لذلك.

وزارة الشباب والرياضة

نقاط القوة

- توافر أماكن للتجمعات لتنفيذ البرامج و الندوات الخاصة بالتوعية :
  - مراكز الشباب عدد ٤٣٦٥ مركز.
  - المدن الشبابية عدد ٧ مدن شبابية بأجمالي الطاقة الاستيعابية للمدن ٣٥٧٠ في الفوج الواحد.
  - مراكز التعليم المدني عدد ٩ مراكز بأجمالي ١٧٦٠ شاب وفتاة.
  - منتديات الشباب عدد ٦ منتديات.
  - يتبع الوزارة مديريات شباب لعدد (٢٧) محافظة.
  - عدد (٢٩٠) نادي فتاة بجميع المحافظات بإجمالي مشاركات (٥١,٠٠٠ فتاة).
- مدرج بالهيكلة إدارة معنية بأنشطة الفتاة والقائمين عليها لديهن الخبرة عبر سنوات في هذا المجال.
- تغطى مراكز الشباب التابعة للوزارة القرى والمدن والنجوع بكافة المحافظات حوالي ٤٣٦٥ مركز شباب على مستوى الجمهورية.
- سهولة الوصول للفتيات والشباب لوجود هياكل تنظيمية بالوزارة تتيح قنوات للتواصل مع الشباب من خلال (أندية الفتاة / أندية التطوع / فرق الكشافة والجوالة / الإدارة العامة للجامعات / منظمات المجتمع المدني العاملة مع الوزارة).
- توافر منسقات ومنسقين للوزارة بجميع المحافظات لتنفيذ الأنشطة المختلفة وخاصة بمراكز الشباب.

نقاط الضعف

- دمج وزارة الشباب مع الرياضة أدى إلى الاهتمام بالأنشطة الرياضية في وسائل الإعلام وإهمال الأنشطة المختلفة الخاصة بالخدمات المقدمة للشباب والفتيات.
- عدم التنسيق بين الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية بالشباب لتنفيذ الأنشطة وتقديم الخدمات بحيث يتم التوعية بظاهرة العنف ضد المرأة بشكل متكامل.
- عدم حرص الجهات التنفيذية بالمحافظات على تنفيذ خطط مواجهه ظاهرة العنف ضد المرأة على الوجه الأكمل.

الفرص

- اهتمام وإيمان القيادة السياسية بأهمية دور المرأة في المجتمع وضرورة مواجهه ظاهرة العنف ضد المرأة.
- احتواء الدستور على مواد تكفل الحماية للمرأة ورعايتها ومحاربة كافة أنواع التمييز ضدها.
- تمتلك الوزارة عدد (٢٩٠) نادي فتاة في جميع المحافظات بإجمالي عدد مشاركات (٥١,٠٠٠ فتاة) وتحصل على دعم سنوي للأنشطة (٣,٤٨٠٠٠٠) جنيه

التهديدات

- رغم إيمان القيادة السياسية بضرورة مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة إلا أن نظرة المجتمع للمرأة مازلت تحتاج إلى إعادة المفاهيم والاتجاهات لدور المرأة المحوري في المجتمع.
- ضعف قدرة وأداء المحليات على تنفيذ الأنشطة والبرامج التي تنفذها الوزارة.
- عدم تفعيل مواد الدستور الخاصة بحقوق وواجبات المرأة وجزء العقوبات الخاصة بالعنف والواردة بالدستور (لعدم وجود برلمان).

وزارة الصحة والسكان

عوامل القوة:

- انتشار أماكن تقديم الخدمة في جميع أنحاء الجمهورية (أكثر من ٥٠٠٠ وحدة رعاية صحية أساسية – ٣٠٠ مستشفى مركزي وعام بكل مدينة بخلاف أماكن تقديم الخدمة التابعة للهيئات والوزارات والجمعيات الأهلية).
- وجود كوادر طبية مدربة على تقديم الخدمة (أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ طبيب – أكثر من ١٠٠,٠٠٠ ممرضة).
- وجود برامج خاصة بالعنف ضد المرأة (ختان الإناث – ترصد وفيات الأمهات).
- وجود برامج تثقيف صحي من خلال:
  - ١٨ ألف رائدة ريفية ومثقفة صحية يذهبن إلى المنازل لتوعية الأسرة.

• ندوات تثقيف صحي بوحدات الرعاية الصحية الأساسية (نوادي المرأة)

- تقديم حزمة خدمات أساسية - خاصة للمرأة والطفل - مجاناً (الحمل – الولادة – النفاس – تنظيم الأسرة – التطعيمات – التغذية).

- لا تمييز في تقديم الخدمة بين الرجل والمرأة أو الغني والفقير أو الريف والحضر.

- مراكز معلومات على المستوى المركزي / المحافظة / الإدارة الصحية / بعض وحدات الرعاية الصحية الأساسية.

- قيادات نسائية على جميع المستويات (مساعد وزير – رئيس قطاع – رئيس إدارة مركزية – مدير عام – مدير مديرية).

- وجود برامج للحد من الإعاقة (التخلف العقلي – الإعاقة السمعية).

عوامل الضعف:

- سوء توزيع بعض مقدمي الخدمة مثل (التمريض بالصعيد).

- قلة أعداد الكوادر المتخصصة في الأمراض النفسية المدربة على التعامل مع ضحايا العنف.

- قلة أعداد مراكز علاج الأمراض النفسية (٨ مراكز على مستوى الجمهورية).

- ضعف المرتبات للكوادر الطبية.

- رفض أطباء التكليف العمل بالمناطق النائية والحدودية.

- سوء أداء مقدمي الخدمة بالقطاع الخاص (عيادات – مستشفيات).

الفرص المتاحة

- وجود تشريع يجرم من يقوم بإجراء عملية ختان الإناث.

- الدعم المالي والفني من الجهات المانحة (صندوق الأمم المتحدة للسكان – اليونيسيف – منظمة الصحة العالمية).

- الانتهاء من إعداد استراتيجية قومية للسكان ٢٠١٥ – ٢٠٣٠.

- دعم المجالس القومية (المرأة – الطفولة والأمومة – السكان) لقضايا العنف ضد المرأة.

- تبني الدستور الجديد لقضايا المرأة.

التهديدات

- ضعف الميزانية المخصصة للصحة.

- العادات والتقاليد.

- ارتفاع نسبة الأمية.

- عدم وجود تشريعات صارمة تنظم العمل بالقطاع الخاص.

وزارة العدل

عوامل القوة:

- إنشاء إدارة مناهضة العنف ضد المرأة.
- توقيع عدد من البروتوكولات مع العديد من الجهات.
- العمل على تعديلات القوانين المتعلقة بمناهضة العنف ضد المرأة والاشتراك مع عدة جهات أخري وقد أسفر عن تعديل المادتين ٣٠٦ مكررا أ، ٣٠٦ مكرر ب الخاص بالتحرش.
- تنظيم وعقد دورات تدريبية وورش عمل لوكلاء النيابة والقضاة.
- التعاون المشترك والتنسيق مع الجهات المعنية الوطنية والأهلية والخارجية.
- إقرار الدستور الجديد يختص جهود وزارة العدل في مناهضة العنف ضد المرأة.

عوامل الضعف:

- عدم وجود نيابات ومحاكم متخصصة أسوة بنيابات ومحاكم الطفل مما يؤثر سلبا على الفصل في القضايا.
- ضعف الإمكانيات المادية بالنيابات والمحاكم.
- قلة عدد الأطباء الشرعيين وعدم وجود نوبتجيات عمل خلال فترات الليل والأجازات الرسمية.
- قلة الإمكانات المادية بالطب الشرعي التي تؤثر سلبا على سرعة الانتهاء من إعداد التقرير.

الفرص المتاحة:

- الاشتراك في إعداد دليل طبي إرشادي للأطباء لتلقي حالات العنف.
- بصدد إعداد بيان إحصائي دوري لتلك الجرائم وأماكن انتشارها.
- التعاون المشترك مع كافة الجهات المعنية داخليا وخارجيا وتبادل الخبرات.

التهديدات:

- عدم وجود دراسات إحصائية وبيانية عن حجم الظاهرة وأماكن انتشارها.
- إحجام المجني عليها عن الإبلاغ أو تنازلها عن شكواها في أحيان أخري.
- عدم التعامل مع البلاغات المقدمة من المجني عليهن بالطريقة المثلي.
- نظرة الجهات المتعاملة للضحية كمتهم وليس كمجني عليها.

وزارة القوى العاملة

عوامل القوة:

- وجود مشروعات صغيرة توفر فرص عمل للسيدات تساعد على تهيئة الحياة داخل الأسرة مما يقلل من العنف ضد المرأة داخل محور الأسرة.
- توافر خطة على مستوى مديريات القوى العاملة للتوعية بهذه الظاهرة من خلال نماذج خاصة بإقامة ندوات توعية.
- وجود مراكز تدريب مهني على مستوى مديريات القوى العاملة للتدريب على مهن مطلوبة في سوق العمل داخل المحافظات لإيجاد فرص عمل تساهم في التقليل من ظاهرة العنف الأسرى.
- دراسة وضع المرأة في القطاع الخاص مما يمكن من التعرف على حالات التحرش أو التمييز داخل أماكن العمل.

عوامل الضعف:

- عدم توافر معلومات إحصائية عن حجم الظاهرة وفى أي المحافظات إلا بعض البحوث السكانية والدراسات التي تحتاج إلى تحديث.
- عدم توافر العدد الكافي للقيام بالتوعية بالإضافة إلى تضاؤل مهارات الكفاءة للقائمين على التوعية الحالية.
- عدم توافر قانون خاص لهذه الظاهرة تتمثل فيه عقوبات واضحة ورادعة.

الفرص المتاحة

- وجود عدد كبير من الجهات والمراكز البحثية التي بإمكانها المساعدة الجيدة في الحصول على مسوح محدثة لهذه الظاهرة.
- وجود نقابيات في النقابات العمالية بكل محافظة تساهم في التوعية المستمرة ومعرفة مدى تفاقم هذه الظاهرة من عدمه في كل محافظة.
- وجود رائدات ريفيات تستطيع الوصول إلى المرأة داخل المنزل لمعرفة ما يدور بحياتها اليومية والمساعدة في معالجة أي ظاهرة.
- وجود وانتشار مراكز الجمعيات الأهلية التي تساهم في معالجة هذه الظاهرة.
- الاستفادة من التجربة الأردنية فيما يخص عمال المنازل كإحدى المهن الدنيا في المجتمع المصري.

التهديدات

- انتشار الجهل والفقر الذي يحول دون توضيح الظاهرة في صورتها الحقيقية الكاملة.
- عدم وجود آلية للعمل الجماعي وسياسة موحدة لمواجهة الظاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

عوامل القوة:

- الجهاز هو الجهة المسئولة عن توفير المعلومات والمؤشرات الخاصة بأي ظاهرة محل الدراسة ، لدى الجهاز منظومة كاملة من المعلومات والمقدرة على إجراء جميع الأبحاث بكفاءة وسرعة نظراً لتوفر الكفاءات من العاملين.

عوامل الضعف:

- نظراً لأن دراسة ظاهرة العنف ضد المرأة تحتاج إلى الأبحاث المتخصصة ومثل هذه الأبحاث تحتاج إلى دعم مادي فهناك فجوة في توفير بيانات ومؤشرات عن ظاهرة العنف.

الفرص المتاحة

- الاهتمام المتزايد لدى المجتمع بدراسة هذه الظاهرة وتكاتف الجهود فيمكن عن طريق الشركاء الحصول على الدعم المادي من المنظمات الدولية إجراء مثل هذه البحوث وبالفعل فالجهاز الآن بصدد إجراء بحث عن العنف وتكلفة العنف ضد المرأة بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

التهديدات

- عدم توافر الدعم المادي، الثقافات والموروثات التي تكرس للعنف ضد المرأة، العادات والتقاليد السلبية المنتشرة في المجتمع.

الكنيسة القبطية الأرثوذكسية

عوامل القوة

- خبرة الكنيسة في المجال التنموي بمؤسساتها أسقفية الخدمات (٥٢ سنة)
- الهوية المعروفة والمصداقية.
- فريق العمل : مجموعة كبيرة من الخبراء في المجالات المتنوعة.
- موارد بشرية كثيرة (٤٠٠ موظف وآلاف المتطوعين).
- مجالات عمل متنوعة وتقدم تنمية شاملة – قضايا المرأة Cross cutting.
- وجود رائدات ريفيات بمشاريع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية منتشرات وقادرات على الوصول لأفراد المجتمع المستهدفين.
- إمكانية الاستفادة من خبرات مشروع (الصحة الإنجابية وقضايا العنف ضد المرأة – الصحة الإنجابية وختان

الإناث) والتي تتضمن محاور للتوعية وتدريب رجال الدين وإعداد مواد توعوية.

- مشروع لمناهضة ختان الإناث بالتعاون مع سفارة النرويج في ٢٥ قرية ومجتمع بالقاهرة الكبرى وسوهاج.
- مشروع لمناهضة العنف ضد المرأة مع UNFPA لتدريب رجال الدين المسيحي والقيادات الكنسية في القاهرة وسوهاج وأسيوط.

عوامل الضعف:

- قلة الموارد المالية.
- عدم قدرة بعض الأفراد على الاندماج في عملية صناعة القرار.
- نقص في توضيح الدور التنموي الذي تقوم به الكنيسة على مستوي المؤسسات.
- قصور في التسجيل والتوثيق بشكل عام.

الفرص المتاحة

- إشادة وتقدير أجهزة الدولة لدور الكنيسة.
- زيادة وعى الناس والتفهم لقضايا التنمية.
- العلاقة الممتازة بين المسلمين والمسيحيين على مستوى القاعدة الشعبية.
- الاستفادة والانطلاق من وعى المجتمع بدور المرأة المصرية صانعة الثورات.
- تمتع الأسقفية بمصداقية عالية في المجتمعات والقرى الفقيرة.
- تحسن الحالة الأمنية نوعاً يزيد من فرص العمل داخل المجتمعات المستهدفة.
- فرص الانفتاح على هيئات أخرى والتعاون في مشروعات للمرأة ومناهضة العنف ضد المرأة.

التهديدات

- اندلاع الصراعات بين الأفراد في المجتمعات المستهدفة.
- تزايد التيار الإسلامي المتشدد في بعض المجتمعات والقرى المستهدفة.
- قلة الموارد المالية نظراً للحالة الاقتصادية للمتبرعين حيث تعتمد الأسقفية على تبرعات الأقباط.
- العنف المبنى على الطائفية وخاصة الموجه ضد السيدات والفتيات الأقباط.

المجلس القومي لحقوق الإنسان

عوامل القوة:

- أنشئ المجلس بموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣.
- المجلس هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة، والاستقلال المالي والإداري.
- للمجلس مقر رئيسي في القاهرة الكبرى، وله عدة فروع في بعض المحافظات (سوهاج، بني سويف، بورسعيد، الإسماعيلية، كفر الشيخ، السويس).
- للمجلس مكتب شكاوى متخصص يتلقى شكاوى المواطنين أو الهيئات من كافة المحافظات، ويتم دراستها وإحالتها إلى جهات الاختصاص.
- إصدار التقارير الدورية عن أوضاع حقوق الإنسان، وتقديم المقترحات، والتوصيات إلى الجهات المختصة في كل ما من شأنه حماية وتعزيز حقوق الإنسان.
- متابعة التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- الإسهام بالرأي في إعداد التقارير التي تلتزم الدولة بتقديمها دوريا إلى لجان وأجهزة حقوق الإنسان تطبيقاً لاتفاقيات دولية.
- المشاركة في المحافل الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.
- التنسيق مع أجهزة الدولة الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات الوطنية المماثلة لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ قيمتها وحماية ممارستها ونشر الوعي بها.

عوامل الضعف:

- ضعف تفاعل أجهزة الدولة بالشكل الكافي مع التوصيات التي يطرحها المجلس.
- عدم وجود آلية تلزم أجهزة الدولة بالرد على الشكاوى المحالة من المجلس"إزالة أسبابها أو تبرير رفضها بشكل مسئول".
- قلة التزام جهات الاختصاص المعنية بالشكل الكافي بتوفير المعلومات والبيانات التي يطلبها المجلس.
- عدم وجود فروع للمجلس بجميع المحافظات.

الفرص المتاحة

- استقلالية عمل المجلس.
- منح الدستور الجديد للمجلس صلاحيات لم تكن موجودة من قبل، وذلك بموجب المادة ٩٩"كل اعتداء على الحرية،أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية، ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء. وللمجلس القومي لحقوق الإنسان إبلاغ النيابة العامة عن أي انتهاك لهذه الحقوق. وذلك كله على الوجه المبين بالقانون"

- وبناء على تلك المادة يوجد الآن جدول خاص لدى النائب العام يسمى عرائض المجلس القومي لحقوق الإنسان بما يفيد بسرعة التصرف في البلاغات المقدمة للمجلس.
- وجود ستة فروع للمجلس في محافظات (سوهاج، بني سويف، بورسعيد، الإسماعيلية، كفر الشيخ، السويس).
- هناك تنسيق متميز ودائم بين المجلس ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بهدف تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان.
- يوجد ببعض الوزارات إدارات خاصة بحقوق الإنسان، يمكن التنسيق معها.

التهديدات

- الموروث الثقافي والاجتماعي تجاه المرأة والذي لا يزال يؤثر بصورة سلبية في تحديد أدوار ومواقع المرأة في المجتمع، والطابع الذكورى للمجتمع.
- عدم مراجعة بعض المناهج الدراسية بما يتماشي مع مفاهيم وحقوق الإنسان"المساواة – العدالة – الحرية – التسامح، حقوق المرأة والطفل"
- عدم إدماج المواد المتضمنة باتفاقية الأمم المتحدة لمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) بالتشريعات الوطنية.
- عدم وجود قانون وطني يجرم كافة أشكال العنف ضد المرأة.
- عدم تبنى الوسائل الإعلامية (المسموعة، المرئية، المقروءة) لقضايا حقوق الإنسان،ومناهضة العنف ضد المرأة بشكل دائم.
- الصورة السلبية التي تعكسها السينما المصرية عن المرأة.
- ارتفاع نسب"الأمية، البطالة، الفقر".
- محدودية الخدمات الاجتماعية الأساسية المقدمة للمرأة، مع عدم تخصيص موارد مالية موجهه لذلك الغرض في الميزانية العامة للدولة.
- ظاهرة العشوائيات.

المجلس القومي للإعاقة

عوامل القوة:

- وجود دستور مصري يضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمجلس يستمد قوته من الدستور للدفاع والمطالبة بتفعيل حقوق ذوي الإعاقة كما نص عليها الدستور المصري والاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة كشركاء في تنمية الوطن وتواجد الكوادر البشرية من ذوي الإعاقة أنفسهم من أصحاب القضية.
- وجود مجموعة من الخبراء في مجال الإعاقة يمدون المجلس بالخبرات الكافية (المجموعة الاستشارية).
- المشاركة في وضع الاستراتيجية الخاصة لذوي الإعاقة مع كافة الجهات المعنية ضمن الاستراتيجية الوطنية للدولة.
- فريق العمل بالمجلس معني بقضية الإعاقة مباشرة حيث أن ٧٥٪ تقريبا من موظفي المجلس من ذوي الإعاقة وباقي العاملين من المتخصصين في مجال الإعاقة والمهتمين بالقضية.
- التفاهم والعمل بروح الفريق الواحد.
- رغبة العاملين على القضية بوصول ذوي الإعاقة إلي تمكينهم في المجتمع.

عوامل الضعف:

- ضعف القرار رقم ٤١٠ الصادر عن رئيس الوزراء السابق كمال الجنزوري والحاجة لتعديله.
- عدم وجود هيكل إداري معتمد.
- عدم وجود لائحة داخلية للعاملين بالمجلس.
- عدم تفعيل بعض فروع ولجان المحافظات للمجلس.
- الهجوم المستمر من قبل ذوي الإعاقة أنفسهم على كيان المجلس.
- عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات كافية خاصة بقضية الإعاقة وذوي الإعاقة في مصر.
- عدم توافر الأبحاث والدراسات الكافية عن الإعاقة في مصر.
- عدم وجود حصر شامل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضعف الموازنات الخاصة بالإعاقة ومشاريعها وتوفير الخدمات.
- ضعف تعاون بعض المسئولين والمعنيين وتخاذلهم عن أداء المسئولية.

الفرص المتاحة:

- بدا اهتمام القيادة العليا في الدولة برعاية ذوي الإعاقة وقد بادر سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي بدعوتهم أكثر من مرة في المراسم والمؤتمرات.

- اهتمام الوزارات المعنية في الدولة بذوي الإعاقة من خلال مشاركتهم المستمرة في رسم الخطط والسياسات.
- قناعة بعض المسئولين بالدولة بأهمية الاهتمام بشئون ذوي الإعاقة وتوفير الخدمات الخاصة لهم.
- اهتمام بعض الوزارات المختلفة المعنية بتدريب كوادر من ذوي الإعاقة أنفسهم لتمكينهم في المجتمع.
- اهتمام بعض الكيانات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني بالموهوبين والكوادر من ذوي الإعاقة لتطوير مواهبهم.
- استقلالية المجلس طبقاً للدستور المصري ٢٠١٤ التي سوف يتم تطويرها بعد مجلس النواب.

التهديدات:

- ضعف الرؤية الإستراتجية العامة التي يفترض بها متابعة تفعيل الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة وتفعيل الدستور المصري ٢٠١٤.
- عدم وجود آليات إعلامية وإعلام متخصص في قضية الإعاقة.
- الهجوم الدائم من ذوي الإعاقة على خدمات المجلس ولجانه بالمحافظات.

المجلس القومي للطفولة والأمومة

عوامل القوة:

- المجلس القومي للطفولة والأمومة الآلية الوطنية المعنية بالأم والطفل وفقا لما جاء بنص المادة ٢١٤ من دستور مصر الجديدة، وهو السلطة العليا التي تتولي اقتراح السياسات العامة في مجال الطفولة والأمومة.
- اقتراح سياسات و برامج لضمان حق الطفل المصري في الحماية من كافة أشكال العنف، والإساءة، والاستغلال الجنسي، والتجاري، وكذلك العمل مع مؤسسات الدولة المعنية لإنفاذ حق الطفل في مأوي آمن، وتنمية وجدانية ومعرفية، وأوراق ثبوتية، ومشاركة إيجابية، ولحماية الطفل "خاصة الأطفال المعرضين للخطر "ضحايا العنف، والمتسربين في التعليم، وأطفال الشوارع، المتجر بهم، المهاجرين هجرة غير شرعية، والأطفال العاملين، والمجني عليهم، والشهود على الجريمة، وذوي الإعاقة.
- اقتراح التشريعات واللوائح المتعلقة بالطفل والأم تحقيقا للمصلحة العليا لهما وفقا للمستجدات التي تطرأ على المجتمع.
- الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل والأم وكافة الممارسات التي تعرضهم للخطر "أمنياً وصحياً، وأخلاقياً".
- جمع المعلومات والإحصائيات والدراسات المتاحة في المجالات المتعلقة بالطفولة والأمومة وتقييم مؤشراتها، وإعداد ما يلزم وفق المستجدات السياسية والاجتماعية والثقافية، واعتبارها قضية أمن قومي.

عوامل الضعف:

- المشكلات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، كالأمية، والزيادة السكانية، والفقر والموروثات الثقافية والتمييز،

بالإضافة إلي أن المجلس لم ينجح قبل الثورة في الحد من ظاهرة أطفال الشوارع، والعشوائيات، ومناهضة عملهم وحماية ذوي الإعاقة، ومناهضة زواج الصفقة وزواج الأطفال، وكفالة حقوق الأيتام، وحماية الأمومة، خصوصاً المعيلات وإن كنا قطعنا فيها شوطاً كبيرا، بالإضافة إلي قضايا الختان وتعليم الفتيات من القضايا التي تحتاج تكثيف العمل وزيادة التوعية في المرحلة المقبلة، خصوصاً أن هناك زيادة في نسب تسرب الفتيات من التعليم بسبب الزواج المبكر و الظروف الاقتصادية السيئة التي يعاني منها البعض.

الفرص المتاحة:

- التعاون مع الجهات المعنية من اجل تمكين ورفاهية واستقرار الأسرة المصرية، وضمان الرعاية الكاملة لحقوق الأمومة من أجل أطفال وشباب وأسرة متماسكة.
- التنسيق والتشبيك مع الجهات المعنية لتوفير الإغاثة العاجلة للأطفال والواردة من خلال آليات نجدة الطفل.
- التعاون مع الجهات المعنية لحماية حقوق الأمومة لاسيما الأمهات في خطر "الأم السجينة، الأم المعيلة، زوجات الشهداء، أمهات الأطفال ذوي الإعاقة.. الخ".
- وضع مشروع خطة قومية شاملة لحماية الطفولة والأمومة في إطار الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها.
- إبداء الرأي في الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالطفولة والأمومة.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية، وغير الحكومية، والدولية في مجالي الطفولة والأمومة على كافة الأصعدة.

التهديدات:

- عدم وجود استقرار أمنى للبلاد في الوقت الراهن مما يصعب القيام بدور المجلس على أكمل وجه.
- وجود بعض القوانين والتشريعات التي تعرقل الجهود المبذولة لمحاربة بعض الظواهر والتي يستدعى تعديلها.
- الموروثات الثقافية السيئة للمجتمع التي تدخل ضمن التهديدات والتي يجب تصحيحها.

المجلس القومي للمرأة

عوامل القوة

- المجلس أداة حكومية لمناصرة قضايا المرأة وهو الآلية الوطنية المنوط بها متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بوضع المرأة واتفاقيات مناهضة العنف ضد المرأة.
- للمجلس سلطة اقتراح ومراجعة القوانين التي تخص المرأة وكذلك متابعة وتقييم تطبيقات السياسة العامة والتقدم بملاحظاته للجهات المختصة.
- مكافحة العنف ضد المرأة يأتي على رأس أولويات المجلس وللمجلس خبرات متراكمة لمواجهته من خلال دراستين ميدانيتين لظاهرة العنف في ٢٠٠٩ قوامها أكثر من ٨٠٠٠ كعينة والثانية ٢٠١٣ وقوامها ١٣٥٠٠ كعينة على مستوى جميع المحافظات.

- لدى المجلس لجنة تشريعية تضم نخبة من سيدات ورجال القضاء تعمل على دراسة واقتراح التشريعات لمكافحة العنف ضد المرأة وتقترح القوانين لتفعيل مواد الدستور ١١ و٥١.
- يضم الهيكل الإداري للمجلس آليات داعمة تتمثل في:
  - مكتب لتلقي شكاوي المرأة ومن بينها شكاوى العنف مع وجود محامين متخصصين للتعامل معها وللمكتب فروع بالمحافظات.
  - إدارة للتعاون الدولي تعمل على وضع القضايا الدولية على أجندة عمل المجلس وتسعى للحصول على التمويل اللازم لدعم أنشطته.
  - إدارة إعلامية تعمل على تسليط الضوء بوسائل الإعلام على قضايا العنف.
  - إدارة للتدريب والتوعية تتضمن أنشطتها برامج لرفع الوعي المجتمعي بقضايا العنف.
- تعاون وشراكة قوية بين المجلس القومي للمرأة وعدد من الجهات التنفيذية كوحدة مكافحة العنف بوزارة الداخلية وقطاع حقوق الإنسان بوزارة العدل وغيرها من الوزارات.
- تنسيق وتكامل دائم بين المجلس والمجتمع المدني وتعاون في أنشطة العنف.
- تعاون وتنسيق بين المجلس وعدد من الجهات المانحة لتنفيذ برامج وأنشطة لمكافحة العنف.

عوامل الضعف:

- المجلس ليس جهة تنفيذية مما يعوق قيام المجلس بتنفيذ مشروعات على الأرض لمواجهة العنف.
- نقص المخصصات المالية اللازمة لأنشطة مكافحة العنف، وعدم وجود ميزانية للحملات الإعلامية.
- إحجام المعنفات عن إبلاغ المجلس والتخوف من إجراءات التقاضي.
- نقص القوى البشرية والكوادر الفنية المتخصصة في مجال مكافحة العنف على المستوى المركزي والمحلي.
- ضعف الالتزام المؤسسي لدى بعض الجهات الحكومية في تنفيذ برامج مكافحة العنف، أو التنسيق مع المجلس لتجنب الازدواجية في الأنشطة.
- افتقاد آلية لتسريع إنفاذ القوانين و إصدار قانون شامل لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة.
- عدم كفاية وسائل جمع البيانات والإحصاءات حول العنف ضد المرأة والفتاة، وأدوات التحليل والتقييم للبرامج والأنشطة المنفذة.

الفرص المتاحة:

- مواد الدستور المصري المتعلقة بمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة والالتزام بالاتفاقيات الدولية واستقلالية المجلس كآلية معنية بالنهوض بأوضاع المرأة.
- اهتمام رئيس الدول بمكافحة العنف ضد المرأة.
- سعي الحكومة إلى تنفيذ توجيهات رئيس الدولة ووضع ملف العنف ضد المرأة ضمن أولوياتها.

- التركيز الإعلامي على المشكلة وسعي وسائل الإعلام للتعاون مع المجلس في هذا المجال.
- مشاركة الجهات التنفيذية والمجتمع المدني في صياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف
- الاهتمام الدولي بقضايا المرأة بعد مرور ٢٠ عاماً على مؤتمر بيجين واعتبار عام ٢٠١٥ عام المرأة.

التهديدات:

- عدم تضافر جهود بعض منظمات المجتمع المدني ومساندتها لأنشطة المجلس.
- عدم استمرارية الدعم المالي والفني المقدم للمجلس من الجهات المانحة.
- تقليص عدد المحامين بمكتب شكاوى المرأة.
- رفض تغيير القرار المنشئ للمجلس واستمرار عمله بدون صلاحيات تنفيذية.

الهيئة العامة للاستعلامات

عوامل القوة:

- وجود عدد ٩٥ مجمعا ومركزا للإعلام منتشرة من أقصى شمال الجمهورية من مرسى مطروح إلى أقصى الجنوب في أبو سمبل، ومن أقصى الشرق في العريش إلى الوادي الجديد في الغرب. والمجهزة بأعلى مستوى من التجهيزات سواء على مستوى الأثاث أو الوسائل المعينة.
- وجود عدد من المكاتب الإعلامية في أهم عواصم العالم. والتي يوجد على قمتها العديد من النساء.
- توفر الكوادر المدربة في الداخل والخارج من العاملين بالهيئة والموزعين على مراكز الإعلام بالمحافظات.
- تمتلك الهيئة من خلال مراكزها الإعلامية شبكة علاقات عامة متنوعة ومنتشرة على مستوى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- وجود شبكة للفيديوكونفرانس والتي تمكنا من التواصل بمراكز الإعلام المختلفة.
- قامت الهيئة بتوقيع عدد من البروتوكولات مع جهات مختلفة مثل الصندوق الاجتماعي والمجلس القومي للمرأة.
- تتمتع الهيئة العامة للاستعلامات بميزة نسبية بأن معظم العاملين بها من النساء. حيث يشغل العديد من النساء المناصب القيادية مثل مديرين العموم ووكلاء الوزارة ورؤساء القطاعات.
- توجد بالهيئة إدارة مركزية للتدريب، وإدارة للفيديو والسينما ولديها مطابعها الخاصة والتي أصدرت العديد من المطبوعات.
- يوجد موقع على الشبكة الدولية للهيئة العامة للاستعلامات باللغات الأربع (عربي، انجليزي، فرنساوي، أسباني).
- يوجد بالهيئة العامة للاستعلامات إدارة عامة للاتصال بأبناء الوطن بالخارج.

- تصدر الهيئة مجموعة من الإصدارات الورقية الإلكترونية، كما تصدر مجلة أبناء الوطن بالخارج والتي تمثل الإصدار الرسمي الوحيد الموجه للجاليات المصرية بالخارج.
- يوجد بالهيئة العامة للاستعلامات المركز الصحفي للمراسلين الأجانب، وهو الجهة الرسمية المنوط بها التواصل مع المراسلين العرب و الأجانب المعتمدين لدى جمهورية مصر العربية، و الصحفيين و المراسلين الزائرين.

عوامل الضعف:

- ثبات الميزانية الخاصة بالأنشطة والتدريب وعدم مواكبتها لتوسع وتشعب أنشطة الهيئة المختلفة لاسيما التدريب.
- عدم تفعيل بعض البروتوكولات الموقعة مع الغير مما يقلل الاستفادة منها.
- توقف التعيينات بالهيئة مما يؤدى إلى تفريغ مراكز الإعلام من العاملين.
- عدم الاستفادة من شبكة الفيديوكونفراس الاستفادة المثلى.
- عدم توفر وسيلة مواصلات مناسبة للوصول للمرأة في بعض المناطق النائية (سيارات الهيئة).

الفرص المتاحة

- تفعيل البروتوكولات التي وقعتها الهيئة مع الغير.
- الاستمرار في تدريب العاملين في الداخل والخارج.
- التنوع في مصادر التمويل والاستفادة من المناخ العام الداعم للدولة المصرية.
- الاستفادة من المجمعات الإعلامية كمراكز تنويرية بصفة عامة.

التهديدات

- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء مما يؤثر على فاعلية الرسالة الإعلامية.
- وقوف العادات والتقاليد عائقا في تحقيق النتيجة المرجوة من نشاط الهيئة.
- تقاعس بعض القيادات خاصة الطبيعية في القيام بالمعاونة في تحقيق المرجو من الرسالة الإعلامية.
- انتشار الأفكار الدينية المغلوطة خاصة في القرى مما يعيق نجاح الرسالة الإعلامية المنشودة.
- نظرا لأن معظم العاملين بالهيئة من النساء فأحيانا لا يتقبل المجتمع المستهدف عمل المرأة في المجال الإعلامي.
- عدم وجود مشاريع بديلة للمشروعات التي استنفذت أغراضها الزمنية والتمويلية مثل مشروع تنظيم الأسرة.
- إغلاق كثير من المكاتب الإعلامية بالخارج.
- التلويح بصورة مستمرة من جانب الدولة بإعادة هيكلة الهيئة مما يشعر العاملين بالقلق وعدم الطمأنينة.

المجتمع المدني

مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)

عوامل القوة:

– وجود ظهير من المجتمع المدني ذو تأصيل نظري احترافي:

- تقديم ACT لمعسكرات وورش عمل وتدريبات دورية للمتطوعين الجدد، يؤهلهم للفهم النظري لقضية التحرش الجنسي بطريقة أكثر عمقاً وضمن أطر أكثر اتساعا مثل العنف ضد المرأة، مفاهيم المساواة بين الجنسين والفجوة الجندرية، ومفاهيم العنف ضد المرأة.
- تقديم Fouada Watch لتدريبات دورية ومتابعة حية على مهارات الرصد والتوثيق، كذلك تقديم ما يلزم من تقارير وإحصائيات تختص بالتحرش الجنسي.
- العمل على الأرضية الحقوقية وليس الأرضية الأخلاقية.
- تقديم مركز النديم للدعم النفسي للناجيات من التحرش الجنسي، والدعم القانوني إن تطلب الأمر.
- التنسيق مع القطاعات ذات الصلة مثل المجلس القومي لحقوق المرأة وقطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية.

– كفاءة العمل الميداني

- التأقلم السريع مع ظروف الشارع مهما كانت الأوضاع.
- القدرة على الارتجال وابتكار وسائل ذكية لتجنب الصدام والعراك مع المتحرشين.
- التنظيم الإداري والعمل على برامج مدروسة وخرائط عمليات واضحة ومحددة.
- التنظيم الميداني وتوزيع مهام محددة لأفراد محددين داخل المجموعة الواحدة مع التحديد لقيادة ميدانية محددة لتجنب التخبط في القرارات.
- استخدام الأساليب التكنولوجية في الاتصال السريع والتواصل التفاعلي مع غرفة العمليات أثناء التواجد في الشارع.
- كثافة الفاعليات وحملات التوعية المستمرة طوال العام.
- التعاون والتكاتف وإيمان أفراد المبادرة بنبل القضية.

– الالتزام بمعايير الديمقراطية وذاتية صناعة القرار والاجتماعات الدورية لوضع الخطط القصيرة والبرامج القادمة.

– الالتزام بالحياد والمسافة المتساوية مع كل التيارات السياسية.

– وجود "مدونة سلوك" يُعتمد عليها كقانون ضميري للمتطوعين.

– وجود نخب مبدعة في ابتكار وتنفيذ رسائل التوعية المختلفة.

- القدرة العالية على نشر الرسائل، سواء بالطرق التقليدية أو بالإعلام البديل أو بالتفاعل الجماهيري المباشر.
- وجود مصداقية عالية للمبادرة اكتسبتها عبر تاريخها المشرف.

عوامل الضعف:

- الدعم المادي.
- الاعتماد المفرط على الجهود الفردية.
- عدم وجود موظفين دائمين تقريبا، والاعتماد بشكل كبير على العمل التطوعي وحده.
- مشكلات العمل التطوعي:
  - عدم التفرغ.
  - عدم الدوام وسرعة الإحلال.
  - صغر سن المتطوعين.

الفرص المتاحة

- التوسع جغرافيا في خمس محافظات جديدة.
- توسيع رقعة عمل المتطوعين وإضافة وحدات وأقسام جديدة.
- تغيير في هيكلة المبادرة للحصول على شكل أكثر كفاءة تنظيمياً.
- إضافة دائمة لدورات التدريب البدني والدفاع عن النفس للفتيات في المراكز المتخصصة.
- بروتوكول تعاون مع جامعة القاهرة (تم تعطيله ويمكن إعادة تفعيله).
- بروتوكول تعاون مع غرفة المنشآت الفندقية(نشط).
- بروتوكول تعاون مع وزارة التربية والتعليم (معلق وجاري تفعيله).

التهديدات

- تعرض أعضاء حركات التحرش للخطر أثناء أداء مهامهم بالأماكن العامة عند التصدي للتحرش.
- عدم التصدي بقوة للصورة النمطية للمرأة في الإعلام.
- عدم التصدي بقوة ووجود عقوبات رادعة لمرتكبي جرائم التحرش الجنسي بالأطفال.
- عدم الاعتراف الرسمي من الدولة حتى الآن بمصطلح العنف الأسري وعدم التصدي بقوة له ولتحرش الأقارب.

مبادرة المحاميات المصريات

عوامل القوة

- متطوعات شابات وقانونيات يغطين قطاع عريض من المجتمع .
- تعاون مع العديد من الجهات الرسمية والغير رسمية.
- فريق متطوع يمكنه العمل بدون رواتب وبالتالى لا يتوقف عملنا على توافر تمويلات وانما هو عمل مستمر.
- تم مؤخراً قبول المتطوعين من الشباب والمحامين الذكور وبالتالى تتنوع خبراتنا وتواجدنا.
- متطوعين وعاملين بمحافظات مختلفة (المنيا – سوهاج – بورسعيد – الاسكندرية – الفيوم – الجيزة – القاهرة – اسوان – الشرقية – دمياط – بنى سويف).
- اعضاء فاعلون وشخصيات مؤثرة بمواقع قيادية وحقوقيون وحقوقيات بما يدعم اعمالنا ومستوى الرقابة الداخلية لمبادرتنا.
- خبرة فى وحدات الدعم القانونى وتنفيذ الانشطة التدريبية وبناء الكوادر الحقوقية.
- عضوية فى تحالفات عديدة نعمل سوياً وحملات مشتركة (تنسيقية نساء مصر- نساء من أجل الثورة – مدنية بامتياز – برلمان لينا وليكم).

عوامل ضعف

- كون مبادرتنا حديثة الولادة ولا يتوافر لديها تمويلات كافية من جهات متعددة.
- اتجاه المجتمع للاستغناء عن التمويلات وخاصة الخارجية بدون وجود بديل داخلي أو دعم حكومي مما يهدد فرص تنفيذ بعض الانشطة والمقترحات.
- قلة فرص التعاون والشراكة مع جهات حكومية.
- الروتين الإدراى الذى لازال يسيطر على مفاصل الدولة.
- عدم توافر ثقافة التعامل مع القيادات الشابة والثقة بها وبقدراتها.

الفرص المتاحة

- الاهتمام الحكومي والرئاسي بقضايا المرأة بهدف التقليل من العنف المجتمعي وخاصة العنف ضد النساء والفتيات.
- توافر أعداد من القانونيات والشابات متطوعات من أجل الدعم القانونى للنساء وقضاياهم وبالاخص الاشكاليات القانونية والتعديلات القانونية اولوية هامة فى الفترة الحالية وهو التدخل القانونى المريح والمقبول للعديد من الضحايا اللآتي غالباً ما يفضلن التعامل مع المحاميات .
- خطتنا الاستراتيجية المحددة لعشر سنوات قادمة بنيت على هدف رئيسى هو الوصول العدالة للنساء

وهو ما يتواكب مع الظروف الحالية من إنشاء لجنة الإصلاح التشريعى للعمل على تعديل التشريعات وكذا تشهد المرحلة الحالية تعديلات قانونية عديدة بهدف تطبيق الدستور وتحقيق عدالة أكبر لفئات عديدة .

- الاهتمام العالمي بمكافحة العنف ضد المرأة ووضع قضايا المرأة على أولويات الامم المتحدة .
- توقيع برتوكولات تعاون مع جهات عديدة منها المجلس القومى للمرأة والعديد من الجمعيات بالقاهرة والصعيد والدلتا ومحافظات عديدة .
- تواجد ما لايقل عن ٧٠ برلمانية بالبرلمان القادم وهو تواجد داعم لقضايا النساء ومشاركتهم بالحياة العامة .
- توجه الانظار لتطبيق العدالة الانتقالية بالمرحلة القادمة وهى بالتاكيد تشمل النساء وما عانين منه من انظمة وفترات فائته .

التهديدات

- تواجد العديد من اللوائح والقوانين الغير منصفة للنساء والتي قد تعيق عملنا في خطة رفع الوعي بقضايا العنف أو تجد معارضة من فئات مستفيدة من تهميش النساء.
- وجود بعض المعوقات القانونية لعملنا من الناحية العملية في عدم التركيز على أهمية الدعم القانوني ودعم دولة القانون.
- عدم توافر تمويلات كافية لتنفيذ الأنشطة والأهداف المطلوبة أغلب الوقت مما يضطرنا للاعتماد بكثافة على المتطوعين وهم غير متوافرين طوال الوقت بالأعداد المطلوبة.
- الانشغال خلال تلك الفترة بالعديد من الانتخابات مما يجعل المجتمع منصرف عن قضايا المرأة بعض الشيء وقد لا تكون بأولى الاهتمامات.
- عدم تعاون بعض الجهات الحكومية والهيئات بدرجة كافية إلا فيما يتفق مع برامجهم ومشروعاتهم الداخلية المحددة سلفاً.

ملحق رقم ٦

خطط العمل التنفيذية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الوقاية
الهدف الفرعي:	١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للمرأة							
١	لقاءات جماهيرية مع الفتيات بالجامعات والمدارس	٢٠١٥-٢٠٢٠	فتيات واعيات بحقوقهن وطرق التبليغ والتصدي للعنف	- عدد اللقاءات - عدد المشاركات	وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي وزارة الشباب وزارة الداخلية	٢٠٠،٠٠٠		تقرير اللقاءات واستطلاع رأي المشاركات والتغطية الإعلامية
	ورش عمل بالمحافظات مع المعنيين للتعريف بالاستراتيجية الوطنية وكيفية تنفيذها على المستوى المحلي	٢٠١٥-٢٠١٦	جهات تنفيذية محلية واعية بخطط الوزارات في مجال مكافحة العنف ودورها في التطبيق على المستوى المحلي	- عدد اللقاءات - عدد المشاركين من الجنسين من الجهات التنفيذية	الوزارات المعنية - UN Women	١٠٠،٠٠٠		تقارير اللقاءات ومقترحات الجهات المعنية بالمحافظات
	طباعة ملصقات للتوعية بأشكال العنف والخدمات المقدمة وسبل الإبلاغ	٢٠١٥-٢٠١٧	ملصقات دعائية حول نبذ العنف وسبل الإبلاغ	- عدد المطبوعات - نسبة التوزيع	وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة التضامن	٥٠،٠٠٠		مدى انتشار الملصقات في الأماكن العامة
	تنظيم مسابقات للأعمال الفنية المستوحاه من حالات عنف	٢٠١٥-٢٠١٦	أعمال فنية تعكس أنواع العنف	- عدد الأعمال الفنية وأنوع العنف التي تتناولها	وزارة الثقافة - UNDP	٣٧،٥٠٠		تقرير رصد إعلامي دوري

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب	الوقاية						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الداخلية							
١	إضافة فصل لمادة حقوق الإنسان التى تدرس لطلبة كلية الشرطة حول مفهوم العنف ضد المرأة وتداعيات وآليات مواجهته	طويلة المدى	مناهج دراسية تتناول حقوق المرأة	- عدد السنوات الدراسية التي ستتضمن مناهج العنف ضد المرأة - المحتوى العلمي للمناهج الدراسية ومدى تناولها كافة أشكال العنف	أكاديمية الشرطة		لا يوجد	مجلس إدارة الأكاديمية
٢	إعداد وطباعة دليل إرشادى للعاملين بالوزارة فى مجال العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٦	- كتيب إرشادي للعاملين شامل كافة الخدمات المقدمة لضحايا العنف - دليل تدريبي	- عدد النسخ الموزعة على العاملين - مدى تغطية الدليل كافة الخدمات				قطاع حقوق الإنسان
٣	عقد ندوات بالمحافظات بالتنسيق مع المجلس القومى للمرأة وقطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية بشأن إجراءات التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة	طوال العام مع التجديد السنوي	مناخ إجتماعي وثقافي مضاد لصور العنف ضد المرأة	- عدد الندوات - عدد المشاركين بالندوات	المجلس القومي للمرأة			تقارير فعاليات الندوات

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الأوقاف							
٣	إلقاء الخطب والدروس الدينية بالمساجد لمكافحة العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠٢٠	مواطنين لديهم الوعي بمفاهيم العنف ضد المرأة	عدد الخطب التي تتناول موضوعات حول العنف ضد المرأة تعدد الموضوعات التي تطرح بالخطبة أو الدرس		١٨٠٠٠٠٠ خطبة ٣٠٠٠٠٠٠ درس		تقارير نصف سنوية تتضمن عدد وعنوان الخطبة والدرس في جميع المحافظات
	تضمين موضوع مكافحة العنف ضد المرأة ضمن المنهج التدريبي للسادة الأئمة	٢٠١٦-٢٠٢٠	عدد من أئمة المساجد مدربين على موضوعات حول مكافحة العنف ضد المرأة	- عدد الموضوعات - مدى تناول الموضوعات لأشكال العنف				تقارير نصف سنوية تتضمن عدد المحاضرات
	طباعة نسخ من مجلة منبر الإسلام متضمنة مقالات ودراسات عن العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠٢٠	مجلة منبر الإسلام تتضمن مقالات ودراسات حول العنف ضد المرأة	عدد المقالات التي تتضمن موضوعات عن العنف		٣٩٠٫٠٠٠		تقارير ربع سنوية
	طبع كتاب الخطب العصرية متضمنا قضية العنف ضد المرأة		كتاب الخطب العصرية يحتوي على معلومات عن قضية العنف	عدد الكتب المطبوعة		٧٢٠٫٠٠٠		تقارير نصف سنوية وعدد وعنوان الخطبة
	عقد الندوات الدينية والثقافية والصحية وغيرها للتوعية بمشكلات المرأة وحقوقها ومنها مشكلة العنف بالقاهرة والمديريات الإقليمية	٢٠١٥-٢٠٢٠	مجتمع واعي بقضايا المرأة وحقوقها	عدد الندوات وعدد المشاركات تنوع الموضوعات التي تناقش	المجلس القومي للمرأة	٥٠٠٫٠٠٠	عدم وجود تمويل	تقارير ربع سنوية تتضمن عدد الندوات واللقاءات التوعوية الخاصة بالمرأة
	قوافل التوعية في جميع المحافظات لمكافحة العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٥	مجتمع واعي بمكانة المرأة في الدين	- عدد القوافل وعدد المشاركين - الموضوعات المطروحة	وزارة الشباب - وزارة الداخلية - وزارة التربية والتعليم - مراكز تنظيم الأسرة	٨٫٥٦٨٫٠٠٠		تقارير ربع سنوية وعدد القوافل وعدد الدروس
	طبع كتيبات دراسات وقضايا إسلامية للتوعية بقضايا المرأة		مواد تثقيفية خاصة بالمرأة والطفل بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية تتضمن كتاب ودراسة نصف شهرية	عدد الكتب المطبوعة والمحتوى العلمي		١٫٠٨٠٫٠٠٠		

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة						
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب	الوقاية					
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التربية والتعليم							
٤	عقد ندوات مختلفة ومتنوعة تناقش الحفاظ على الجسد يشارك فيها رجال الدين بطريقة مباشرة أو عن طريق الفيديو كونفرانس أو تسجيلها وعرضها داخل المدارس	٢٠١٥-٢٠١٦ – ٢٠١٩-٢٠٢٠	تلاميذ على وعي بأهمية جسدهم وطرق حمايته والحفاظ عليه	عدد الندوات –عدد المشاركين من المحاورين والتلاميذ	وزارات المالية –الشباب والرياضة–الصحة–المجلس القومى للمرأة	١٠ مليون جنية تكلفة مبدئية خلال الـ ٥ سنوات وهي عقد حوالى ٩٨٠٠ ندوة في كل عام	ضعف التمويل	متابعة دورية لعينات عشوائية من المدارس واستطلاع رأى الاخصائيين والتلاميذ عن طريق استمارة او استبيان
	عقد دورات توعية لأولياء الأمور تناقش أهمية ملاحظة ومتابعة سلوكيات الأبناء وتقويمها.		تعديل في سلوكيات التلاميذ	عدد الدورات المنعقدة وعدد اولياء الأمور المشاركين	وزارة المالية – وزارة الشباب والرياضة – المجلس القومى للمرأة	لم يتم تحديد التكلفة نظراً لوجود٢٧ مديرية و٢٧٨ إدارة تعليمية تخدم أكثر من ٤٩ الف مدرسة و١٨ مليون طالب مما يتطلب تحديد الأولويات طبقاً للمناطق الجغرافية.		متابعة دورية لعينات عشوائية من المدارس واستطلاع رأى الاخصائيين والتلاميذ عن طريق استمارة او استبيان
	إقرار موضوعات/دروس عن المرأة وقيمتها في المجتمع وكيفية مكافحة العنف ضد المرأة والتوعية بالنوع الاجتماعي وربطه بالمسئولية الأخلاقية والاجتماعية		انتاج الموضوعات او الدروس وتضمينها	عدد المقررات او الموضوعات او الدروس والمراحل الدراسية والمواد الدراسية والصفوف الدراسية	وزارة المالية –المجلس القومي للمرأة	لن يكون هناك تكلفة حيث سيتم إدراج هذا النشاط خلال عملية تطوير المناهج الجديدة		متابعة دورية لعينات عشوائية من المدارس واخذ رأى التلاميذ والمدرسين عن طريق استمارة او استبيان
	الإعداد التربوي الجيد للمعلمين والمعلمات وغيرهم من العاملين بقطاع التعليم وتفعيل دور التوجيه الفني فيما يخص التأكيد على أخلاقيات مهنة التعليم خاصة فيما يرتبط بسلوكيات بعض المعلمين من ناحية العنف اللفظي والإيحائي ورصد حجم المشكلات ومواجهتها تربوياً ومهنياً وقانونيا		معلم معد إعداد جيد وحاصل على البرامج التدريبية الملائمة وتوجيه فنييعي دوره ويقوم بمهامه خاصة المرتبطة بالسلوكيات لدى المعلمين	عدد البرامج التدريبية الموجهة للمعلم والموجه الفني وعدد المشاركين في تلك البرامج التدريبية	المالية–المجلس القومي للمرأة – الجهات المانحة	١٤٧٠٠٠٠٠ تدريب عدد (٣) عاملين بكل مدرسة على أن يقوموا بنقل التوعية لزملاءهم لمدة يومان		متابعة دورية لعينات عشوائية من المدارس واستطلاع رأى المعلمين والتلاميذ عن طريق استمارة أو استبيان

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التربية والتعليم							
٤	تفعيل أنشطة برنامج الأنشطة المدرسية ضمن الخطة الاستراتيجية للتعليم وحث جميع الطلاب للمشاركة في تلك الأنشطة وفقا لرغبة كل طالب وقدراته، والاهتمام بتنفيذ تلك الأنشطة المختلفة (أثناء العام الدراسى في إجازة نصف العام والإجازة الصيفية) والعمل على تنوعها لتوعية الطلاب/التلاميذ ولكي تمتص طاقاتهم مع مراعاة الفروق الفردية		ممارسة الأنشطة المختلفة من معظم إن لم يكن من جميع طلاب وتلاميذ المدارس	عدد التلاميذ والطلاب المشاركين في الأنشطة المختلفة وعدد البطولات والمباريات والمسابقات وغيرها من أحداث يشارك بها الطلاب	وزارات المالية -الشباب والرياضة -الثقافة	٤٩٠٠٠٠٠٠ عدد المدارس في تكلفة تفعيل الأنشطة في كل مدرسة		متابعة دورية لعينات عشوائية من المدارس
٤	تخصيص بعض الحصص في أوقات مختلفة/ متفرقة من العام الدراسي لطرح ومناقشة موضوع (تعرف على مشكلات مجتمعك وساهم في حلها) يتم من خلالها (إن أمكن) عرض مجموعة من الصور والأفلام للسلوكيات الإيجابية والسلبية وإجراء مناقشات حولها وتوضيح كيفية مواجهة السلوكيات السلبية داخل وخارج المدرسة وذلك بالتعاون مع الإعلام		تعديل في سلوكيات التلاميذ/ الطلاب	انتشار السلوكيات الإيجابية وانخفاض السلوكيات السلبية وتقويمها -انخفاض عدد التلاميذ الذين يمارسون سلوكيات سيئة	الإعلام - المجتمع المحلى	من ميزانية المدارس		متابعة دورية لعينات عشوائية من المدارس واستطلاع رأى المعلمين والتلاميذ عن طريق استمارة او استبيان

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التربية والتعليم							
٤	تعظيم النماذج الجيدة وإثابتها وتكريمها في طابور الصباح وتفعيل لائحة الشرف بالمدرسة وعرض لائحة العقوبات التي تمت لمواجهة جرائم التحرش من أجل التوعية بها وردع المخالفين	جارى عمل كتاب دوري للجهات المعنية لبدء التطبيق	تعديل في السلوكيات للأفضل	انخفاض عدد التلاميذ الذين يمارسون سلوكيات سيئة-انتشار السلوكيات الحميدة بين التلاميذ/ الطلاب		من ميزانية المدارس		متابعة دورية لعينات عشوائية من المدارس واخذ رأى الاخصائيين والتلاميذ عن طريق استمارة او استبيان
	وزارة التعليم العالي							
٥	إقامة ندوات ومؤتمرات وورش عمل	٢٠١٥-٢٠٢٠	الطلاب بالجامعات المصرية أعضاء هيئة التدريس	عدد اللقاءات عدد المشاركين	الوزارات المعنية - المجلس القومي للمرأة	٢٥٠,٠٠٠		تقارير اللقاءات والندوات وورش العمل
	تنظيم دورات تدريبية على مناهضة العنف ضد المرأة		العاملين بالجامعات المصرية -العاملين بوزارة التعليم العالي -أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. -الطلاب بالجامعات	عدد الدورات	الوزارات المعنية المجلس القومي للمرأة المجتمع المدني	٤٠٠,٠٠٠		تقارير الدورات التدريبية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة						
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ١-تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب					
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التعليم العالي							
٥	وضع دليل استرشادي للقوانين والتشريعات الدولية والمحلية والخدمات المقدمة للمرأة بصفة عامة.	٢٠١٥-٢٠٢٠	الجامعات المصرية -مؤسسات التعليم العالي -العاملين بالجامعات (تقديم الخدمات)	التوعية وتعريف المرأة بحقوقها.	المجلس القومي للمرأة	٢٠٠,٠٠٠		استطلاع رأي
	قوافل توعية		طلاب الجامعات المصرية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات	عدد القوافل	وزارة الشباب والرياضة -وزارة الثقافة- المجلس القومي للمرأة -وزارة الأوقاف	٥٠٠,٠٠٠		استطلاع الرأي تقرير نشاط ربع سنوي
	تخصيص محاضرات في بداية العام الجامعي			تعديل سلوك الطالب – نشر ثقافة التسامح والاحترام		٢٥٠,٠٠٠		متابعة دورية استطلاع الرأي
	وزارة التضامن الاجتماعي							
٦	برامج توعية وورش عمل للتوعية بقضية العنف للرائدات الريفيات / المترددات على مراكز تنمية المرأة / الأندية النسائية ومراكز الاستضافة	٢٠١٥-٢٠٢٠	رائدات مدربات واعيات بقضايا المرأة والعنف ضد المرأة والنوع الاجتماعى بجميع محافظات الجمهورية	المؤشر الكمى: عدد الرائدات المتدربات والمخطط لجميع الرائدات أى ٢٣٩٠ رائدة وعدد المتدربات من المترددات على الأندية النسائية وتبلغ عدد الأندية ٥٧٦ نادى. وعدد المتدربات من المترددات على مراكز الاستضافة وعدد المراكز ٩ المؤشر النوعى: نشر الوعى بخدمات الوزارة للسيدات المعنفات على مستوى المحافظات	مجلس الوزراء -المجلس القومى للمرأة-جهات مانحة	٥ مليون جنيه	عدم توفر البند المالى	تقارير دورية ربع سنوية / نصف سنوية وسنوية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب	الوقاية						

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الثقافة							
٧	ورش فنية لإنتاج فيلم رسوم متحركة من الصلصال يتضمن المشكلة والحل	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	فيلم كرتون من الصلصال يساعد على تصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية	عمل إحصاء قبل وبعد النشاط للمرأة والطفل في المدرسة أو البيت وقصور الثقافة ومراكز الشباب وما تأثيره عليهم سلبًا أو ايجابًا	التربية والتعليم والشباب والرياضة والتعليم العالي والتنمية المحلية	١٠٠,٠٠٠		عمل استبيان لمعرفة مدى جدوى النشاط
	ورش مسرحية لفنون خيال الظل ومسرح العرائس	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	عرض مسرحي من خلال خيال الظل عرض مسرحية للعرائس	تقديم مقترح لسياسات تصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية		١٠٠,٠٠٠		عمل استبيان لمعرفة مدى جدوى النشاط
	حلقات بحثية حول مظاهر العنف ضد المرأة وأسبابها	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	توصيات ونتائج للجهات المعنية	الانتهاء من دراسة علمية موثقة	التربية والتعليم والشباب والرياضة والتعليم العالي والتنمية المحلية والمجلس القومي للمرأة	١٠٠,٠٠٠		مراجعة التوصيات الصادرة و إدراج الدراسة ضمن الخطة السنوية للجهات المختصة
	مسابقات بحثية تتضمن مفاهيم العنف وكيفية التصدي له من خلال تصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	توصيات ونتائج للجهات المعنية	الانتهاء من دراسة علمية موثقة		٢٥٠,٠٠٠		مراجعة التوصيات الصادرة و إدراج الدراسة ضمن الخطة السنوية للجهات المختصة
	ندوات ومحاضرات	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	توصيات ونتائج للجهات المعنية	الانتهاء من دراسة علمية موثقة	التربية والتعليم والشباب والرياضة والتعليم العالي والتنمية المحلية والمجلس القومي للمرأة	١٥٠,٠٠٠		مراجعة التوصيات الصادرة و إدراج الدراسة ضمن الخطة السنوية للجهات المختصة
	مسرح الشارع	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	عرض فني للجمهور يناقش المشكلة وطرق الحل	توعية النساء بأهمية تصحيح الخطاب الديني		٧٥,٠٠٠		عمل استبيان لمعرفة مدى جدوى النشاط
	ورش الحكي	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	قصص قصيرة من الواقع	توعية النساء بحقوقهن وعرض المشكلة والحل		٥٠,٠٠٠		عمل استبيان لمعرفة مدى جدوى النشاط
	موسيقى شعبية (موال أو غناء)	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	أغنية أو موال يناقش المشكلة والحل	المراحل الدراسية المختلفة، النوادي مراكز الشباب، قصور وبيوت الثقافة، المرأة والفتاة	التربية والتعليم والشباب والرياضة والتعليم العالي والتنمية المحلية والداخلية وكافة الوزارات المشاركة	١٥٠,٠٠٠		عمل استبيان لمعرفة مدى جدوى النشاط

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الوقاية
الهدف الفرعي:	١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الثقافة							
٧	ورش فنون تشكيلية	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	أعمال فنية تحاكي مشكلة العنف ومعرض لتلك الأعمال	المراحل الدراسية المختلفة، النوادي مراكز الشباب، قصور وبيوت الثقافة، المرأة والفتاه	التربية والتعليم والشباب والرياضة والتعليم العالي والتنمية المحلية والداخلية وكافة الوزارات المشاركة	١٠٠,٠٠٠		عمل استبيان لمعرفة مدى جدوى النشاط
	عروض سينمائية (تناقش مشكلة العنف)	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	نساء يعرفن حقوقهن	المراحل الدراسية المختلفة، النوادي مراكز الشباب، قصور وبيوت الثقافة، المرأة والفتاه		١٠,٠٠٠		عمل استبيان لمعرفة مدى جدوى النشاط
	مؤتمر اليوم الواحد يناقش القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	مجتمع واعي بقضايا العنف ضد المرأة وحقوقها	عدد تكرار المؤتمر ونسبة المشاركين بالمؤتمرات		١٠٠,٠٠٠		مراجعة التوصيات الصادرة و إدراج التوصيات ضمن الخطة السنوية للجهات المختصة
	منتدى المرأة يناقش التوعية بتنمية الوعي العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	أوراق عمل حول التعديلات المطلوبة للقوانين وسياسات وممارسات التي تناهض العنف ضد المرأة	توعية النساء بالقوانين وتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية وسرعة الإنجاز	المجلس القومي للمرأة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ووزارة العدل بالتعاون مع كافة الوزارات المشاركة	١٠,٠٠٠		مراجعة التوصيات الصادرة و إدراج الدراسة ضمن الخطة السنوية للجهات المختصة
	وزارة السياحة							
٨	دورات تدريبية للتوعية السياسية للعاملات بوزارة السياحة لتعريف المرأة بحقها فى التصويت فى الانتخابات	٢٠١٥-٢٠١٦	سيدات واعيات بحقوقهن السياسية	المؤشر الكمى : نسبة مشاركة السيدات بالوزارة فى التصويت فى الانتخابات. المؤشر النوعى : زيادة وعى السيدات بحقوق المرأة السياسية	قطاع التدريب بالوزارة	٥٣٠٠ للدورة		تقارير الدورات التدريبية استمارات تقييمية للمدربين والمتدربين استمارات استبيان للمتدربات

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب	الوقاية						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة السياحة							
	دورات تدريبية للعاملين فى مجال مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة بقطاع الفنادق و العاملين فى مجال بيع العاديات ممن لهم تعامل مباشر مع السائحين (المدونة العالمية لآداب السياحة الصادرة من منظمة السياحة العالمية)	٢٠١٥-٢٠١٧	عاملين مدربين على كيفية التعامل مع السائحين عامة و السائحات خاصة ونبذ التحرش وأفعال العنف	المؤشر الكمى : أعداد المتدربين وعدد حالات التحرش المؤشر النوعى : انحصار حالات التحرش بالسائحين - زيادة وعى العاملين بقيم نبذ العنف	وحدة تنمية الموارد البشرية بالاتحاد المصرى للغرف السياحية	٥٣٠٠ للدورة	عدم التمكن من تدريب كافة العاملين نظرا لطبيعة العمل و بُعد الأماكن	تقارير الدورات التدريبية استمارات تقييمية للمدربين والمتدربين استمارات استبيان للمتدربين
٨	دورات تدريبية للعاملين بالوزارة فى مجالات : التمييز ضد المرأة، مكافحة العنف ضد المرأة فى مجال العمل، المساواة بين الجنسين والنوع الاجتماعى	٢٠١٥-٢٠١٧	كادر من الموظفين مؤهل ولديه القدرة المعرفية حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعى	المؤشر الكمى : عدد السيدات فى مواقع صنع القرار بالوزارة، وعدد المتدربات والمتدربين، وعدد الشكاوى المقدمة من العاملات بالوزارة والخاصة بالتمييز ضدهن المؤشر النوعى : -رفع وعى العاملين والعاملات بقضايا المرأة والنوع الاجتماعى -تمتع المرأة بكامل حقها فى العمل الترقى – التدريب – العمل فى كل أنواع الوظائف التابعة للوزرة	قطاع التخطيط و التدريب بالوزارة المجلس القومى للمرأة الجهات المانحة المجتمع المدنى	٥٣٠٠ للدورة	ضرروة الاختيار الجيد للمدربين والمادة العلمية	تقارير الدورات التدريبية استمارات تقييمية للمدربين والمتدربين استمارات استبيان للمتدربين
	حث وإلزام الفنادق على إضافة جزء من المنهج التدريبى حول مناهضة العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٧	منهج تدريبى جديد حول مناهضة العنف ضد المرأة	المؤشر الكمى : عدد المتدربين من العمالة الجديدة والقديمة المؤشر النوعى : تحسن فى أداء العاملين، وقياس مدى رضاء السائحين	الاتحاد المصرى للغرف السياحية		صعوبة التنسيق مع الفنادق	الخطابات تقارير الدورات التدريبية بعد إضافة المنهج الجديد

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الوقاية
الهدف الفرعي:	١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة السياحة							
٨	إعداد ملصقات و كتيبات لنبذ العنف ضد المرأة للقطاعات السياحية ووضعها بأمكن بارزة بالفنادق، مع تطويرها بصفة دورية	٢٠١٥-٢٠٢٠	ملصقات وكتيبات حول نبذ العنف ضد المرأة وزيادة الوعى بقضايا المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة بقطاعات السياحة	المؤشر الكمى : عدد الملصقات بأجهزة قطاع السياحة وعدد الرسائل الموجهة حول العنف وتنوعها والمبادرات الجديدة التى قد تصدر من العاملين بالقطاع لمكافحة العنف المؤشر النوعى: نسبة توزيع الكتيبات ورفع الوعى بقضايا المرأة وبخاصة قضايا العنف ضد المرأة ومدى تطبيق العاملين بالقطاع السياحى للرسائل المنشورة	المجلس القومى للمرأة	لم تتحدد بعد	عدم وجود موازنات لتغطية التكلفة	المتابعة مع السيدات و تبسيط و شرح أي مفهوم مغلوط بالنسبة لهن
	وزارة الشباب والرياضة							
٩	معسكرات تثقيفيه لعضوات أندية الفتاة	٢٠١٤ /٧/١٥ - ٢٠١٥/٦/٣٠	تعرف الفتيات بالحقوق التي نص عليها الدستور المصري -إتاحة الفرصة للفتيات للتعبير عن أشكال العنف التي تمارس في المجتمع والأسرة ضد المرأة - تدريب الفتيات على الحوار والمناقشة	- عدد الإناث المشاركات ٢٧٠٠ فتاة. -عدد المشاركات من ذوي الاحتياجات الخاصة ٣٠٠	وزارة العدل منظمات المجتمع المدنى	٦٠٠،٠٠٠ سنويا		استمارة تقييم لمدى الاستفادة من البرنامج تقديم ورقة عمل بالمشكلات إلى ترغب الفتيات في طرحها للمعسكرات التالية
	دورات تدريبيه فى مجال الصحة الإنجابية وصحة المراهقات	٢٠١٤/٨/١ - ٢٠١٥/٥/٣١	- توعية الفتيات بالتغيرات الفسيولوجية والنفسية فى مرحلة المراهقة٠ - توجيه بعض النصائح الطبية التى يجب إتباعها فى هذه المرحلة	- عدد الإناث المشاركات ١٠٠٠ فتاة. -عدد المشاركات من ذوي الاحتياجات الخاصة ٥٠٠	منظمات مجت.مع مدنى	٣٣٨،٨٠٠ سنوياً		استطلاع رأى المشاركات عن مدى الاستفادة

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	الكنيسة القبطية الأرثوذوكسية							
١٠	١٦ ورش عمل تدريبية لرجال الدين المسيحي بمحافظتي أسيوط وسوهاج	٢٠١٥	رجل دين واعي: - بحجم العنف الممارس على المرأة. - بأهمية دوره كرجل دين في مناهضة هذه القضية. - بالدور التوعوي والإرشادي الذي يجب أن يقوم به مع أبناء كنيسته المحلية.	-عدد رجال الدين الحاضرين ورش العمل. -عدد رجال الدين المهتمين بتنفيذ الأنشطة الخاصة بمناهضة العنف داخل كنائسهم المحلية. -الأنشطة المبتكرة لمناهضة العنف من قبل الكنائس المحلية.	UNFPA	مشروع ممول	ضيق وقت بعض الكهنة مما يعوق حضور البعض منهم	التقارير كل ٣ شهور -الزيارات الميدانية كل ٣ شهور -الصور. -كشوف الحضور
	٢٠ ندوة توعية بالكنائس في محافظتي أسيوط وسوهاج	٢٠١٥	سيدات ورجال واعون بأهمية نبذ العنف وخاصة العنف الموجه ضد المرأة.	-عدد السيدات الحاضرات. -عدد الرجال الحاضرين. -نسبة الرجال المتفاعلون في الندوات. -نسبةالسيدات المستجيبات خلال الندوات.	UNFPA	مشروع ممول		التقارير كل ٣ شهور. -الزيارات الميدانية كل ٣ شهور -الصور. -كشوف الحضور
	إصدار مطويات لرفع الوعى – تناهض العنف ضد المرأة بكافة أشكاله	٢٠١٥-٢٠٢٠	زيادة وعى النساء والرجال والشباب من الجنسين بأهمية مكافحة العنف ضد المرأة	عدد المطويات الموزعة عدد المطويات التى تم طباعتها	UNFPA	٢٠,٠٠٠		
	١٢ورشة عمل تدريبية في محافظتي المنيا وبني سويف وبعض أحياء القاهرة	٢٠١٦	رجل دين واعي: - بحجم العنف الممارس على المرأة. - بأهمية دوره كرجل دين في مناهضة هذه القضية. - بالدور التوعوي والإرشادي الذي يجب ان يقوم به مع أبناء كنيسته المحلية.	-عدد رجال الدين الحاضرين ورش العمل. -عدد رجال الدين المهتمين بتنفيذ الأنشطة الخاصة بمناهضة العنف داخل كنائسهم المحلية. -الأنشطة المبتكرة لمناهضة العنف من قبل الكنائس المحلية.		٢٤٠,٠٠٠	- ضيق وقت بعض الكهنة مما يعوق حضور البعض منهم.	التقارير كل ٣ شهور. -الزيارات الميدانية كل ٣ شهور -الصور. -كشوف الحضور
	٣٠ ندوة توعية بالكنائس في محافظات المنيا وبني سويف والقاهرة	٢٠١٦	سيدات ورجال واعون بأهمية نبذ العنف وخاصة العنف الموجه ضد المرأة.	- عدد السيدات الحاضرات. -عدد الرجال الحاضرين. -نسبة الرجال المتفاعلون في الندوات. -نسبةالسيدات المستجيبات خلال الندوات.	مطلوب تمويل	٦٠,٠٠٠		التقارير كل ٣ شهور. الزيارات الميدانية كل ٣ شهور - الصور. - كشوف الحضور

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
الكنيسة القبطية الأرثوذوكسية								
١٠	١٢ورشة عمل تدريبية في محافظتي الجيزة والفيوم وبعض أحياء القاهرة	٢٠١٧	رجل دين واعي: - بحجم العنف الممارس على المرأة. - بأهمية دوره كرجل دين في مناهضة هذه القضية. - بالدور التوعوي والإرشادي الذي يجب ان يقوم به مع أبناء كنيسته المحلية	-عدد رجال الدين الحاضرين ورش العمل. -عدد رجال الدين المهتمين بتنفيذ الأنشطة الخاصة بمناهضة العنف داخل كنائسهم المحلية. -الأنشطة المبتكرة لمناهضة العنف من قبل الكنائس المحلية.	مطلوب تمويل	٢٤٠،٠٠٠	ضيق وقت بعض الكهنة مما يعوق حضور البعض منهم.	التقارير كل ٣ شهور. -الزيارات الميدانية كل ٣ شهور - الصور. - كشوف الحضور
	٣٠ ندوة توعية بالكنائس في محافظات الجيزة والفيوم والقاهرة	٢٠١٧	سيدات ورجال واعون بأهمية نبذ العنف وخاصة العنف الموجه ضد المرأة.	- عدد السيدات الحاضرات. -عدد الرجال الحاضرين . -نسبة الرجال المتفاعلون في الندوات. -نسبة السيدات المستجيبات خلال الندوات.	مطلوب تمويل	٦٠،٠٠٠		التقارير كل ٣ شهور. -الزيارات الميدانية كل ٣ شهور - الصور. - كشوف الحضور
	١٢ورشة عمل تدريبية في محافظات قنا وأسوان وبعض أحياء القاهرة	٢٠١٨	رجل دين واعي: - بحجم العنف الممارس على المرأة. - بأهمية دوره كرجل دين في مناهضة هذه القضية. - بالدور التوعوي والإرشادي الذي يجب أن يقوم به مع أبناء كنيسته المحلية	-عدد رجال الدين الحاضرين ورش العمل. -عدد رجال الدين المهتمين بتنفيذ الأنشطة الخاصة بمناهضة العنف داخل كنائسهم المحلية. -الأنشطة المبتكرة لمناهضة العنف من قبل الكنائس المحلية.	مطلوب تمويل	٢٤٠،٠٠٠	ضيق وقت بعض الكهنة مما يعوق حضور البعض منهم.	التقارير كل ٣ شهور. -الزيارات الميدانية كل ٣ شهور - الصور. - كشوف الحضور
	٣٠ ندوة توعية بالكنائس في محافظات قنا وأسوان والقاهرة	٢٠١٨	سيدات ورجال واعون بأهمية نبذ العنف وخاصة العنف الموجه ضد المرأة.	-عدد السيدات الحاضرات. -عدد الرجال الحاضرين. -نسبة الرجال المتفاعلون في الندوات. - نسبة السيدات المستجيبات خلال الندوات.	مطلوب تمويل	٦٠،٠٠٠		التقارير كل ٣ شهور. -الزيارات الميدانية كل ٣ شهور - الصور. - كشوف الحضور

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الوقاية — الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	الكنيسة القبطية الأرثوذوكسية							
١٠	١٢ورشة عمل تدريبية في محافظات القليوبية والمنوفية وبعض أحياء القاهرة.	٢٠١٩	رجل دين واعي: - بحجم العنف الممارس على المرأة. - بأهمية دوره كرجل دين في مناهضة هذه القضية. - بالدور التوعوي والإرشادي الذي يجب ان يقوم به مع أبناء كنيسته المحلية	عدد رجال الدين الحاضرين ورش العمل. -عدد رجال الدين المهتمين بتنفيذ الأنشطة الخاصة بمناهضة العنف داخل كنائسهم المحلية. -الأنشطة المبتكرة لمناهضة العنف من قبل الكنائس المحلية	مطلوب تمويل	٢٤٠،٠٠٠	ضيق وقت بعض الكهنة مما يعوق حضور البعض منهم.	-التقارير كل ٣ شهور. -الزيارات الميدانية كل ٣ شهور - الصور. - كشوف الحضور
	٣٠ ندوة توعية بالكنائس في محافظات القليوبية والمنوفية والقاهرة	٢٠١٩	سيدات ورجال واعون بأهمية نبذ العنف وخاصة العنف الموجه ضد المرأة.	عدد السيدات الحاضرات. -عدد الرجال الحاضرين. نسبة الرجال المتفاعلون في الندوات. - نسبة السيدات المستجيبات خلال الندوات	مطلوب تمويل	٦٠،٠٠٠		التقارير كل ٣ شهور. -الزيارات الميدانية كل ٣ شهور - الصور. - كشوف الحضور
	١٢ورشة عمل تدريبية في محافظات البحيرة والإسكندرية وبعض أحياء القاهرة	٢٠٢٠	رجل دين واعي: - بحجم العنف الممارس على المرأة. - بأهمية دوره كرجل دين في مناهضة هذه القضية. - بالدور التوعوي والإرشادي الذي يجب ان يقوم به مع أبناء كنيسته المحلية.	عدد رجال الدين الحاضرين ورش العمل. -عدد رجال الدين المهتمين بتنفيذ الأنشطة الخاصة بمناهضة العنف داخل كنائسهم المحلية. -الأنشطة المبتكرة لمناهضة العنف من قبل الكنائس المحلية	مطلوب تمويل	٢٤٠،٠٠٠	ضيق وقت بعض الكهنة مما يعوق حضور البعض منهم.	التقارير كل ٣ شهور. -الزيارات الميدانية كل ٣ شهور - الصور. - كشوف الحضور
	٣٠ ندوة توعية بالكنائس في محافظات البحيرة والإسكندرية والقاهرة	٢٠٢٠	سيدات ورجال واعون بأهمية نبذ العنف وخاصة العنف الموجه ضد المرأة.	عدد السيدات الحاضرات. -عدد الرجال الحاضرين. نسبة الرجال المتفاعلون في الندوات. -نسبةالسيدات المستجيبات خلال الندوات	مطلوب تمويل	٦٠،٠٠٠		-التقارير كل ٣ شهور. -الزيارات الميدانية كل ٣ شهور - الصور. - كشوف الحضور

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الوقاية
الهدف الفرعي:	١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	الكنيسة القبطية الأرثوذوكسية							
١٠	اجتماعات لرعاية الأسرة في جميع الكنائس المحلية	٢٠١٥-٢٠٢٠	سيدات ورجال واعون بأهمية نبذ العنف وخاصة العنف الموجه ضد المرأة.	-نسبة الأزواج المنتظمين بالاجتماعات	الكنائس المحلية	ممول من تبرعات الأقباط		زيارات ميدانية - متابعة سجلات الحضور - صور - تسجيلات
	اجتماعات لرعاية السيدات في جميع الكنائس المحلية	٢٠١٥-٢٠٢٠	سيدات واعيات بمهارات التواصل الجيد مع الآخر سيدات واعيات بحقوقهن وواجباتهن سيدات واعيات بكيفية التنشئة السوية لأطفالهن مما يقي المجتمع من العنف مستقبلا	-نسبة السيدات المواظبات على حضور الاجتماعات. -نسبة السيدات المعنفات	الكنائس المحلية	ممول من تبرعات الأقباط	وجود نسبة عدم إنتظام – إنشغال المستهدفين فى مواسم معينة	زيارات ميدانية - متابعة سجلات الحضور - صور
	فصول التربية الكنسية(مدارس الأحد) لجميع المراحل (حضانة- جامعة)بجميع الكنائس المحلية	٢٠١٥-٢٠٢٠	أجيال سوية مقاومة للعنف	نسبة المنتظمين من الأطفال على حضور مدارس التربية الكنسية(مدارس الأحد)	الكنائس المحلية	ممول من تبرعات الأقباط	عدم الإنتظام	زيارات ميدانية - متابعة سجلات الحضور - صور
	وزارة الصحة والسكان							
١١	التعميم والإعلان عن الدليل الاسترشادي الطبي وتدريب الأطباء ومقدمي الخدمة عليه	٢٠١٥	أطباء ومقدمي الخدمة الصحية لديهم الوعي الكاف بالدليل الطبي	نسبة توافر الدليل في المنشآت الصحية التي تقدم خدمات مكافحة العنف ضد المرأة ونسبة الذين تم تدريبهم من مقدمى الخدمة	المجلس القومي للمرأة	١٥٠,٠٠٠	عدم وجود مخصصات مالية كافية	وضع مؤشرات لقياس تطبيق حقوق المرأة والطفل ضمن استمارة الإشراف (قرار رقم٦٠)
	تدريب الرائدات الريفيات (١٨٠٠٠ رائدة) على توصيل الرسائل الخاصة بحقوق المرأة والطفل	٢٠١٥ - ٢٠١٦	كوادر قادرة على توصيل الرسائل الخاصة بحقوق المرأة والطفل إلى الأسرة والمجتمع خاصة بالريف	نسبة الرائدات الريفيات المدربات القادارت على توصيل الرسائل الخاصة بحقوق المرأة والطفل من الإجمالي الكلي للرائدات	المجلس القومي للمرأة	٦٠٠,٠٠٠	عدم توافر الميزانيات	وضع نظام إشرافي على الرائدات الريفيات لقياس مدى قدرتهن على توصيل الرسائل من خلال مقابلات مع الأسرة وأفراد المجتمع

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب	الوقاية						

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي لحقوق الإنسان							
١٢	إعداد مجموعة من البرامج الإذاعية بهدف رفع مستوى وعى الرأى العام بقضايا حقوق الإنسان بصفة عامة، ومناهضة العنف والتمييز ضد المرأة بسبب الدين -المعتقد - العرق - العرف بصفة خاصة	٢٠١٥ -٢٠٢٠	مجموعة البرامج الإذاعية الموجهة التى تُبث عبر عدة محطات إذاعية	نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان . نشر صورة غير نمطية للتوعية بحقوق المرأة ومناهضة كافة أشكال العنف والتمييز والاستغلال ضدها. - تغيير الموروث الثقافي والاجتماعى الخاطئ تجاه المرأة.	اتحاد الإذاعة والتليفزيون، الإذاعات الرئيسية والاقليمية، وزارة الأوقاف، المجلس القومى للمرأة، منظمات المجتمع المدنى	يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان	. عدم تبنى وسائل الإعلام لقضايا حقوق الإنسان،ومنها مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة بشكل دائم.	التقارير، استطلاعات الرأى
	عقد خمسة لقاءات مع المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين لتنمية الوعى بحقوق الطفل ومناهضة العنف ضد الأطفال وذلك فى خمس مدارس ابتدائية بمحافظة سوهاج	٢٠١٥	٥ لقاءات × ١٥ مشارك من المدرسين والاخصائيين الاجتماعيين من كل مدرسة	رفع وعى المدرسين والاخصائيين الاجتماعيين بحقوق الطفل ومناهضة العنف ضد الأطفال.	وزارة التربية والتعليم	المجلس القومى لحقوق الإنسان بالتعاون مع اليونيسيف	عدم امكانية تغطية كافة المحافظات	تقرير عن كل لقاء، والاستبيانات
	عقد خمس دورات تدريبية لطلاب المدارس للتوعية بحقوق الطفل ومناهضة العنف ضد الأطفال، وذلك فى خمس مدارس إبتدائية بمحافظة سوهاج	٢٠١٥	٥ دورات × ٢٠ طالب فى كل دورة تدريبية	تنمية وعى الأطفال بحقوقهم وواجباتهم، وتلقى الشكاوى الخاصة بإنتهاكات حقوق الطفل، واستحداث آلية تتيح للأطفال تقديم الشكاوى بأنفسهم	وزارة التربية والتعليم	يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان بالتعاون مع اليونيسيف	عدم امكانية تغطية كافة المحافظات	التقارير الدورية، الشكاوى المقدمة
	تنظيم ورشة عمل حول مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة بسبب الدين - المعتقد- العرف - العرق	٢٠١٥-٢٠١٧	إعداد ورشة العمل بحضور عدد كافة الجهات المعنية والمنظمات المجتمع المدنى المعنية بحقوق المرأة	الخروج بمجموعة من التوصيات تساهم فى تنمية الوعى بحقوق المرأة ومناهضة العنف والتمييزضد المرأة	المجلس القومى للمرأة، منظمات المجتمع المدنى، الوزارات المعنية			التقرير والتوصيات

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي لحقوق الإنسان							
١٢	مراجعة مضمون الكتب المدرسية في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي بشعبه المختلفة العام والفني بما يتماشي مع مفاهيم وحقوق الإنسان المساواة – العدالة – الحرية – التسامح ،حقوق المرأة والطفل	٢٠١٥-٢٠٢٠	عدد الكتب الدراسية التى تم تعديلها - إدماج ثقافة حقوق الإنسان ومناهضة العنف والتمييز ضد المرأة فى المكون الدراسى بإسلوب بسيط يسهل على الطفل استيعابه.	استبدال القيم السلبية فى بعض المناهج الدراسية بقيم أخرى إيجابية.	وزارة التربية والتعليم	يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان		التقارير الدورية، استطلاعات الرأى، الاستبيانات
	تنظيم دورات تدريبية للشباب تحت ١٨ سنة للتوعية بحقوقهم وواجباتهم، ومناهضة العنف ضد المرأة والطفل	٢٠١٥ – ٢٠١٨	عدد الدورات التدريبية: دورة تدريبية كل شهر. - عدد المتدربين : ٢٥ متدرب فى كل دورة تدريبية	تنمية الوعى لدى الشباب بثقافة حقوق الإنسان ومناهضة العنف ضد المرأة والطفل	وزارة الشباب، وزارة التعليم العالى، الهيئة العامة للاستعلامات	يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان		التقارير الدورية، الاستبيانات، استطلاعات الرأى
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
١٣	تأهيل عدد ١٠٠ من الدعاه والدعيات تصحيح الخطاب الدينى الصحيح لحقوق المرأة	يناير ٢٠١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٥	وجود عدد ١٠٠ من الدعاه والدعيات لديهم القدره على توصيل المعلومات الدينة الصحية حول حقوق المرأة	مؤشر نوعى تبنى المستهدفين حقوق المرأة من منظور دينى صحيح - مؤشر كمى - وجود عدد ٥٠٠ لقاء توعية	المجلس القومى للمرأة وزارة الأوقاف	٢٠٠،٠٠٠	عدم ورود موافقات وزارة التضامن	تقارير شهرية وتقرير كل ٦ شهور
	تنفيذ لقاءات توعية حول العنف ضد المرأة من منظور الخطاب الدينى الصحيح	يوليو٢٠١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٦	وجو د عدد ١١٠٠ مستفيد تم توعيتهم بالمفاهيم الدينية الصحيحة التى تحرم العنف ضد المرأة	مؤشر كمى : وجود عدد ١١٠٠ مستفيد تم توعيتهم بالمفاهيم الدينية الصحيحة مؤشر كيفى : استطلاع رأى الحضور بمدى تأثير التوعية علية	المجلس القومى للمرأة وزارة الأوقاف	٩٠،٠٠٠	عدم وجود تمويل	تقارير شهرية وتقرير كل ٦ شهور

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب	الوقاية						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومى للطفولة والأمومة							
١٤	دورات تدريبية للموجهين والمدرسين والأخصائيين الاجتماعيين بوزارة التربية والتعليم لمناهضة العنف في المدارس (اقترحت وزارة التربية والتعليم دمج هذا النشاط مع النشاط الخاص بتأهيل الأخصائيين الاجتماعيين وتدريبهم على الصحة النفسية الخاصة بوزارة التربية والتعليم وذلك لتوحيد جهود كافة الجهات)	٢٠١٥-٢٠١٦	وجود مدرسين وأخصائيين مدربين على مواجهة العنف فى المدارس. زيادة وعي المتدربين.	عدد الدورات التدريبية التي تمت عدد المتدربين من كل فئة.	وزارة التربية والتعليم	١،٥٠٠،٠٠٠		عدد الدورات التى تمت / المستهدف X ١٠٠ عدد المتدربين / المستهدف X ١٠٠ اختبار قبلي وبعدى للوقوف على معدل زيادة الوعى
	ورش عمل للقيادات الطبيعية لرفع الوعي بأهمية التعليم المجتمعي بمراكز المحافظات المستهدفة	٢٠١٥-٢٠١٦	قيادات طبيعية مدربين على أهمية التعليم المجتمعي ودوره في خفض الفجوة النوعية في التعليم الأساسي	عدد ورش العمل التي تمت عدد المشاركين	الجمعيات الأهلية	٢٠٠،٠٠٠		عدد الورش التى تمت / المستهدف X ١٠٠ عدد المشاركين / المستهدف X ١٠٠
	ندوات لسيدات المنازل بمراكز المحافظات المستهدفة لرفع الوعي بأهمية التعليم المجتمعي.	٢٠١٥-٢٠١٦	سيدات لديهم معرفة بفكرة التعليم المجتمعي.	عدد السيدات المشاركين	الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم	٣٢٠،٠٠٠		عدد المشاركين / المستهدف X ١٠٠
	إعادة تكوين وتفعيل لجان التعليم التطوعية داخل المحافظات للقيام بدور في مجابهة العنف ضد الفتيات والأمهات (اقترحت وزارة التربية والتعليم بان يتم الغاؤه لانه لا يوجد لجان تطوعية تخص وزارة التربية والتعليم)	٢٠١٥-٢٠١٦	تكوين لجان التعليم التطوعية بمواقع المدارس المجتمعية بنسبة ٢٥٪	عدد اللجان التطوعية التي تم تشكيلها بمواقع المدارس المجتمعية	وزارة التربية والتعليم	٢٥٠،٠٠٠		

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الوقاية
الهدف الفرعي:	١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومى للطفولة والأمومة							
١٤	عقد ندوات للأطفال بالمدارس (ترى وزارة التربية والتعليم أن هذا النشاط مكرر بالانشطة الخاصة بالوزارة)	٢٠١٥-٢٠١٦	رفع وعي التلاميذ بحقوقهم وواجباتهم وآليات المساندة التي يمكنهم اللجوء إليها عند الحاجة.	عدد الندوات التي تمت لأطفال المدارس عدد الأطفال الذين تم رفع وعيهم بحقوق الطفل	وزارة التربية والتعليم	٣٨٠,٠٠٠		عدد الندوات / المستهدف X ١٠٠ عدد الأطفال / المستهدف X ١٠٠ تقسيم الأطفال طبقاً للمستوي التعليمي وعمل أختبارات قبلية وبعدية مناسبة لكل مرحلة تعليمية
	دورات تدريبية حول جرائم الإتجار بالبشر – جرائم العنف ضد المرأة للعاملين بوزارة بالداخلية ووزارة العدل والنيابة العامة.	٢٠١٥-٢٠٢٠	وجود عدد من العاملين بوزارة الداخلية ووزارة العدل والنيابة مدربين على جرائم الاتجار بالبشر	عدد الدورات التدريبية التي تم تنظيمها عدد العاملين بالداخلية والنيابة الذين تم رفع كفائتهم في جرائم العنف	وزارة الداخلية ووزارة العدل النيابة العامة	٨٠٠,٠٠٠		عدد الدورات التي تمت / المستهدف X ١٠٠ عدد المتدربين / المستهدف X ١٠٠ أختبار قبلي وبعدي
	ورش عمل لرفع وعي أفراد المجتمع الأهلى والمسئولين الحكوميين والعاملين بالجمعيات الأهلية بأهمية الإبلاغ عن حالات العنف والتحرش والإعتداء الجنسي	٢٠١٥-٢٠١٦	وجود عدد من افراد المجتمع والمسئولين الحكوميين والعاملين بالجمعيات الأهلية على إدراك ومعرفة تامه بأهمية الابلاغ عن حالات العنف.	عدد ورش العمل عدد المشاركين عدد الفئات المشاركة وتصنيفها	الوزارات المختلفة الجمعيات الأهلية	٣٢٠,٠٠٠		عدد الورش التي تمت / المستهدف X ١٠٠ عدد المشاركين / المستهدف X ١٠٠ تقارير شهرية عن حالات العنف التي تم الإبلاغ عنها.
	عقد لقاءات مع الأطفال في المحافظات المختلفة للتعريف بحقوق الطفل	٢٠١٥-٢٠١٦	رفع وعي التلاميذ بحقوقهم وواجباتهم واليات المساندة التي يمكنهم اللجوء اليها عند الحاجة	عدد اللقاءات التي تم عقدها مع الأطفال عدد الأطفال الذين تم رفع وعيهم	وزارة التربية والتعليم الإدارات التعليمية وزارة الثقافة	٣٦٠,٠٠٠		إختبار قبلي وبعدي – مقابلة الأطفال بصفة دورية.

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الوقاية
الهدف الفرعي:	١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)							
	تدريب وتأهيل الأخصائيات / الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس لتوعية الطلبة والطالبات عن كافة أشكال العنف ضد الفتاه وكيفية مواجهته (تقترح وزارة التربية والتعليم دمج هذا النشاط مع أنشطة التربية والتعليم)	عامين	توافر كوادر مدربة من الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس قادرين على توعية الفتيات وتأهيلهن للتصدي لكافة أشكال العنف القائم على أساس النوع	عدد الأخصائيين الاجتماعيين الذين تم تدريبهم عدد المدارس التي يتوافر بها أخصائيين اجتماعيين لديهم القدرة على توعية الفتيات للتصدي للعنف الأخصائيين الاجتماعيين بالمدارس لديهم القدرة على توعية الفتيات للتصدي لكافة أشكال العنف	وزارة التربية والتعليم - جهة مانحة	٦٠٠,٠٠٠	عدم المقدرة على التعاون مع وزارة التربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم ترحب بأى تعاون مع أى جهة)	وضع مؤشرات لقياس النتائج المخططة من التدريب تصميم نظام متابعة بالإدارات التعليمية لمتابعة توعية الطالبات بالمدارس
١٥	تصميم مواد / وسائل توعية متنوعة ومناسبة لتوعية الأطفال عن العنف ضد المرأة وكيفية مكافحته مع نشره على مستوى جميع الجهات المشاركة فى الخطة ومنها وزارة التربية والتعليم (تقترح وزارة التربية والتعليم ضم الأنشطة ذات طابع واحد تحت نشاط واحد بمعرفة المجلس القومى للمرأة لتوحيد الجهود)	عام	مواد / وسائل توعية متنوعة ومناسبة لتوعية الأطفال عن العنف ضد المرأة وكيفية مكافحته	عدد مواد / وسائل التوعية التي تم تصميمها	وزارة الثقافة - جهة مانحة	٤٠٠,٠٠٠	لا يوجد	
	تدريب وتأهيل الكوادر من الجهات التي لها تعامل مباشر مع الأطفال من جمعيات/ مراكز/ مدارس لتوعية الأطفال لمواجهة العنف ضد المرأة باستخدام مواد ووسائل التوعية التي تم تصميمها	عامين	توافر كوادر مدربة لتوعية الأطفال لمواجهة العنف ضد المرأة باستخدام مواد ووسائل التوعية التي تم تصميمها	عدد الكوادر التي تم تدريبها مدى قدرة الكوادر التي تم تدريبها على توعية الأطفال باستخدام وسائل/مواد التوعية التي تم تصميمها	وزارة التربية والتعليم، الجمعيات الأهلية – جهة مانحة	٥٠٠,٠٠٠	لا يوجد	وضع نظام متابعة بمؤشرات قابلة القياس

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ١- تنمية الوعى العام وتصحيح الخطاب الديني وتغيير الثقافة الشعبية من خلال برامج التوعية والتعليم والتدريب						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)							
	وضع وتنفيذ برامج توعية مجتمعية حول العنف ضد المرأة واثاره على الفرد والأسرة والمجتمع	٥ أعوام	زيادة وعى المجتمع حول العنف ضد المرأة وأثاره على الفرد والأسرة والمجتمع	مدى وعى أفراد المجتمع بالعنف ضد المرأة عدد برامج التوعية التي تم تنفيذها	المجلس القومي للمرأة - جهة مانحة	٤٠٠,٠٠٠	العادات والتقاليد التي تسيطر على المجتمع	وضع نظام متابعة بمؤشرات قابلة القياس
	تعزيز دور وسائل الإعلام في ترويج الصورة غير النمطية للمرأة ومناهضة العنف ضد المرأة ووضع خطة إعلامية شاملة	٣ أعوام	توافر خطة إعلامية لمناهضة العنف ضد المرأة	خطة إعلامية متوفرة	قطاع الإعلام، المجلس القومي للمرأة - جهة مانحة	٢٠٠,٠٠٠	عدم وضع قضايا المرأة على الخريطة الإعلامية	
١٥	تفعيل دور رجال الدين وتعزيز قدراتهم المهنية فيما يتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة من خلال ورشة توعية وبرامج تدريبية	عامين	رجال الدين أصبح لديهم القدرة المهنية لتوعية المجتمع لمناهضة العنف ضد المرأة	عدد رجال الدين الذين تم تأهيلهم خطط وزارة الأوقاف لمناهضة العنف ضد المرأة مدى قدرة رجال الدين على توعية المجتمع لمناهضة العنف ضد المرأة	وزارة الأوقاف - جهة مانحة	٤٠٠,٠٠٠	العادات والتقاليد التي تسيطر على المجتمع	وضع نظام متابعة بمؤشرات قابلة القياس
	تدريب الإعلاميين حول آليات مناهضة العنف ضد المرأة	عامين	أصبح لدى الإعلاميين القدرة والمهارة على مناهضة العنف ضد المرأة		قطاع الإعلام - جهة مانحة	٣٠٠,٠٠٠	عدم وضع قضايا المرأة على الخريطة الإعلامية	وضع نظام متابعة بمؤشرات قابلة القياس
	تصميم وتنفيذ برامج تعريفية حول الخدمات المتوفرة للعنف ضد المرأة	عامين	توافر برامج تعريفية حول الخدمات المتوفرة للعنف ضد المرأة		المجلس القومى للمرأة - جهة مانحة	٢٥٠,٠٠٠	العادات والتقاليد التي تسيطر على المجتمع	وضع نظام متابعة بمؤشرات قابلة القياس

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ٢- تحليل الظاهرة من الجانب الأجتماعي والإقتصادى لوضع برامج وخطط التعامل مع أصل وجذور المشكلة وتمكين المرأة من تجنب العنف		الوقاية					
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الشباب							
١	إجراء دراسة وطنية حول مدى انتشار العنف والتكلفة الاقتصادية الناجمة عنه لعدد ٢٢ ألف أسرة	٢٠١٥-٢٠١٦	دراسة وطنية حول العنف	- الدراسة الوطنية - عدد الأسر المغطاة بالدراسة	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - UNFPA	٢٫٥٠٠٫٠٠٠		تقارير شهرية وربع سنوية وسنوية
	إجراء دراسات وبحوث ميدانية لتقييم تأثير تنفيذ استراتيجية العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠٢٠	دراسات دورية	- عدد الدراسات - الموضوعات التي تشملها الدراسات	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	٣٫٠٠٠٫٠٠٠		نتائج الدراسات وارتباطها بتنفيذ أهداف الاستراتيجية
	وزارة الداخلية							
٢	التنسيق مع مركز بحوث الشرطة لتحليل الظاهرة بالتعاون مع المؤسسات المعنية بالدولة (الحكومية وغير الحكومية)	٢٠١٥-٢٠١٦	دراسة حول أسباب العنف ضد المرأة	- الانتهاء من دراسة علمية موثقة - توصيات حول سبل التغلب على الظاهرة	المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية		صعوبة الحصول على بيانات حول بعض صور العنف كزواج القاصرات	رصد نتائج الدراسة مع الواقع الفعلي من خلال حالات البلاغ
	دراسة وضع آلية لحصر كافة البيانات الخاصة بوقائع العنف ضد المرأة والأحكام الصادرة فيها إحصائياً لرصد أهم أسبابها المؤدية للعنف إتجاهها وإفراغ ذلك ضمن منظومة الأداء الأمنى لتوقى الأسباب المؤدية للعنف	٢٠١٥	قاعدة بيانات موحدة تعكس الواقع الفعلي لصور العنف ضد المرأة	حصر كافة صور العنف على مستوى الجمهورية	وزارة العدل المجلس القومي للمرأة المجلس القومي للطفولة والأمومة منظمات المجتمع المدني		عدم الإبلاغ عن جميع الوقائع	من خلال المنظومة القانونية والفنية الخاصة بذلك

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٢- تحليل الظاهرة من الجانب الأجتماعي والإقتصادى لوضع برامج وخطط التعامل مع أصل وجذور المشكلة وتمكين المرأة من تجنب العنف						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التربية والتعليم							
	إجراء ابحاث عن ظاهرة التحرش الجنسي وباقي أنواع العنف الممارس ضد المرأة والفتاة والتلميذة/والتلميذ والطفلة/ والطفل وآليات مواجهتها وذلك بمعرفة الطلاب/التلاميذ ومن قبل الخبراء والمراكز البحثية التابعة لوزارة التربية والتعليم وذلك بإشراك التلاميذ فى هذه البحوث عن طريق عملهم لأبحاث تخص ظاهرة العنف الأسرى	٢٠١٦/٢٠١٥ ٢٠٢٠/٢٠١٩	أبحاث مختلفة بخصوص أنواع العنف المختلفة ضد المرأة بشكل عام وضد التلميذة / الطالبة / الطفلة بشكل خاص	- عدد الأبحاث المنفذة التي تم إجراؤها - زيادة الوعي بقضايا العنف التي تمارس ضد المرأة/الفتاة/ الطالبة/التلميذة وكيفية مواجهتها والحد منها	المجلس القومي للمرأة لتقديم الدعم الفنى	من ميزانية المراكز البحثية التابعة للوزارة	عدم التطبيق الفعال أو عدم أخذ الموضوع بجدية	متابعة دورية لعينات عشوائية من المدارس واخذ رأى العاملين بالتعليم والتلاميذ عن طريق استمارة او استبيان تحليل الأبحاث التي تمت من قبل المراكز البحثية المتخصصة وغيرها
٣	التوسع في وجود فصول للأطفال في ظروف صعبة مع عمل مناهج خاصة بهذه الفئة وهي عبارة عن موديولات صغيرة تحتوى على بعض المعارف البسيطة من خلال تشجيع الجمعيات على فتح فصول للأطفال حيث أن عدد الجمعيات التي تعمل تحت إشراف الوزارة ٣٠ جمعية فقط على مستوى الجمهورية في ١٠ محافظات وذلك سوف يتم بمساعدة وزارة الداخلية بزيادة ٢٠ جمعية سنوياً تعمل في هذا المجال لتصل بحلول ٢٠٢٠ إلى ١٣٠ جمعية بالـ٢٧ محافظة	٢٠١٦/٢٠١٥ ٢٠٢٠/٢٠١٩	التقليل من عدد الأطفال في ظروف صعبة	زيادة أعداد الجمعيات الداعمة لهذا المشروع والتوسع في باقي المحافظات	وزارة التضامن الاجتماعي وزارة الداخلية المجتمع المحلى	تتكفل الجمعيات بالتكلفة الخاصة بإنشاء الفصول	عدم وجود حصر دقيق لأعداد الأطفال	متابعة من خلال وزارة التضامن الاجتماعى بالتعاون مع التربية والتعليم

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة						
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ٢- تحليل الظاهرة من الجانب الأجتماعي والإقتصادى لوضع برامج وخطط التعامل مع أصل وجذور المشكلة وتمكين المرأة من تجنب العنف	الوقاية					

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للمرأة							
٤	دورات تدريبيه فى مجال الصحة الإنجابية وصحة المراهقات	طوال العام لمدة ٣ سنوات تنفذ الدورة الواحدة في ثلاث أيام	- توعية الفتيات بالتغيرات الفسيولوجية والنفسية فى مرحلة المراهقة - توجيه بعض النصائح الطبية التى يجب إتباعها فى هذه المرحلة - التوعية بخطورة الزواج المبكر - العمل على الحد من ظاهرة ختان الإناث	- مشاركة عدد الإناث ٢٧٠٠ فتاة. -ذى الاحتياجات الخاصة ٣٠٠	وزارة العدل ووزارة الصحة والجمعيات الأهلية والمجلس القومى للمرأة	٣٣٨،٨٠٠ سنويا		اختبار قبلى وبعدى للتعرف على مدى تغير المعلومات والحصول على المعلومة الصحيحة
٤	دورات لا للعنف ضد المرأة	تنفذ الدورة على يومين لعدد ٢٧ محافظة مدة التنفيذ ثلاث سنوات	- مساعدة الفتيات لممارسة حقوقها في مواجهة العنف - تغير الموروث الثقافي المناهض لحقوق المرأة - تنفيذ مسابقة في رسومات التي تعبر من خلالها الفتيات على أشكال العنف إلى تتعرض لها	٣٥٠٠ فتاة من عضوات اندية الفتاة	جمعية المرشدات المصرية وزارة الأوقاف	٢٨٨،٨٠٠ سنوياً		- مدى الاقبال على الدورات من الفتيات - كسر حاجز الصمت في التعبير عن المواقف التي تحدث للفتيات من خلال المجموعات - تقيم متابع الدورة
	وزارة الصحة والسكان							
٥	إنشاء نظام صحي لرصد حالات العنف ضد المرأة - تصميم برنامج اليكترونى	خلال ٢٠١٥	وجود نظام صحي لجمع البيانات عن العنف ضد المرأة وتحليلها لإتخاذ الإجراءات المناسبة	نسبة حالات العنف ضد المرأة التي تم عمل رصد لها	المجلس القومي للمرأة	٢٠٠،٠٠٠	رفض بعض المعنفات الإدلاء بالبيانات	استخراج تقارير شهرية / ربع سنوية / نصف سنوية / سنوية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٢- تحليل الظاهرة من الجانب الأجتماعي والإقتصادى لوضع برامج وخطط التعامل مع أصل وجذور المشكلة وتمكين المرأة من تجنب العنف						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي لحقوق الإنسان							
٦	إعداد تقرير سنوى يتناول رصد وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ومن ضمنها انتهاكات حقوق المرأة والطفل.	عمل سنوى	إصدار تقرير سنوى عن حالة حقوق الإنسان فى مصر ونشاط المجلس.	رصد وتوثيق وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ومن ضمنها انتهاكات حقوق المرأة والطفل،نسبة الانتهاكات. - تقديم المقترحات والتوصيات فى هذا الصدد إلى الجهات المختصة.	المجلس القومى للمرأة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الهيئة العامة للاستعلامات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان	عدم توافر البيانات والمعلومات والاحصاءات. - إمكانية عدم تفاعل أجهزة الدولة بالشكل الكافى مع التوصيات التى يطرحها المجلس.	التقارير الدورية، استطلاعات الرأى
	تنظيم ورشة عمل حول حقوق المرأة على هامش الملتقى السنوى للمجتمع المدنى تحت عنوان المواطنة وحقوق الإنسان	يناير – ٢٠١٥	تقديم المقترحات والتوصيات فى هذا الصدد إلى الجهات المختصة.		منظمات المجتمع المدنى المعنية بحقوق المرأة	يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان	امكانية عدم تفاعل أجهزة الدولة بالشكل الكافى مع التوصيات التى يطرحها المجلس	إعداد التقرير والتوصيات
	عقد مؤتمر دولى حول تعزيز حقوق النساء والفتيات في مناطق النزاعات المسلحة	٢٠١٥	تقديم المقترحات والتوصيات فى هذا الصدد إلى الجهات المختصة.		جامعة الدول العربية، الفرنكوفونية، اليونسكو	يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان بالتعاون مع الشركاء	امكانية عدم تفاعل أجهزة الدولة بالشكل الكافى مع التوصيات التى يطرحها المجلس	التقرير والتوصيات

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ٢- تحليل الظاهرة من الجانب الأجتماعي والإقتصادى لوضع برامج وخطط التعامل مع أصل وجذور المشكلة وتمكين المرأة من تجنب العنف	الوقاية						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي لحقوق الإنسان							
٥	تنظيم زيارات ميدانية لدور رعاية الأيتام	٢٠١٥ - ٢٠١٦	تفقد أحوال الأطفال الأيتام والتعرف على شكواهم والوقوف على طبيعة الخدمات المقدمة لهم،وتقديم التوصيات والمقترحات للجهات المعنية	ـ عدد الزيارات : ١٢ زيارة بموجب زيارة كل شهر ـ الشكاوى المقدمه		المجلس القومى لحقوق الإنسان بالتعاون مع اليونيسيف	ـ عدم إمكانية تغطية كافة محافظات الجمهورية. -خوف بعض الأطفال الإدلاء ببيانات ومعلومات عن تعرضهم للعنف.	التقارير، نتائج الزيارات
٦	استكمال الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية لرعاية الأحداث	٢٠١٥ - ٢٠١٦	ـ عدد الزيارات : ١٢ زيارة بموجب زيارة كل شهر ـ الشكاوى المقدمه	تفقد أحوال الأحداث والتعرف على شكواهم والوقوف على طبيعة الخدمات المقدمة لهم - إعداد تقرير مفصل عن أوضاعهم الاجتماعية والصحية -تقديم التوصيات والمقترحات للجهات المعنية		المجلس القومى لحقوق الإنسان بالتعاون مع اليونيسيف	عدم إمكانية تغطية كافة محافظات الجمهورية،وخوف بعض الأطفال الإدلاء ببيانات ومعلومات عن تعرضهم للعنف	إعداد التقارير، نتائج الزيارات
٧	استكمال الزيارات الميدانية لدور رعاية كبار السن (المسنات - المسنين)	٢٠١٥	عدد الزيارات، الشكاوى المقدمه	التعرف على طبيعة الخدمات الاجتماعية والصحية المقدمه لتلك الفئة وتلقى الشكاوى	منظمات المجتمع المدنى المعنية بحقوق كبار السن	المجلس القومى لحقوق الإنسان	عدم إمكانية تغطية كافة محافظات الجمهورية	التقاريرالدورية، نتائج الزيارات
٨	تنظيم الزيارات الميدانية للسجون بهدف تفقد أحوال السجناء والسجينات	عمل بصورة دورية	عدد الزيارات : ١٢ زيارة بموجب زيارة كل شهر . الشكاوى المقدمه	التعرف على شكواهم والخدمات المقدمة لهم. وإعداد تقرير عن أوضاعهم الاجتماعية والصحية، وتقديم التوصيات والمقترحات للجهات المعنية		يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان	عدم إمكانية تنظيم زيارات مفاجئة بدون الحصول على إذن مسبق من النيابة العامة أو وزارة الداخلية	التقارير الدورية، نتائج الزيارات

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٢- تحليل الظاهرة من الجانب الأجتماعي والإقتصادى لوضع برامج وخطط التعامل مع أصل وجذور المشكلة وتمكين المرأة من تجنب العنف						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
المجلس القومي لحقوق الإنسان								
	تنظيم ورشة عمل لعرض نتائج الدراسة	٢٠١٨	تقديم نتائج الدراسة وتقديم المقترحات والتوصيات فى هذا الصدد إلى الجهات المختصة.		المجلس القومى للمرأة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الهيئة العامة للاستعلامات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء			التقرير والتوصيات
٦	إعداد دراسة تتناول الأبعاد النفسية والاجتماعية والجنائية المترتبة على تعرض النساء للعنف والتمييز بسبب الدين - المعتقد - العرف - العرق	٢٠١٥-٢٠١٧	إعداد دراسة وطنية	عرض نتائج الدراسة وتقديم المقترحات والتوصيات فى هذا الصدد إلى الجهات المختصة.	المجلس القومى للمرأة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الهيئة العامة للاستعلامات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء		عدم توافر البيانات والمعلومات والاحصاءات المتعلقة بقضايا العنف والتمييز ضد المرأة. - ورفض بعض المعنفات الإدلاء بالبيانات	التقارير الدورية، استطلاعات الرأى
	تنظيم ورشة عمل لعرض نتائج الزيارات الميدانية لدور رعاية كبار السن، ودراسة مدى جدوى إنشاء مجلس قومى لكبار السن،أوالاكتفاء بتطوير المؤسسات المعنية القائمة بالفعل	٢٠١٥	عرض نتائج الدراسة وتقديم المقترحات والتوصيات فى هذا الصدد إلى الجهات المختصة.		منظمات المجتمع المدنى المعنية بحقوق كبار السن، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية	يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان	إمكانية عدم تفاعل أجهزة الدولة بالشكل الكافى مع التوصيات التى يطرحها المجلس	إعداد التقرير والتوصيات

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٢- تحليل الظاهرة من الجانب الأجتماعي والإقتصادى لوضع برامج وخطط التعامل مع أصل وجذور المشكلة وتمكين المرأة من تجنب العنف						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)							
٧	تصميم وتنفيذ برامج وأنشطة لإشراك الرجال في مناهضة العنف ضد المرأة	٣ أعوام	مشاركة الرجال في مناهضة العنف ضد المرأة من خلال برامج وأنشطة مختلفة	عدد البرامج التي تم تصميمها لإشراك الرجال مدى قدرة الرجال المشاركة في هذه البرامج على مناهضة العنف ضد المرأة مدى فاعلية مشاركة الرجال في مناهضة العنف ضد المرأة	المجلس القومي للمرأة – جهة مانحة	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	العادات والتقاليد التي تسيطر على المجتمع	وضع نظام متابعة بمؤشرات قابلة القياس
	إعداد دراسات استقصائية في مجال الجريمة تتعلق بطبيعة العنف ضد المرأة ومداه	٣ أعوام	دراسات استقصائية في مجال الجريمة تتعلق بطبيعة العنف ضد المرأة ومداه	عدد الدراسات التي تم إعدادها	المجلس القومي للمرأة – جهة مانحة	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لايوجد	من خلال إعداد قاعدة بيانات
	رصد معدلات العنف ضد المرأة، ومعدلات اعتقال المجرمين وتبرئتهم، وملاحقتهم قانونياً، والبت في الدعاوى المقامة ضدهم، وإصدار تقارير سنوية عن ذلك؛	مستمر	تقارير حول معدلات العنف ضد المرأة، ومعدلات اعتقال المجرمين وتبرئتهم، وملاحقتهم قانونياً، والبت في الدعاوى المقامة ضدهم،	عدد التقارير التي تم إصدارها	وزارة العدل وزارة الداخلية - جهة مانحة	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	روتين الإجراءات التنفيذية	وضع نظام رصد ومتابعة
	تقييم مدى كفاءة نظام العدالة الجنائية وفعاليتها في تلبية احتياجات النساء اللائي يتعرضن للعنف	مستمر	تقارير حول مدى كفاءة نظام العدالة الجنائية وفعاليتها في تلبية احتياجات النساء	عدد التقارير التي تم إصدارها	وزارة العدل – جهة مانحة	٢٥٠,٠٠٠	لايوجد	ردود أفعال المتعاملين مع الهيئات القضائية والمحاكم – أعداد البلاغات والشكاوى بمكاتب التفتيش

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٣- مراجعة وتنقيح القوانين والسياسات والممارسات التي تحض على العنف ضد المرأة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للمرأة							
١	إجراء دراسة حول مضمون المناهج الدراسية للمرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية ووضع مقترحات لتضمين قضايا المرأة والعنف	٢٠١٥-٢٠١٦	مقترح بالتطوير المطلوب بالمناهج الدراسية	- تشكيل اللجنة المعنية بوضع الدراسة - المناهج الدراسية التي تم تحليلها	وزارة التربية والتعليم	٢٠,٠٠٠		تشكيل اللجنة ومخرجاتها
	إجراء دراسة حول كافة القوانين الوطنية لتحديد أوجه القصور في تناول قضايا العنف واقتراح تعديلات تشريعية	٢٠١٥-٢٠١٦	مقترح بالتعديلات التشريعية اللازمة لمكافحة العنف	- عدد القوانين التي تمت دراستها - مقترح التعديلات التشريعية	وزارة العدل	١٠,٠٠٠		تقارير اللجنة التشريعية بالمجلس
	ورش عمل مع المعنيين بوزارة العدل والداخلية والصحة والتضامن	٢٠١٥-٢٠٢٠	مقترحات بتطوير أداء العاملين بالجهات المعنية	- نسبة المشاركين في الورش - عدد الاجتماعات / المشروعات المشتركة / المراسلات	الجهات المعنية	٢٠٠,٠٠٠		اللجنة التنسيقية المعنية بمتابعة الاستراتيجية
	تحليل وتقييم المناهج الدراسية بالأزهر وتحديد الموضوعات التي تتعارض وحقوق المرأة	٢٠١٥-٢٠١٦	دراسة تحليلية عن مضمون المناهج الدراسية للأزهر	- مشاركة الأزهر الشريف في عملية التقييم - المناهج الدراسية التي سيتم تطويرها	الأزهر الشريف	٢٠,٠٠٠		تقارير اللجنة المعنية بالتحليل

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٣- مراجعة وتنقيح القوانين والسياسات والممارسات التي تحض على العنف ضد المرأة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الداخلية							
٢	مقترح بتجريم الشريك في جرائم الدعارة والبغاء	٢٠١٥-٢٠١٦	مقترح مادة قانونية تجرم الشريك في جرائم الدعارة والبغاء	المواد التي تم اقتراحها طرح المقترح على الجهات المعنية	وزارة العدل المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية		طول فترة الاجراءات التشريعية لإدخال التعديلات المقترحة	قياسات الرأي العام
	إعادة النظر في النصوص المتعلقة بزنى الزوجين	٢٠١٥-٢٠١٦	أوراق عمل حول التعديلات المطلوبة	- الخروج بمقترح تعديل للنصوص				قطاع حقوق الإنسان
	مبادرة المحاميات المصريات							
٣	عمل مرصد قانونى لاوضاع النساء التشريعية وما يحتاج لتعديلات قانونية للتوافق مع دستور ٢٠١٤	خمس سنوات	نساء واعيات بحقوقهن القانونية ويعمل على الضغط من اجل تعديلات قانونية لتطبيق الدستور وما ورد به من حقوق قانونية		قيد البحث للتعاون		عدم توافر تمويلات كافيه لتعميم ونشر التدريبات بمحافظات اخرى	وضع نظام تقييم بمتابعة بمؤشرات قابلة القياس

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٣- مراجعة وتنقيح القوانين والسياسات والممارسات التي تحض على العنف ضد المرأة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التربية والتعليم							
٤	تفعيل تنفيذ القرار الوزارى الخاص بحفظ النظام والانضباط داخل المدارس بعد وضع أحكام عامة للقرار	٢٠١٥-٢٠١٦ - ٢٠١٩-٢٠٢٠	الانضباط السلوكى لكل من الطالب والقائمين على العملية التعليمية بالمدرسة وتفعيل سياسة الحماية داخل المنظومة التعليمية	-انخفاض العنف بأنواعه بالمدارس المصرية - انخفاض عدد الشكاوى التي تم الابلاغ عنها	المجلس القومي للمرأة وزارة الداخلية المجتمع المحلى	ممول من قبل الوزارة	عدم التفعيل من قبل المنفذين بالمديريات والإدارات التعليمية وإدارة المدرسة	متابعة دورية للمدارس ورفع تقرير شهري/ربع سنوي من المدارس
٤	تقديم مقترح قانون لوزارة العدل أو مجلس النواب حول إصدار قانون صارم خاص بالمعلم/المعلمة يضمن عدم تعرضه بالإيذاء للتلميذ داخل المدرسة	٢٠١٥-٢٠١٦	معلم منضبط سلوكياً	- إصدار القانون -انخفاض عدد البلاغات والشكاوى والعقوبات التي تم تطبيقها على الخارجين عن القانون - التزام العاملين بقطاع التعليم قبل الجامعى بتطبيق القانون	وزارة العدل وزارة الداخلية المجتمع المحلى	لا يوجد تكلفة		عدم الالتزام بتطبيق القانون
٤	تقديم مقترح قانون لوزارة العدل أو مجلس النواب حول تعديل التشريعات الخاصة بالتعليم الإلزامي من خلال فرض عقوبة على ولى الأمر وفرض عقوبة على الجهة المنوطة بتنفيذ العقوبة إذا لم تنفذ	٢٠١٥-٢٠١٦	زيادة عدد الاستيعاب للطلاب	- انخفاض معدل التسرب - انخفاض نسب الغياب -انخفاض نسب الانقطاع	وزارة العدل- وزارة الداخلية	لا يوجد تكلفة	الحالة الاقتصادية التي تمنع ولى الأمر من إلحاق الطفل بالتعليم	رصد التغير في عدد التلاميذ/ الطلاب الملتحقين بالمدارس النظامية أو بمدارس الفرصة الثانية/المجتمع المختلفة

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الوقاية — الهدف الفرعي: ٣- مراجعة وتنقيح القوانين والسياسات والممارسات التي تحض على العنف ضد المرأة

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التعليم العالي							
٥	أنشطة مختلفة للتعريف بحقوق المرأة ونبذ العنف ضدها	٢٠١٥-٢٠٢٠	زيادة التوعية لدى الطلاب	انخفاض العنف بصفة عامة وضد المرأة بصفة خاصة.	وزارة الشباب والرياضة وزارة الثقافة المجلس القومي للمرأة وزارة الأوقاف وزارة الداخلية المجلس القومي لحقوق الإنسان وزارة العدل	٢٠٠,٠٠٠		
	إقامة وحدة تكافؤ الفرص بكل جامعة		معالجة كافة قضايا المرأة العمل على تقديم الحلول لكافة المشاكل التي تواجه المرأة . التعريف بالحقوق والواجبات.	المساهمة في حل مشاكل المرأة عدد المتعاملين مع الوحدة.	الجامعات المصرية المجلس القومي للمرأة وزارة العدل المجلس القومي لحقوق الإنسان	٧٥٠,٠٠٠		تقارير دورية ربع سنوية استطلاع الرأي
	وزارة السياحة							
٦	المتابعة والتعاون مع وزارة العدل لإقرار التعديل التشريعى المقدم من الوزارة حول قانون العقوبات الصادرة بالقانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧ (قانون التحرش الجنسي)		قانون التحرش الجنسى متضمنا تعديل المادتين المقترحتين من الوزارة	إصدار القانون	وزارة العدل	لا يوجد تكلفة	تأخر التعديل المقدم على القانون	عدد حالات التحرش بالسائحات تقارير إحصائية تحليلية حول حالات التحرش

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٣- مراجعة وتنقيح القوانين والسياسات والممارسات التي تحض على العنف ضد المرأة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة القوى العاملة والهجرة							
٧	تطبيق ما جاء بمواد دستور ٢٠١٤ فيما يتعلق بقضايا المرأة والفتاة	على مدى شهري لكل محافظة	تنفيذ مواد الدستور بفاعلية	ارتفاع نسبة التقليل من العنف الأسرى والمجتمعى فى جميع الأماكن داخل المنزل وخارجه	وزارة الداخلية وزارة العدل		عدم تفعيل وتطبيق مواد القوانين	بصفة مستمرة
	تعديل أحكام القوانين بما يتماشى مع مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة وتطبيق وتفعيل المواد القائمة عن طريق مفتشى العمل على مستوى مديريات القوى العاملة بالجمهورية	مستمر	التنفيذ الفعلى للقوانين	رفع المستوى الحقوقى				
	توعية المرأة بحقوقها وواجباتها وذلك فى أماكن العمل	مستمر						بصفة مستمرة طوال العام
	المجلس القومى لحقوق الإنسان							
٨	مراجعة كافة التشريعات القائمة والتوصية بتنقيتها مما يخالف أو يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان ومناهضة العنف والتمييز ضد المرأة. واقتراح التشريعات التى تهدف إلى دعم وحماية حقوق الإنسان	عمل مستمر بصورة دورية	إصدار تشريعات تتلائم مع المواثيق الدولية والدستور الجديد وتهدف إلى دعم وحماية حقوق الإنسان	عدد القوانين التى تم إصدارها	وزارة العدل	يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان	عدم وجود برلمان	إصدار القوانين

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة
المحور الرئيسي:	الوقاية
الهدف الفرعي: ٣- مراجعة وتنقيح القوانين والسياسات والممارسات التي تحض على العنف ضد المرأة	

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومى للأمومة والطفولة							
٩	دورات تدريبية تستهدف بناء قدرات القائمين على إنفاذ القانون من خلال التوعية بقانون الطفل رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ وقانون مكافحة الإتجار بالبشر	٢٠١٥-٢٠١٦	رفع كفاءة العاملين وإلمامهم بكافة القوانين الخاصة بجرائم العنف.	عدد الدورات التدريبية التي تم الانتهاء منها -عدد العاملين الذين تم رفع كفائتهم بالقوانين	وزارة العدل النيابة العامة	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	لا يوجد	عدد الدورات التى تمت / المستهدف X ١٠٠ عدد المتدربين / المستهدف X ١٠٠ إختبارات قبلية وبعدية
٩	تقديم المساعدة الاجتماعية والقانونية لعاملات المنازل، وتقديم مقترح لإدراجهم تحت مظلة قانون العمل	٢٠١٥-٢٠١٦	تحسين وضع عاملات المنازل والتصدي للإنتهاكات التي يتعرضون لها	عدد عاملات المنازل الذين تم ادراجهم تحت مظلة قانون العمل	الجمعيات الأهلية	١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	صعوبة حصر عدد العاملات فى المنازل وعدم وجود آلية لتتبعهم	تقارير شهرية عن الحالات التي تم مساعدتها ومتابعة وما وصلت إليه
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
١٠	مراجعة القوانين الخاصة بالعقوبات، وخاصة المادة الخاصة بالرأفة ومواد الزنا.	٢٠١٥	تعديل نصوص المواد	وجود نص جديد يمنع الاباحة ويساوى فى العقوبة بين الرجل والمرأة فى قضايا الزنا	المجلس القومي للمرأة - وزارة العدل	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد	تقارير حول المخرج من كل لقاء - وجود نص مبدئى
١٠	العمل على إصدار قانون يجرم العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٦	وجود قانون خاص بتجريم العنف ضد المرأة (مركز النديم)	تقديم مشروع القانون إلى مجلس الشعب واقراره	المجلس القومى للمرأة - وزارة العدل	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	عدم وجود تمويل طبيعة أعضاء مجلس النواب	حضور لقاءات المناقشات داخل مجلس النواب

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٤- تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام لنبذ ومكافحة العنف						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للمرأة							
	إنشاء خريطة إلكترونية تفاعلية للإبلاغ عن حالات العنف تتضمن خريطة الخدمات المتاحة على مستوى الجمهورية	٢٠١٥-٢٠١٦	خريطة إلكترونية لحالات العنف والخدمات المتاحة	- التغطية الجغرافية للخريطة - نسبة البلاغات على الخريطة - الخدمات المتاحة على الخريطة	وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة التضامن، وزارة الاتصالات - UNDP	٣٧٥،٠٠٠		مدى استحداث البيانات المتاحة على موقع الإنترنت
١	وضع استراتيجية اعلامية لمناهضة العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٦	استراتيجية إعلامية	- الاستراتيجية الإعلامية - مدى تغطية الاستراتيجية لوسائل الإعلام	المجلس الأعلى للإعلام والمجلس الأعلى للصحافة والهيئة العامة للاستعلامات - UNDP	المجلس الأعلى للإعلام والمجلس الأعلى للصحافة والهيئة العامة للاستعلامات UNDP	١٠٨،٧٥٠	لجنة للمتابعة والتقييم من الجهات المعنية، واستطلاع آراء، المقابلة الشخصية، المتابعة الدائمة
	تصميم حملة إعلامية لمناهضة العنف	٢٠١٥-٢٠١٧	حملة إعلامية لمناهضة العنف	- خطة للحملة - وسائل الإعلام المشاركة	المجلس الأعلى للإعلام والمجلس الأعلى للصحافة - UNDP- UN Women	المجلس الأعلى للإعلام والمجلس الأعلى للصحافة UNDP- UN Women	٣٧٥،٠٠٠	لجنة للمتابعة والتقييم مشكلة مع الجهات المعنية، متابعة وسائل الإعلام ومدى تغطيتها لموضوعات العنف

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٤- تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام لنبذ ومكافحة العنف						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للمرأة							
	نشر وتعميم رسائل إعلامية إيجابية من الناجيات حول أفضل الممارسات في مجال مكافحة العنف	٢٠١٥-٢٠١٧	رسائل إعلامية من الناجيات	- عدد الرسائل التي غطتها وسائل الإعلام - نسبة المشاهدة ورأي المجتمع	المجلس الأعلى للإعلام UNDP	٧٥٫٠٠٠		لجنة للمتابعة والتقييم من الجهات المعنية، لمتابعة التنفيذ
١	برامج تدريب الإعلاميين والصحفيين وكتاب الدراما	٢٠١٥-٢٠٢٠	مواد إعلامية لمناهضة العنف ضد المرأة	عدد البرامج الإعلامية التي تتناول القضية عدد الأعمال الدرامية لمناهضة العنف	المجلس الأعلى للإعلام المجلس الأعلى للصحافة UNDP	١٫٠٠٠٫٠٠٠		تقرير رصد إعلامي دوري
	الإعلان عن مسابقة لأفضل الأعمال الفنية التي تتناول قضايا العنف	٢٠١٥-٢١٠٧	أعمال درامية تتناول قضايا العنف	- الإعلان عن المسابقة - عدد الأعمال الفنية المتقدمة للمسابقة	UNDP	٣٧٫٥٠٠		نتائج المسابقة

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الوقاية
الهدف الفرعي:	٤- تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام لنبذ ومكافحة العنف

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الداخلية							
٢	ربط الكاميرات بالميادين والشوارع الرئيسية وأماكن التجمعات والاجتفالات العامة بقطاع حقوق الإنسان والأقسام الخاصة لمكافحة العنف ضد المرأة	غير محدد	مراقبة وضبط ما تتعرض له الفتيات والسيدات من انتهاكات أثناء الزحام وقرائن مادية لوقائع العنف	- نسبة التغطية بمناطق محددة - الأدلة التي تم الحصول عليها				القطاع الفني بالوزارة
	وزارة التعليم العالي							
٣	التوعية عبر الموقع الإلكتروني للوزارة	٢٠١٥-٢٠٢٠	عاملين بالوزارة وبالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الخاصة واعيين بقضية العنف ضد المرأة وسبل مواجهتها	انخفاض العنف بصفة عامة وضد المرأة بصفة خاصة. عدد متلقي الخدمة	وزارة الشباب والرياضة وزارة الثقافة المجلس القومي للمرأة وزارة الأوقاف وزارة الداخلية المجلس القومي لحقوق الإنسان وزارة العدل	١٠٠,٠٠٠		متابعة استطلاع الرأي
	النشرة الدورية لوحدة المعلومات بالوزارة		العاملين والطلاب بالجامعات المصرية كافة الوزارات والجهات	عدد النشرات الصادرة البيانات الخاصة بمنع كافة أشكال العنف ضد المرأة	المجلس القومي للمرأة وزارة الشباب وزارة الثقافة وزارة الأوقاف وزارة الاتصالات	٢٠٠,٠٠٠		متابعة دورية استطلاع الرأي

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ٤- تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام لنبذ ومكافحة العنف	الوقاية						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الثقافة							
٤	مسابقات بحثية تتضمن مفاهيم تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام للقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	توصيات ونتائج للجهات المعنية	الانتهاء من دراسة علمية موثقة	وزارات التربية والتعليم والشباب والرياضة والتعليم العالي والتنمية المحلية	١٠٠،٠٠٠		مراجعة التوصيات الصادرة و إدراج الدراسة ضمن الخطة السنوية للجهات المختصة
	منتدى للمرأة يناقش تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام، والقضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	أوراق عمل حول التعديلات المطلوبة للقوانين والسياسات والممارسات التي تناهض العنف ضد المرأة	توعية النساء بالقوانين وتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية وسرعة الإنجاز	المجلس القومي للمرأة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ووزارة العدل	١٠٠،٠٠٠		مراجعة التوصيات الصادرة وإدراج المخرجات ضمن الخطة السنوية للجهات المختصة
	وزارة الشباب والرياضة							
٥	دورات تعليم الخطوات البسيطة لتعلم الحاسب الآلى	سنتين	– تعليم الفتيات بخطوات بسيطة كيفية استخدام الحاسب الآلى وكذلك كيفية استخدام شبكة التواصل الاجتماعى للتعرف على مشكلة العنف والجهات المساندة وكيفية الحصول على الخدمات	٤٠٠٠ فتاة من عضوات أندية الفتيات في المحافظات الحدودية والنائية والعشوائيات	شركة انتل ايجيبت	٢٨٠،٠٠٠ سنوياً		عدد المشروعات التى تقدمها الفتيات في نهاية كل دورة

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٤- تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام لنبذ ومكافحة العنف						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	الهيئة العامة للاستعلامات - قطاع الإعلام الداخلي							
٦	وضع الاستراتيجية الإعلامية المناهضة للعنف ضد المرأة في حيز التنفيذ ورفع الوعي المجتمعي بالقضية	سنتان	تنمية الوعي فى المحافظات بالعنف ضد المرأة، تدريب كوادر إعلامية مدربة لتبنى حملات إعلامية فى مجال العنف ضد المرأة/ الفتاة	٨ ورش عمل - ١٦٠ من المتدربين والمتدربات،	المجلس القومى للمرأة، الجمعيات الأهلية، المجلس القومى للأمومة والطفولة	١٠٠،٠٠٠	- العادات والتقاليد، الفهم الخاطىء لصحيح الدين، الصورة السلبية للمرأة فى الدراما المصرية - ضعف التمويل	استطلاع الآراء، المقابلة الشخصية، المتابعة الدائمة
٧	تطوير نظام التغطية الإعلامية لصور العنف ضد المرأة/ الفتاة	سنة	عمل بوسترات موضح بها أماكن تقديم الخدمة للمعنفات وأرقام التليفونات مع وضعها فى أماكن واضحة وبارزة،عمل نشرة دورية بوسائل الإعلام المحلية المختلفة، عمل كتيبات	عدد ١٠٠٠٠ بوستر و ٦٠٠٠ نشرة و ٣٠٠٠ كتيب - تنويه إذاعي، المؤشر النوعي: أثر الحملات الإعلامية على الجمهور	وزارة الداخلية، المحليات، دور العبادة، المجلس القومى للمرأة	٢٥٠،٠٠٠	الأمية، عدم وصول الرسالة الإعلامية لبعض من المستهدف - ضعف التمويل	استطلاع الآراء، المقابلة الشخصية، المتابعة الدائمة
	وزارة الصحة والسكان							
٧	إعداد برنامج إلكتروني لإدخال البيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة وتحليلها واستخراج المؤشرات (دمج من خلال برنامج الرصد مع رقم)	٢٠١٥	بيانات ومعلومات ومؤشرات عن العنف ضد المرأة موزعة على مستوى الإدارة / المحافظة / الجمهورية	نسبة الحالات التي تم إدخال بياناتها على البرنامج الإلكتروني من إجمالي الحالات	المجلس القومي للمرأة	١٥،٠٠٠		متابعة إدخال البيانات وتحليلها واستخراج المؤشرات من خلال فرق الإشراف على مستوى الإدارة / المحافظة / الجمهورية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ٤- تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام لنبذ ومكافحة العنف	الوقاية						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس الأعلى للإعلام							
٨	الإنتاج الدرامى لمسلسلات تناقش مختلف قضايا المرأة وتعالجها	٢٠١٥-٢٠١٦	التوعية بمختلف قضايا المرأة من خلال الدراما	توفير سيناريوهات وأعمال يمكن تنفيذها دراميا		تمويل ذاتي و/أو خارجي	- وجود ابتذال فى تناول بعض القضايا التى تتعلق بالاغتصاب والتحرش مما ينتج عنه رفض الرسالة المقدمة من الجمهور	الإدارة العامة لبحوث الاستماع والمشاهدة
	برامج توك شو متخصصة للمرأة وقضاياها	٢٠١٥	جذب الاهتمام لبعض الحالات التى تتعرض للعنف وتسليط الضوء بشكل مباشر على تلك القضايا	انتاج جاذب للانتباه التناول بإسلوب جذاب بعيد عن الابتذال	- أطباء نفسيين - منظمات المجتمع المدنى	تمويل ذاتي و/أو خارجي		استطلاعات رأى- الإدارة العامة لبحوث الاستماع والمشاهدة
	إنتاج أفلام تسجيلية لمناقشة القضايا	٢٠١٥	إلقاء الضوء على القضية وإبراز بعض النماذج وتحليل القضية من كافة الجوانب من خلال الخبراء والمتخصصين		-خبراء ومتخصصين	تمويل ذاتي و/أو خارجي	- عدم متابعة الأفلام التسجيلية لدى قطاع كبير من الشباب	استطلاعات رأى الإدارة العامة لبحوث الاستماع والمشاهدة
	إنتاج أفلام درامية	٢٠١٥	أفلام درامية تقدم نماذج قريبة من الواقع من خلال شكل درامى روائى	عدد الأفلام الدرامية التي تم انتاجها		تمويل ذاتي و/أو خارجي	ابتذال وجرأة فى التناول لبعض الأعمال الدرامية مما يجعل الجمهور ضد العمل	الإدارة العامة لبحوث الاستماع والمشاهدة
	تدريب العاملين فى مجال الإعلام لتناول هذه القضية بمهنية عالية	٢٠١٥	اخراج جيل إعلامي واعى	عدد كبير مدرب من المذيعين ومقدمى البرامج	معهد الإذاعة والتليفزيون التنمية البشرية	تمويل ذاتي و/أو خارجي	ضعف الميزانيات	انعكاس التدريب على المحتوى والمضمون الذى يقدم على الشاشة
	تطوير نظام التغطية الإعلامية لصور العنف ضد المرأة فى النشرات الإخبارية	٢٠١٥	تغطية إخبارية لصور العنف تراعي القيم المجتمعية	خطط لتطوير الأداء الإخباري	قطاع الأخبار	تمويل ذاتي و/أو خارجي		انعكاس التطوير وظهوره فى النشرات الإخبارية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٤- تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام لنبذ ومكافحة العنف						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي لحقوق الإنسان							
٩	تعديل استراتيجية المجلس للإتصال عبر وسائل الإعلام بهدف إمتلاك منصات نشطة ودائمة لبث رسائل داعمة لحقوق الإنسان، ومناهضة العنف ضد المرأة، من خلال تعزيز خدمة الرصد الإعلامى وتطويرها ،توسيع إطار المحتوى الذى يقدمه المجلس عبر الموقع الالكترونى.	٢٠١٥- ٢٠١٨	نشر ثقافة حقوق الإنسان، ومناهضة العنف والتمييز ضد المرأة	زيادة أعداد المتابعين لأنشطة المجلس عبر وسائل الإعلام الحديثة	الوكالة الألمانية للتعاون الدولى GIZ	تمويل ذاتي ومنح خارجية		أعداد التقارير الدورية، استطلاعات الرأى
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
١٠	العمل على وجود رسائل إلكترونية بسيطة هدفها إبراز حالة العنف وسبل مكافحتها	٢٠١٥-٢٠١٨	وجود رسائل إلكترونية بسيطة هدفها إبراز حالة العنف وسبل مكافحتها.وبثها عبر الإنترنت	وجود عدد من الرسائل لكل حالة عنف كافية لبثها	المجلس القومي للمرأة- وزارة الاتصالات		عدم وجود تمويل	وجود رسائل نهائية قابلة للإنتاج والعمل بها

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الوقاية — الهدف الفرعي: ٤- تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام لنبذ ومكافحة العنف

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومى للأمومة والطفولة							
١١	تنفيذ برنامج لمحو الأمية باستخدام الحاسب الألي عن طريق الأقراص المدمجة والوسائط المتعددة	٢٠١٥-٢٠١٦	محو أمية الأمهات في المناطق النائية باستخدام تكنولوجيا المعلومات.	عدد الأمهات الذين تم محو أميتهم باستخدام الحاسب الآلي	وزارة الاتصالات الهيئة العامة لتعليم الكبار	٢,٠٠٠,٠٠٠		وضع إختبارات لقياس مدي الاستفادة.
	ورش عمل للميسرات لتدريبهم على استخدام تكنولوجيا المعلومات لرفع وعي الأطفال بحقوقهم وإكسابهم المهارات الأساسية اللازمة	٢٠١٥-٢٠١٦	وجود ميسرات مدربات على استخدام تكنولولجيا المعلومات نشر ثقافة تكنولوجيا المعلومات في المدارس الصديقة للفتيات (الميسرات المقصود بها بمدارس المجتمع المختلفة مثل صديقة الفتيات-والفصل الواحد-والأطفال فى ظروف صعبة)	عدد ورش العمل التي تم تنظيمها - عدد الميسرات الذين تم تدريبهن	وزارة التربية والتعليم	٣٥٠,٠٠٠		زيارات ميدانية للمدارس لمتابعة التطورات
	ورش عمل للتوعية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال والمدرسين لحمايتهم من الاستغلال والإنتهاكات المتوقع حدوثها من الإنترنت	٢٠١٥-٢٠١٧	مدرسين وأطفال لديهم وعى بكيفية استخدام الإنترنت بشكل آمن	عدد المدرسين - عدد المتدربين	وزارة الاتصالات- وزارة التربية والتعليم	٣٢٠,٠٠٠		عمل إختبارات قبل وبعد ورش العمل
	أفلام تسجيلية وألعاب للأطفال تحث على نبذ العنف	٢٠١٦-٢٠١٧	أطفال لديهم وعى بمخاطر العنف من خلال الإنترنت	عدد الأفلام أو الألعاب التى نفذت	إتحاد الإذاعة والتليفزيون	٢٥٠,٠٠٠	صعوبة إذاعة الأفلام فى القنوات الفضائية نظراً لتكلفتها العالية	متابعة الآراء الواردة للمجلس من خلال موقع الإنترنت

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة								
المحور الرئيسي:	الوقاية	الهدف الفرعي: ٤- تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام لنبذ ومكافحة العنف							
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم	
مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)									
١٢	توعية وتدريب نشطاء الإعلام الاجتماعي لمناهضة العنف ضد المرأة	سنتين	نشطاء الإعلام الاجتماعي تم توعيتهم وتدريبهم لمناهضة العنف ضد المرأة	عدد نشطاء الإعلام الاجتماعي لمناهضة العنف ضد المرأة	مراكز تكنولوجيا المعلومات وجهة مانحة	٦٠٠,٠٠٠	صعوبة حصر النشطاء وكيفية التعامل معهم	وضع نظام متابعة بمؤشرات قياس واضحة	
	تعزيز دور وسائل الإعلام في ترويج الصورة غير النمطية للمرأة ومناهضة العنف ضد المرأة ووضع خطة إعلامية شاملة	ثلاث سنوات	توافر خطة إعلامية لمناهضة العنف ضد المرأة	خطة إعلامية متوفرة	قطاع الإعلام، المجلس القومي للمرأة وجهة مانحة	٢٠٠,٠٠٠	عدم وضع قضايا المرأة على الخريطة الإعلامية	التحليل والبحث الأكاديمى للمنتجات الإعلامية حول صورة المرأة	
	تدريب الإعلاميين حول آليات مناهضة العنف ضد المرأة	سنتين	أصبح لدى الإعلاميين القدرة والمهارة على مناهضة العنف ضد المرأة	عدد الإعلاميين الذين تم تدريبهم	قطاع الإعلام و جهة مانحة	٣٠٠,٠٠٠	عدم وضع قضايا المرأة على الخريطة الإعلامية	وضع نظام متابعة بمؤشرات قابلة القياس	
	إنشاء مراكز معلومات محلية لمحو الأمية التكنولوجية لدى النساء والفتيات في المجتمعات المحلية حتى يتمكن من الحصول على المعلومات اللازمة لتأهيلهن لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة	خمس سنوات	مراكز معلومات تم إنشائها داخل المجتمعات المحلية	عدد المراكز التي تم إنشائها	مراكز تكنولوجيا المعلومات وجهة مانحة	٥٠٠,٠٠٠		وفقاً للسبل التى تتيح لنا المتابعة	
	تدريب النساء والفتيات في المجتمعات المحلية على استخدام تكنولوجيا المعلومات	خمس سنوات	النساء والفتيات في المجتمعات المحلية تم تدريبهن على استخدام تكنولوجيا المعلومات	عدد النساء والفتيات اللاتى تم تدريبهن	مراكز تكنولوجيا المعلومات وجهة مانحة	٦٠٠,٠٠٠		وضع نظام متابعة بمؤشرات قابلة القياس	

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ١- تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة فى ضوء الدستور وإصدار تشريع متكامل يتناول كل صور العنف الموجهة ضد النساء والفتيات لضمان القضاء عليها						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للمرأة							
١	مراجعة مقترح القانون الشامل لمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة ومتابعة الإجراءات اللازمة من قبل وزارة العدل لعرضه على البرلمان	٢٠١٥-٢٠١٦	مقترح قانون شامل لمكافحة العنف ضد المرأة	- تعديل مقترح القانون المقدم من المجلس لوزارة العدل - تضمين المقترح التشريعي رؤى الوزارات المختلفة والمجتمع المدني	وزارة العدل وزارة السياحة الوزارات المعنية			تشكيل لجنة لمراجعة المقترح تقارير اللجنة
	عقد اجتماعات تنسيقية مع المنظمات غير الحكومية لحشد التأييد لإصدار التشريع	٢٠١٥-٢٠١٦	حشد مجتمعي لإصدار القانون	- عدد المشاركين من الجمعيات الأهلية - عدد الحملات الدعائية التي سيقوم بها المجتمع المدني للحشد	وزارة العدل المنظمات غير الحكومية	٦٠,٠٠٠		تقارير الاجتماعات مشاركة الإعلام
	متابعة إصدار تشريع متكامل لمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٦	تشريع متكامل لمكافحة العنف ضد المرأة	- مناقشة التشريع بالدورة البرلمانية القادمة - موافقة البرلمان على إصدار التشريع	وزارة العدل وبرلمان ٢٠١٥		احتمالية عدم تبني أعضاء البرلمان قضايا المرأة	جلسات مجلس النواب القادم
	وزارة الداخلية							
٢	مراجعة التشريعات الخاصة بجرائم العنف للخروج بمواد قانونية تتضمن عقوبات أكثر ردعاً وتحمي خصوصية المعنفات	٢٠١٥-٢٠١٦	مواد تشريعية تتضمن تغليظ العقوبات مادة تشريعية لضمان سرية البيانات الخاصة بالمرأة المعنفة	- عدد القوانين التي تمت مراجعتها - مدى الحماية التي كفلها القانون المقترح لخصوصية المرأة المعنفة	وزارة العدل		طول فترة الاجراءات التشريعية لإدخال التعديلات المقترحة	قياسات الرأي العام

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ١- تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة فى ضوء الدستور وإصدار تشريع متكامل يتناول كل صور العنف الموجهة ضد النساء والفتيات لضمان القضاء عليها						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة العدل							
٣	تشكيل لجنة لمراجعة التشريعات أو اقتراح قانون جديد لمناهضة العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٧	نصوص تشريعية تساعد على الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة التقارير والتوصيات الخاصة باللجنة	تعديلات تشريعية أو قانون جديد	الأمم المتحدة-المجلس القومى للمرأة	جهة مانحة	الإرادة التشريعية والتمويل المادى	التقارير والتوصيات عن اللجنة
	إجراء دراسة تحليلية لقضايا العنف ضد المرأة لابراز الإيجابيات والسلبيات والعمل على تلافى تلك السلبيات مستقبلاً	٢٠١٥-٢٠١٧	دراسة للقضايا والتقرير الفنى	عدد القضايا التى سيتم بحثها	الأمم المتحدة-وزارة الداخلية	جهة مانحة	لا يوجد	التقارير
	إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية بوزارة العدل لإحصاء القضايا الخاصة بالعنف ضد المرأة والفتاة	٢٠١٥-٢٠١٧	تقرير رصد الظاهرة	عدد القضايا التى تم حصرها	الأمم المتحدة	جهة مانحة	لا يوجد	التقارير
	المشاركة فى إعداد برامج توعية إعلامية عن العنف ضد المرأة (حملات توعية فى الجامعات، مطوية بالقوانين الخاصة بالمرأة، جلسات توعية للإعلاميين بحقوق المرأة)	٢٠١٥-٢٠١٧	توعية المواطنين بالقوانين وكيفية التعامل فى حالات العنف	عدد الجلسات والفئة المتدربة	الأمم المتحدة-المجلس القومى للمرأة-وزارة الشباب والرياضة-الإعلام-وزارة الأوقاف-الكنيسة	جهة مانحة	ضعف التمويل	تقارير دورية عن البرامج والحملات

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة
المحور الرئيسي:	الحماية
الهدف الفرعي:	١- تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة فى ضوء الدستور وإصدار تشريع متكامل يتناول كل صور العنف الموجهة ضد النساء والفتيات لضمان القضاء عليها

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الثقافة							
٤	حلقات بحثية حول تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة في ضوء الدستور	٢٠١٥-٢٠١٧	توصيات ونتائج للجهات المعنية	- عدد الحلقات المنفذة - نسبة المشاركين - نتائج الحلقات	التربية والتعليم والشباب والرياضة والتعليم العالي والتنمية المحلية	١٠٠,٠٠٠		مراجعة التوصيات الصادرة و إدراج الدراسة ضمن الخطة السنوية للجهات المختصة
	ندوات ومحاضرات حول التشريعات الوطنية المناهضة للعنف	٢٠١٥-٢٠١٧	توصيات ونتائج للجهات المعنية	- عدد الحلقات المنفذة - نسبة المشاركين - مخرجات اللقاءات		١٠٠,٠٠٠		تقارير اللقاءات
	مسابقات بحثية تتناول كيفية تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة في ضوء الدستور	٢٠١٥-٢٠١٧	توصيات ونتائج للجهات المعنية	الانتهاء من دراسة علمية موثقة		٢٠,٠٠٠		
	وزارة الصحة							
٥	تفعيل القرار رقم ٢٧١ لعام ٢٠٠٧ والخاص بمنع ختان الإناث	مستمر	وجود عقوبة لكل من أجرى عملية ختان الإناث	نسبة حالات ختان الإناث التي تم فيها معاقبة مقدمي الخدمة من إجمالي حالات ختان الإناث	المجلس القومي للمرأة - وزارة العدل - وزارة الداخلية		عدم التبليغ عن الحالات	وضع نظام إشرافي للمنشآت الخاصة (عيادات، مستشفيات) للتأكد من عدم إجراء عمليات ختان

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ١- تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة فى ضوء الدستور وإصدار تشريع متكامل يتناول كل صور العنف الموجهة ضد النساء والفتيات لضمان القضاء عليها						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي لحقوق الإنسان							
٦	مطالبة البرلمان الجديد بالتعجيل بإصدار حزمة من التشريعات بما يتفق مع ما جاء فى دستور ٢٠١٤، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومنها إصدار مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة المعد من المجلس القومي للمرأة، ومشروع قانون حظر التمييز بين المواطنين.. وتكافؤ الفرص المعد من قبل المجلس القومى لحقوق الإنسان، وتعديل قانون المجلس القومى لحقوق الإنسان،وتعديل القوانين المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية وانتخابات مجلس النواب لتعزيز و ضمان نزاهة العملية الانتخابية.	٢٠١٥	إصدار تشريعات تتلائم مع المواثيق الدولية والدستور الجديد وتهدف إلى دعم وحماية حقوق الإنسان	إصدار القوانين	وزارة العدل، البرلمان	تمويل ذاتي	احتمالية عدم موافقة البرلمان على القوانين المقترحة	جلسات مجلس النواب والقوانين الصادرة
	المجلس القومى للأمومة والطفولة							
٧	ورش عمل مع المعنيين بإنفاذ القانون وممثلي الوزارات والمجتمع المدني وبعض الأسر المصرية التي تطالب بتعديلات تشريعية تستهدف الوصول لمقترح التعديلات	٢٠١٥-٢٠١٦	الوصول لمقترح بالتعديلات التشريعية اللازمة لتعزيز حماية ورعاية حقوق الأطفال- فتح حوار مجتمعي للوصول إلي أفضل الصيغ	ورقة عمل بمقترحات التعديلات التشريعية	ممثلي الوزارات – النيابة العامة- الجمعيات الأهلية	٢٥٠،٠٠٠		متابعة التوصيات المرسلة للجهات المعنية مع متابعة إصدار القوانين الجديدة.

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ١- تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة فى ضوء الدستور وإصدار تشريع متكامل يتناول كل صور العنف الموجهة ضد النساء والفتيات لضمان القضاء عليها						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
٨	مراجعة القوانين الخاصة بالعقوبات. وخاصة المادة الخاصة بالرأفة ومواد الزنا	٢٠١٥	تعديل نصوص المواد	وجود نص جديد يمنع الإباحة ويساوى فى العقوبة بين الرجل والمرأة فى قضايا الزنا	المجلس القومي للمرأة ووزارة العدل	٥٠،٠٠٠	الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد	تقارير حول المخرج من كل لقاء ووجود نص مبدئى
	العمل على إصدار قانون يجرم العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٦	وجود قانون خاص بتجريم العنف ضد المرأة (مركز النديم)	تقديم مشروع القانون إلى مجلس الشعب و إ قراراه	المجلس القومى للمرأة ووزارة العدل	٢٥٠،٠٠٠	عدم وجود تمويل احتمالية عدم وجود دعم من نواب البرلمان لإصدار القانون	حضور المناقشات داخل مجلس النواب
	مبادرة المحاميات المصريات							
٩	وحدة الدراسات القانونية (ادخال تعديلات على قانون العقوبات) تتناسب مع جرائم جديدة للعنف ضد النساء على ان يراعى بها مبدأ التماشى مع قبح الجريمة حتى تحظى بالتطبيق والضغط من اجل اقرارها بالبرلمان القادم وكذا ادخال تعديلات ايجابية على قانون الاحوال الشخصية المصرى وقانون الاسرة	خمس سنوات	قوانين تحقق الانصاف والعدالة للنساء والمجتمع		قيد البحث للتعاون		عدم توافر تمويل كافٍ	طبقاً لنظام المتابعة بالمشروع

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ١- تفعيل وتطوير التشريعات والقوانين المناهضة للعنف ضد المرأة فى ضوء الدستور وإصدار تشريع متكامل يتناول كل صور العنف الموجهة ضد النساء والفتيات لضمان القضاء عليها						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)								
١٠	تنفيذ أنشطة دعوة وكسب تأييد من أجل تطوير أنظمة الإجراءات التنفيذية في مجال حماية المرأة من العنف	مستمر	أنشطة وبرامج دعوة وكسب تأييد تم تنفيذها من أجل تطوير أنظمة الإجراءات التنفيذية في مجال حماية المرأة من العنف	عدد الأنشطة والبرامج التي تم تنفيذها	المجلس القومي للمرأة، الجمعيات الأهلية وجهة مانحة	٥٠٠,٠٠٠	لا يوجد	وضع نظام متابعة بمؤشرات قياس واضحة
	إعداد مسودة قوانين مرضية لتجريم العنف ضد المرأة بكافة أشكاله	مستمر	مسودة قوانين مرضية لتجريم العنف ضد المرأة بكافة أشكاله تم إعدادها	عدد القوانين التي تم صياغة مسودة لها	المجلس القومي للمرأة، الجمعيات الأهلية وجهة مانحة	٥٠٠,٠٠٠	عدم استقرار الحياه النيابية	إصدار التشريع
	تنفيذ أنشطة وبرامج دعوة وكسب تأييد من أجل إصدار قوانين جديدة/ تعديل قوانين حالية لضمان حماية المرأة من كافة أشكال العنف	مستمر	الأنشطة والبرامج التي تم تنفيذها من أجل الدعوة وكسب التأييد من أجل إصدار قوانين جديدة/ تعديل قوانين حالية لضمان حماية المرأة من كافة أشكال العنف	عدد الأنشطة والبرامج التي تم تنفيذها من أجل الدعوة وكسب التأييد من أجل إصدار قوانين جديدة/ تعديل قوانين حالية لضمان حماية المرأة من كافة أشكال العنف	المجلس القومي للمرأة، الجمعيات الأهلية وجهة مانحة	٦٠٠,٠٠٠	لا يوجد	وضع نظام متابعة بمؤشرات قياس واضحة
	تنفيذ أنشطة دعوة وكسب تأييد من أجل تطوير أنظمة الإجراءات التنفيذية في مجال حماية المرأة من العنف	مستمر	أنشطة وبرامج دعوة وكسب تأييد تم تنفيذها من أجل تطوير أنظمة الإجراءات التنفيذية في مجال حماية المرأة من العنف	عدد الأنشطة والبرامج التي تم تنفيذها	المجلس القومي للمرأة، الجمعيات الأهلية وجهة مانحة	٥٠٠,٠٠٠	لا يوجد	وضع نظام متابعة بمؤشرات قياس واضحة

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الحماية
الهدف الفرعي:	٢- تعزيز تنفيذ القوانين من خلال تطوير آليات التنسيق ونظم الإحالة

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للمرأة							
١	دورات تدريبية لوحدات تكافؤ الفرص بالوزارات حول سبل الإحالة ومتابعة شكاوى المعنفات في مواقع العمل	٢٠١٥-٢٠٢٠	مسئولين تنفيذيين مدربين على سبل التنسيق مع الجهات المعنية بتناول قضايا العنف في العمل	- نسبة شكاوى المعنفات بمواقع العمل التي تم حلها - تناول تقارير وحدات تكافؤ الفرص لحالات العنف بالعمل	الجهات التنفيذية	٢٠٠,٠٠٠		اجتماعات المجلس مع وحدات تكافؤ الفرص وتقارير الوحدات الدورية
	ورش عمل بين مكتب شكاوى المرأة ووحدات العنف ضد المرأة بوزارة العدل والداخلية	٢٠١٥-٢٠١٧	ورقة عمل حول سبل التنسيق والتعاون	- عدد ورش العمل - تغطية كافة المشكلات التي تواجه سبل الإحالة	وزارة الداخلية ووزارة العدل	٦٠,٠٠٠		تقارير ورش العمل
	وزارة الداخلية							
٢	تجهيز وتسليح قوات مكافحة العنف ضد المرأة بالمعدات الحديثة والمتطورة	٢٠١٥	قوات مجهزة للتدخل السريع في حالات العنف ضد المرأة	- تناقص وقائع العنف ضد المرأة - سرعة وصول القوات وتعاملها الجيد مع حالات العنف	وزارة الاتصالات والجهات المانحة			رصد إحصائي لوقائع العنف في الشارع من خلال متابعة أجهزة وقطاعات الوزارة المعنية
	وزارة العدل							
٣	إجراء دراسة تحليلية لقضايا العنف ضد المرأة لإبراز الإيجابيات والسلبيات والعمل على تلافي تلك السلبيات مستقبلاً.	٢٠١٥-٢٠١٧	دراسة تحليلية لقضايا العنف ضد المرأة لإبراز الإيجابيات والسلبيات والعمل على تلافي السلبيات مستقبلاً	صدور الدراسة التحليلية				

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ٢- تعزيز تنفيذ القوانين من خلال تطوير آليات التنسيق ونظم الإحالة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التعليم العالي							
٤	تنظيم دورات تدريبية	٢٠١٥-٢٠٢٠	التعريف بالإجراءات القانونية لمكافحة العنف ضد المرأة	عدد الدورات عدد الحضور	المجلس القومي للمرأة وزارة الداخلية المجلس القومي لحقوق الإنسان وزارة العدل	٢٠٠,٠٠٠		استطلاع الرأي تقارير ربع سنوية
	المجلس القومى للأمومة والطفولة							
٥	تقديم الدعم القانوني للفتيات ضحايا العنف من خلال المجلس واتخاذ الإجراءات لحمايتهن خلال مراحل التحقيق حتى يتم إيداعهن المؤسسات المختصة	٢٠١٥-٢٠١٦	حماية الفتيات ضحايا العنف وإعادة إدماجهن بالمجتمع.	عدد الحالات التي تم تقديم الدعم القانوني لها -عدد الحالات التي تم ايداعها المؤسسات المختصة	النيابة العامة منظمة الهجرة الدولية الجمعيات الأهلية	١,٠٠٠,٠٠٠		تقارير عن الحالات التي تم مساعدتها وما وصلت إليه
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
٦	إنشاء مراكز مساندة قانونية داخل المحاكم	٢٠١٥-٢٠١٨	وجود مركز مساندة قانونى داخل كل محكمة كلية	الانتهاء من إنشاء مراكز المساندة عدد النساء المعنفات المترددات على مراكز المساندة دعم حصول النساء على حقوقهن القانونية	المجلس القومى للمرأة ووزارة العدل	٢,٠٠٠,٠٠٠	عدم وجود تمويل	استمارات تسجيل للحالات المترددة وإعداد تقارير شهرية وربع سنوية وسنوية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ٢- تعزيز تنفيذ القوانين من خلال تطوير آليات التنسيق ونظم الإحالة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)							
٧	إعداد و/أو تطوير أطر عمل مرجعية توضح أدوار ومسؤوليات وأساليب عمل وفق النهج التشاركي بين كافة الجهات المعنية	خمس سنوات	أطر عمل مرجعية توضح أدوار ومسؤوليات وأساليب عمل وفق النهج التشاركي بين كافة الجهات المعنية	عدد/ طبيعة أطر عمل مرجعية توضح أدوار ومسؤوليات وأساليب عمل وفق النهج التشاركي بين كافة الجهات المعنية	المجلس القومي للمرأة وجهة مانحة	٥٠٠,٠٠٠		ترجع سبل المتابعة لاختصاصات المجلس القومى للمرأة
	تشكل وتفعيل مجموعات عمل من كافة الجهات المعنية بتنفيذ القوانين والمجتمع المدني لمتابعة تنفيذ قوانين مناهضة العنف ضد المرأة	خمس سنوات	مجموعات عمل تم تشكيلها من كافة الجهات المعنية بتنفيذ القوانين والمجتمع المدنى لمتابعة تنفيذ قوانين مناهضة العنف ضد المرأة	عدد الجهات المشاركة	المجلس القومى للمرأة، وزارة العدل وجهة مانحة	٣٠٠,٠٠٠		ترجع سبل المتابعة لاختصاصات المجلس القومى للمرأة
	إنشاء نظام إحالة لضحايا العنف يتضمن كافة الجهات المعنية	سنتان	نظام إحالة لضحايا العنف يتضمن كافة الجهات المعنية	عدد الجهات المشاركة	المجلس القومي للمرأة، وزارة العدل، وزارة الصحة، وزارة الشئون الاجتماعية،.....الخ وجهة مانحة	٤٠٠,٠٠٠		تصميم نظام إدارة الحالة لمتابعة الحالات
	مبادرة المحاميات المصريات							
٨	تدريب المحاميات على التعامل مع قضايا العنف وتاهيل المعنفات	عامان	محاميات واعيات بالقوانين والنصوص الخاصة بقضايا العنف ضد المرأة قادرات على تقديم الدعم القانونى بكفاءة للمعنفات		قيد البحث للتعاون		عدم توافر تمويلات كافيه لتعميم ونشر التدريبات بمحافظات اخرى	وضع نظام تقييم بمتابعة بمؤشرات قابلة القياس

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ٣- التوعية بالقوانين وتبسيط الإجراءات وتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية وسرعة الإنجاز						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للمرأة							
١	عقد لقاءات توعوية حول قوانين العنف والخدمات القانونية المتاحة	٢٠١٥-٢٠٢٠	مجتمع واعي بالحقوق القانونية والعقوبات المتعلقة بالعنف ضد المرأة	عدد المشاركين باللقاءات مدى استفادة المشاركين بالمعلومات القانونية	وزارة العدل	٢٠٠,٠٠٠		تقارير دورية واستطلاع رأي المشاركين
	وزارة الداخلية							
٢	إستحداث خطوط ساخنة (رقم مختصر) بقطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية وفى كل مديرية من مديريات الأمن لتلقى بلاغات العنف ضد المرأة عموما	٢٠١٥-٢٠١٦	عدد من الخطوط الساخنة	- سرعة الوصول لحالات العنف ضد المرأة - عدد الجناة الذي تم إلقاء القبض عليهم	وزارة الاتصالات		لا يوجد	رصد عددي لحالات الإبلاغ ومتابعة
	إبراز الخدمات التي تقدمها الوزارة من خلال وسائل الإعلام	مستمر	تعريف الجمهور بخدمات الوزارة لمكافحة العنف	- عدد البرامج الإعلامية التي تناولت الخدمات - نسبة المشاهدة لهذه البرامج	المجلس الأعلى للإعلام			قياسات الرأي العام

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة						
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ٣- التوعية بالقوانين وتبسيط الإجراءات وتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية وسرعة الإنجاز					
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الثقافة							
٣	منتدى المرأة يناقش التوعية بالقوانين التي تساعد على القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة	٢٠١٥ - ٢٠٢٠	أوراق عمل حول التعديلات المطلوبة للقوانين والسياسات والممارسات التي تناهض العنف ضد المرأة	توعية النساء بالقوانين وتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية وسرعة الإنجاز	المجلس القومي للمرأة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ووزارة العدل	١٠٠,٠٠٠		مراجعة التوصيات الصادرة و إدراج الدراسة ضمن الخطة السنوية للجهات المختصة
	وزارة التعليم العالي							
٤	تنظيم ورش عمل للتوعية بالقوانين والإجراءات الخاصة بمكافحة العنف والتعريف بسبل الحصول على الخدمات القانونية	٢٠١٥-٢٠٢٠	طلاب الجامعات المصرية أعضاء هيئة التدريس على دراية بالإجراءات القانونية وسبل الوصول للخدمات القانونية	عدد ورش العمل	وزارة الشباب والرياضة وزارة الثقافة المجلس القومي للمرأة وزارة الأوقاف وزارة الداخلية المجلس القومي لحقوق الإنسان وزارة العدل	٤٠٠,٠٠٠		تقارير ربع سنوية متابعة تنفيذ توصيات ورش العمل
	نشرات دورية تحمل مكون عن قوانين مكافحة العنف وكيفية الوصول للخدمات القانونية	مستمر	رفع وعي العاملين بوزارة التعليم العالي العاملين بالجامعات المصرية مؤسسات الدولة بقوانين مكافحة العنف وسبل الوصول للخدمة القانونية	عدد النشرات الدورية البيانات الخاصة بالمرأة وحقوقها القوانين والقرارات الخاصة بمكافحة العنف ضد المرأة الخدمات التي تقدم للمرأة	المجلس القومي للمرأة وزارة العدل المجلس القومي لحقوق الإنسان وزارة الأوقاف وزارة الشباب وزارة الثقافة	٢٠٠,٠٠٠		استطلاع رأي

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ٣- التوعية بالقوانين وتبسيط الإجراءات وتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية وسرعة الإنجاز						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الصحة والسكان							
٥	إعداد دليل استرشادي لمقدمي الخدمة الصحية للتعريف بالقوانين والإجراءات الخاصة بقضايا العنف ضد المرأة	٢٠١٥	دليل يشتمل على القوانين والإجراءات بصورة مبسطة	نسبة توافر الدليل الاسترشادي بالمنشآت الصحية من إجمالي المنشآت	المجلس القومي للمرأة – وزارة العدل– وزارة الداخلية			متابعة دورية للمنشآت الصحية
	تدريب مقدمي الخدمة على الدليل الاسترشادي الخاصة بقضايا العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٦	كوادر لديها المعرفة بالقوانين والإجراءات الخاصة بقضايا العنف ضد المرأة	نسبة مقدمي الخدمة المدربين على الدليل من إجمالي مقدمي الخدمة	المجلس القومي للمرأة – وزارة العدل – وزارة الداخلية	٢٠٠,٠٠٠		قياس مدى معرفة مقدمي الخدمة بالقوانين والإجراءات الخاصة بقضايا العنف ضد المرأة
	المجلس الأعلى للإعلام							
٦	تكثيف استضافة أساتذة الجامعات خاصة اساتذة الشريعة والقانون	٢٠١٥	تقديم الوعى القانونى والدينى	التوسع فى استضافة الخبراء	قطاع التليفزيون القنوات المتخصصة الجامعات	تمويل ذاتي	ضعف الميزانيات	استطلاعات رأى
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
٧	تنفيذ لقاءات توعية حول العنف ضد المرأة والقوانين التى تجرم العنف وعقوبتها	٢٠١٥-٢٠١٦	وجو د عدد ١٥٠٠مستفيد تم توعيتهم	مؤشر كمى : وجود عدد١٥٠٠ مستفيد تم توعيتهم مؤشر كيفي: استطلاع رأى الحضور بمدى تأثير التوعية	المجلس القومى للمرأة	٩٠,٠٠٠	عدم وجود تمويل	تقارير شهرية وتقرير كل ٦ شهور
	رفع قدرات مقدمى الخدمات فى مراكز المساندة القانونية	٢٠١٥-٢٠١٨	وجود فرق عمل مدربة لمراكز المساندة	وجود عدد (٠٠) من العاملين فى مراكز المساندة لديهم القدرة على تقديم خدمات للنساء المعنفات	المجلس القومى للمرأة ووزارة العدل	٤٠٠,٠٠٠	عدم وجود تمويل	تقارير شهرية وسنوية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الحماية
الهدف الفرعي:	٣- التوعية بالقوانين وتبسيط الإجراءات وتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية وسرعة الإنجاز

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	الهيئة العامة للاستعلامات - قطاع الإعلام الداخلي							
٨	تحديث المحتوى الإعلامى بهدف التوعية بالحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة	سنة	محتوى إعلامي يراعي حقوق المرأة ومبادئ المساواة بين الجنسين – متدربين على قضايا المساواة وواعين بالحقوق والواجبات	عدد ٤ ورشة عمل – ٨٠ متدرب	الجامعات ومراكز البحوث، المجلس القومى للمرأة، المجلس القومى لحقوق الإنسان – وسائل الإعلام المختلفة	١٢٠،٠٠٠	ضعف التمويل – صعوبة الانتقال إلى المحافظات والمراكز النائية	متابعة مخرجات الورش عن طريق التقارير والتأكد من أن التوصيات قابلة للتنفيذ
	تنفيذ لقاءات دورية بالإدارات المركزية فى كل محافظة مع المهتمين بقضية العنف من كافة الفئات والمستويات للتعريف بالإجراءات القانونية لمكافحة العنف ضد المرأة/ الفتاة ومراكز خدمتها	سنة	تنمية الوعي لدى شرائح المجتمع المختلفة بالإجراءات القانونية ومراكز الخدمة المختلفة	١٤ لقاء	وزارات الداخلية، التضامن، العدل، الصحة، المجلس القومي حقوق الإنسان	١٠،٠٠٠ لكل لقاء	الأمية، أعطال وسائل الاتصال والمعلومات، الروتين الحكومى – ضعف التمويل	تنفيذ التوصيات المتخذة، تقارير المتابعة
	المجلس القومي لحقوق الإنسان							
٩	تدريب كوادر من المحامين على تقديم المساعدة القانونية اللازمة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والمعنفات من النساء والفتيات.	٢٠١٥- ٢٠٢٠	عدد اربع دورات تدريبية فى السنة بمعدل دورة كل ثلاثة أشهر، تستهدف كل دورة ٢٠ متدرب	تكوين فريق من الكوادر المؤهلة من المحامين لتقديم المساعدة القانونية.	نقابة المحامين، منظمات المجتمع المدنى	تمويل ذاتي ومنح خارجية		التقارير الدورية، الاستبيانات
	عقد دورات تدريبية للنساء والفتيات للتوعية بأشكال العنف وكيفية التعامل مع تلك الظاهرة من خلال الاجراءات القانونية	٢٠١٥-٢٠٢٠	عدد ٤ دورات تدريبية فى السنة بمعدل دورة كل ثلاثة أشهر، تستهدف كل دورة ٢٠ متدربة	تنمية الوعى العام بأشكال وصور العنف ضد المرأة، وتنمية الوعى القانوني	المجلس القومى للمرأة، وزارة الشباب، وزارة التربية والتعليم، التعليم العالى، المجلس الأعلى للإعلام، منظمات المجتمع المدنى المعنية بحقوق المرأة، الحركات النسائية		صعوبة الوصول لكافة الفئات المستهدفة	إعداد التقارير، الاستبيانات، استطلاعات الرأى

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة
المحور الرئيسي: الحماية	الهدف الفرعي: ٣- التوعية بالقوانين وتبسيط الإجراءات وتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية وسرعة الإنجاز

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)							
١٠	ورشة عمل لتوعية وتدريب العاملين بمحاكم الأسرة لاستقبال ضحايا العنف والتعامل معهم	عامان	العاملين بمحاكم الأسرة تم توعيتهم لاستقبال ضحايا العنف والتعامل معهم	عدد العاملين الذين تم توعيتهم	وزارة العدل وجهة مانحة	٦٠٠,٠٠٠	بيروقراطية الإجراءات	وضع نظام متابعة بمؤشرات قياس واضحة
	برامج توعية للسيدات حول حقوقهن القانونية والخدمات القانونية المتاحة للنساء المعنفات	مستمر	برامج توعية للسيدات حول حقوقهن القانونية والخدمات القانونية المتاحة للنساء المعنفات جاري تنفيذها	عدد برامج التوعية التي تم تنفيذها	جهة مانحة	٧٠٠,٠٠٠		وضع نظام متابعة بمؤشرات قياس واضحة
	ورشة عمل لتوعية المحامين بالعنف ضد المرأة وتأهيلهم لمساندة النساء ضحايا العنف	مستمر	ورش العمل لتوعية المحامين بالعنف ضد المرأة وتأهيلهم لمساندة النساء ضحايا العنف جاري تنفيذها	عدد ورشة العمل	نقابة المحامين وجهة مانحة	٤٥٠,٠٠٠		وضع نظام متابعة بمؤشرات قياس واضحة
	إنشاء مراكز دعم قانونى لتقديم الدعم القانوني للنساء ضحايا العنف في المجتمعات المحلية	مستمر	مراكز دعم قانونى تم إنشائها داخل المجتمعات المحلية	عدد المراكز التي تم إنشائها	نقابة المحامين، الجمعيات الأهلية وجهة مانحة	٦٠٠,٠٠٠		تصميم نظام إدارة الحالة
	مبادرة المحاميات المصريات							
١١	تدريبات حول العدالة الانتقالية وحقوق النساء	خمس سنوات	مجتمع لديه شجاعة الاعتراف بالخطأ والظلم وقادر على تصويب الاخطاء المرتبطة بتهميش واقصاء النساء ودولة ملتزمة بحصول كل فرد على حقوقه وخاصة النساء وتطبيق ذلك باثار رجعية لضمان انسجام المجتمع مع كامل التغييرات		قيد البحث للتعاون		عدم توافر تمويل كافي	طبقاً لنظام المتابعة بالمشروع

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الحماية
الهدف الفرعي:	٤- خلق بيئة مناسبة للنساء المعنفات للإبلاغ عن حوادث العنف والاستفادة من الخدمات وبرامج الحماية والمساعدة.

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للمرأة							
١	تطوير خدمة الخط الساخن لتلقي الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة والإعلان عنها بصورة أوسع	٢٠١٥-٢٠١٦	خدمة متطورة للخط ساخن لتلقي الشكاوى	- نسبة البلاغات المقدمة من خلال الخط الساخن - مدى سهولة الإبلاغ عن حالات العنف	UNDP	٣٠,٠٠٠		تقارير شهرية وربع سنوية وسنوية
	تطوير أداء العاملين بمكتب شكاوى المرأة	٢٠١٥-٢٠١٨	متلقي شكاوى المرأة أكفاء ولديهم القدرة الكافية للتعامل مع الشكاوى	- عدد الشكاوى التي تعامل معها المكتب - نسبة الشكاوى التي اتخذ فيها إجراء	UNDP	٥٠,٠٠٠		التقارير الدورية لمكتب شكاوى المرأة بالمجلس
	توفير الاستشارات القانونية بمناطق امبابة وعزبة الهجانة ومنشية ناصر ضمن برنامج مبادرة مدن آمن	٢٠١٥-٢٠١٦	زيادة وعي النساء بالحقوق القانونية	- عدد الشكاوى التي تم استقبالها - تقارير تحليلية بالشكاوى	UN WOMEN	٦٦٠,٠٠٠	توفير الدعم المالي	التقارير الدورية للمشروع
	مد مظلة الخدمات القانونية المقدمة من خلال مبادرة مدن آمن لتغطي عدد أكبر من المناطق ذات معدلات عنف عالية	٢٠١٦-٢٠١٨	زيادة وعي النساء بالحقوق القانونية	- عدد الشكاوى التي تم استقبالها - تقارير تحليلية بالشكاوى	UN WOMEN	٢,٠٠٠,٠٠٠	توفير الدعم المالي	التقارير الدورية للمشروع

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ٤- خلق بيئة مناسبة للنساء المعنفات للإبلاغ عن حوادث العنف والاستفادة من الخدمات وبرامج الحماية والمساعدة.						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الداخلية							
٢	التوسع في نظام الدوريات الراكبة بوسائل النقل خفيفة الانتقال لأماكن البلاغات والتواجد في الأماكن المعروف عنها زيادة ارتكاب تلك الجرائم	٢٠١٥-٢٠١٦	توفير دوريات راكبة مدبة لمساندة المرأة	- عدد الزيادة في المركبات بالنسبة لحجم المنطقة الجغرافية	جهات مانحة			تقارير شهرية
	دراسة إنشاء لجان لحماية المرأة على المستوى العام وبالمحافظات والمراكز والأقسام على غرار لجان حمياة الطفل للتأكيد على توفير فرص أكثر لتحقيق الحماية المطلوبة للمرأة		لجان حماية داخل كل محافظة	- عدد اللجان التي تم إنشاءها - عدد النساء المستفيدات من الخدمات	المجلس القومي للمرأة وزارة العدل جهات مانحة			تقارير شهرية
	وزارة التعليم العالي							
٣	تفعيل وحدات تكافؤ الفرص بالجامعات المصرية ومؤسسات التعليم العالي.	٢٠١٥-٢٠٢٠	تلقي الشكاوي من النساء المعنفات تلقي البلاغات عن حوادث العنف (طلاب الجامعات) العاملين بوزارة التعليم العالي العاملين بالجامعات المصرية أعضاء هيئة التدريس	عدد البلاغات والشكاوي المقدمة تقارير تحليلية وبيانات حول ظاهرة العنف أنواع العنف أنواع الشكاوي	وزارة الشباب والرياضة وزارة الثقافة المجلس القومي للمرأة وزارة الداخلية المجلس القومي لحقوق الإنسان وزارة التضامن الاجتماعي المجتمع المدني	٣٠٠,٠٠٠		تقاير دورية ربع سنوية بيانات احصائية استطلاع الرأي

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ٤- خلق بيئة مناسبة للنساء المعنفات للإبلاغ عن حوادث العنف والاستفادة من الخدمات وبرامج الحماية والمساعدة.						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الثقافة							
٤	منتدى المرأة يناقش خلق بيئة جديدة مناسبة للنساء المعنفات وكيفية تقديم المساعدة	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	أوراق عمل حول التعديلات المطلوبة للقوانين وسياسات وممارسات التي تناهض العنف ضد المرأة	توعية النساء بالقوانين وتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية وسرعة الإنجاز	المجلس القومي للمرأة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ووزارة العدل ووزارة الداخلية	١٠٠,٠٠٠		مراجعة التوصيات الصادرة و إدراج الدراسة ضمن الخطة السنوية للجهات المختصة
٤	عروض الأراجوز المصري (تساعد على خلق بيئة جديدة مناسبة للنساء المعنفات للإبلاغ عن حوادث العنف والاستفادة من الخدمات وبرامج الحماية والمساعدة)	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	عرض فني للجمهور يناقش المشكلة وطرق الحل	– عدد العروض – نسبة النساء المستفيدات – مدى وعي النساء بأهمية الإبلاغ على مستوى الميادين والمناطق العشوائية والنائية والحدودية		١٠٠,٠٠٠		التنسيق بين جميع الوزارات المشاركة بالنشاط مع وزارة الداخلية
	المجلس القومى لحقوق الإنسان							
٥	عقد دورات تدريبية للسادة مسئولى الجهاز الإداري للدولة لمناهضة العنف والتمييز ضد المرأة فى العمل	٢٠١٦ – ٢٠٢٠	عدد ٤ دورات تدريبية فى السنة بموجب دورة كل ثلاثة أشهر، تستهدف كل دورة ٢٠ متدرب	توعية المسئوليين الحكوميين بضرورة مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة من خلال النشر والتعميم على كافة المديريات وأفرع الوزارات بالمحافظات بضرورة اتباع هذا النهج. . محاولة تغيير الواقع والثقافة المجتمعية من خلال منع ممارسات العنف والتمييز ضد المرأة.	المجلس القومى للمرأة، كافة وزارات الإعلام، منظمات المجتمع المدنى المعنية بحقوق المرأة،	تمويل ذاتي وجهات مانحة		التقارير، الاستبيانات، استطلاعات الرأى
٥	عقد دورات تدريبية للسادة الإعلاميين الإعلام الحكومى والخاص لمناهضة العنف والتمييز ضد المرأة.	٢٠١٥ – ٢٠٢٠	عدد ٤ دورات تدريبية فى السنة بموجب دورة كل ثلاثة أشهر، تستهدف كل دورة ٢٠ متدرب	توعية السادة الإعلاميين بضرورة مناهضة العنف والتمييز ضد المرأة. . محاولة تغيير الواقع والثقافة المجتمعية من خلال برامج التوعية المرئية والمسموعة – تقديم محتوى إعلامى يناهض العنف ضد المرأة.	اتحاد الإذاعة والتليفزيون، الهيئة العامة للاستعلامات، قنوات النايل سات، الفضائيات الخاصة	تمويل ذاتي – جهات مانحة		التقارير، الاستبيانات، استطلاعات الرأى

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الحماية	الهدف الفرعي: ٤- خلق بيئة مناسبة للنساء المعنفات للإبلاغ عن حوادث العنف والاستفادة من الخدمات وبرامج الحماية والمساعدة.						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للأمومة والطفولة							
٦	التشبيك بين خط نجدة الطفل ولجان الحماية والجمعيات الأهلية لتقديم الإعانات العاجلة	٢٠١٥-٢٠١٦	سرعة إحالة البلاغات وتقديم المساعدات	عدد لجان الحماية التي تم تفعيلها - عدد الجمعيات الاهلية التي تم التعاون	المحافظات الجمعيات الأهلية	١٫٠٠٠٫٠٠٠		التقارير الدورية التي يتم رفعها عن كل حالة من الحالات.
	تفعيل دور لجان الحماية في المحافظات	٢٠١٥-٢٠١٦	رصد لحالات الأطفال المعرضين للخطر وسرعة التعامل معها	-عدد الحالات من الأطفال المعرضين للخطر التي تم رصدها	وزارة التنمية المحلية	١٫٠٠٠٫٠٠٠		متابعة رفع التقارير من اللجان الفرعية للجان العامة ثم إلى المجلس
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
٧	إنشاء مراكز مساندة قانونية داخل المحاكم	٢٠١٥-٢٠١٨	مركز مساندة قانونى داخل كل محكمة كلية	- الانتهاء من إنشاء مراكز المساندة - تردد عدد من النساء المعنفات على مراكز المساندة - دعم حصول النساء على حقوقهن القانونية	المجلس القومى للمرأة ووزارة العدل	٢٫٠٠٠٫٠٠٠	عدم وجود تمويل	استمارات تسجيل للحالات المترددة وجود تقارير شهرية وربع سنوية وسنوية
	رفع قدرات مقدمى الخدمات فى مراكز المساندة القانونية	٢٠١٦	فرق عمل مدربة لمراكز المساندة	وجود عدد من العاملين فى مراكز المساندة لديهم القدرة على تقديم خدمات للنساء المعنفات	المجلس القومى للمرأة ووزارة العدل-المجتمع المدنى	٤٠٠٫٠٠٠	عدم وجود تمويل	تقارير شهرية وسنوية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الحماية — الهدف الفرعي: ٤- خلق بيئة مناسبة للنساء المعنفات للإبلاغ عن حوادث العنف والاستفادة من الخدمات وبرامج الحماية والمساعدة.

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)							
٨	حملات توعية حول مناهضة العنف ضد المرأة في جميع المحافظات	مستمر	توعية أفراد المجتمع حول كيفية مناهضة العنف ضد المرأة	عدد الحملات التي تم تنفيذها	المجلس القومى للمرأة وجهة مانحة	٩٠٠,٠٠٠	العادات والتقاليد داخل المجتمعات المحلية	وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس
	برامج وأنشطة لتوعية النساء بالخدمات المتاحة وبرامج المساعدة في مجال العنف ضد المرأة	مستمر	النساء أصبح لديهن الوعى بالخدمات المتاحة وبرامج المساعدة في مجال العنف ضد المرأة	عدد النساء اللاتى تم توعيتهن	جهة مانحة	٧٠٠,٠٠٠		وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس
	إنشاء خطوط ساخنة للإبلاغ عن حوادث العنف	مستمر	توافر خطوط ساخنة للابلاغ عن العنف ضد المرأة	عدد الخطوط التي تم إنشائها	المجلس القومى للمرأة وجهة مانحة	٥٠٠,٠٠٠	لايوجد	
	إنشاء نظام لمتابعة العنف ضد المرأة داخل المجتمع	مستمر	نظام لمتابعة العنف ضد المرأة داخل المجتمع	عدد التقارير التي يتم إصدارها بشأن متابعة العنف ضد المرأة	جهة مانحة	٦٠٠,٠٠٠		وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ١- توفير خدمات الدعم الصحى والنفسى والمشورة للمعنفات						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الصحة والسكان							
١	إعداد دليل استرشادي لرفع مهارات مقدمي الخدمة في مجالات الخدمات الصحية العلاجية والنفسية للمعنفات	٢٠١٥	دليل استرشادي يحتوى على المهارات الأساسية في تقديم الخدمة العلاجية والنفسية للمعنفات	نسبة المنشآت التي يتوافر بها الدليل من إجمالي المنشآت		١٠،٠٠٠		متابعة مدى توافر الدليل بالمنشآت الصحية بمعرفة فريق الإشراف
	تدريب مقدمي الخدمة على الدليل الخاص بتقديم الخدمات الصحية العلاجية والنفسية للمعنفات	٢٠١٥	إعداد كواد من مقدمي الخدمة قادرة على التعامل مع المعنفات من الناحية العلاجية والنفسية	نسبة المعنفات اللائي تلقين خدمة (صحية ونفسية) ذات جودة	المجلس القومي للمرأة	٦٠،٠٠٠		نظام إشرافي لمتابعة مقدمي الخدمة في تقديم الخدمات العلاجية والنفسية للمعنفات
	وزارة الداخلية							
٢	تشجيع إنشاء او تخصيص مراكز لعلاج ورعاية المرأة المعنفة بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية	٢٠١٥-٢٠١٦	خدمات متخصصة لضحايا العنف ضد المرأة	- نوع الخدمة المقدمة - الإعلان عن الخدمات - عدد المستفيدات من الخدمة	وزارة الصحة والمجلس القومي للمرأة			متابعة الجهات المعنية بالوزارة
	زيادة أعداد الضابطات الطبيبات من خلال الالتحاق بالقسم الخاص بأكاديمية الشرطة	مستمر	زيادة عناصر الشرطة النسائية المتخصصة	- وجود عناصر شرطة نسائية بكافة المحافظات - عدد حالات الإبلاغ من النساء				اللجنة العليا للسياسات بالوزارة
	توفير خطوط اتصالات ساخنة لتلقى المشورة على مستوى الجمهورية	٢٠١٥-٢٠١٦	خطوط ساخنة للتواصل مع الراغبات في تلقي المشورة	- مدى تغطية الخط الساخن لمحافظات مصر - عدد الاتصالات الواردة	وزارة الاتصالات			متابعة الأجهزة المعنية بالوزارة

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ١- توفير خدمات الدعم الصحى والنفسى والمشورة للمعنفات						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التربية والتعليم							
٣	تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين وتدريبهم على الصحة النفسية والمشكلات وخطوات حلها وعلاجها وكيفية التعامل مع المشاغبين وممارسي العنف من التلاميذ/ الطلاب ضد أقرانهم من التلاميذ/ التلميذات أو الطلاب/ الطالبات أو المعلمين/المعلمات	٢٠١٥-٢٠١٦ "- ٢٠١٩-٢٠٢٠	اخصائى اجتماعى يدرك ويطبق أدواره	عدد الاخصائيين الذين تم تدريبهم ٧٥ ألف تغيير ملموس في دور الأخصائي الاجتماعي وفى سلوكيات التلاميذ/الطلاب		التكلفة المبدئية ٨ مليون جنيه	ضعف التمويل	متابعة دورية لعينات عشوائية من المدارس واستطلاع رأى الاخصائيين والتلاميذ عن طريق استمارة أو استبيان
	متابعة الاخصائى النفسى أو الاجتماعى لحالات العنف الجنسى أو الجسدى أو اللفظى مع تفعيل ملف الطالب لمتابعته ورصد مدى التعديل الحادث في سلوكه		انخفاض ملموس في حالات العنف بأ نواعه وتعديل في سلوكيات التلاميذ	عدد الحالات التي تمت متابعتها ووثائق الملفات الخاصة بهم وتقارير التعديل في سلوكهم	وزارات المالية- الشباب والرياضة- الجهات المانحة- منظمات المجتمع المدني		ضعف التمويل- عدم التدريب الجيد للأخصائي لأداء دوره بشكل فعال	متابعة دورية لعينات عشوائية من المدارس واستطلاع رأى الاخصائيين والتلاميذ عن طريق استمارة او استبيان
	وزارة الشباب والرياضة							
٤	دورات سلامة المرأة من التحرش	مستمر	- تعريف الفتيات بالأماكن التى تلجأ إليها في حالة تعرضها للعنف - عرض لرأى الدين في الشباب المتحرش - عرض لأنواع التحرش التى تتعرض لها الفتيات من خلال تجاوبهم في الدورة - تنظيم مسابقة رسم لعرض نماذج من التحرش لا ترغب الفتاة في سردها للحاضرين	- مشاركة عدد الإناث ١٠٠٠ فتاة. - مشاركة الشباب ٥٠٠	منظمات مجتمع مدنى - وزارة الأوقاف - وزارة العدل	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠		مدى الإقبال على هذه الدورات - استمارة تقيم لمدى الاستفادة

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	التدخلات
الهدف الفرعي:	١- توفير خدمات الدعم الصحى والنفسى والمشورة للمعنفات

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للطفولة والأمومة							
٥	تقديم دعم مباشر للأطفال الضحايا من خلال تقديم خدمات علاجية وتأهيلية ونفسية، وقانونية للأطفال وأسرهم	مستمر	علاج الأطفال ضحايا العنف	عدد الحالات التي تم تقديم خدمات علاجية وتأهيلية لهم ولأسرهم	اليونيسيف- الجمعيات الأهلية	١،٥٠٠،٠٠٠		تقارير عن الحالات التي تم مساعدتها وما وصلت إليه.
	دار الأيواء التابعة للمجلس الخاصة بالنساء والأطفال	مستمر	إستقبال النساء والأطفال ضحايا الإتجار والاستغلال أو العنف – إعادة إدماجهم بالمجتمع	عدد الحالات التي تم استقبالها من النساء والأطفال داخل دار الإيواء	منظمة الهجرة الدولية	١،٠٠٠،٠٠٠	عدم وعى السكان المحيطين بالدار بالخدمات المقدمة لهن	تقارير شهرية
	تشكيل لجان تقصي حقائق من العاملين بالمجلس للتحرك السريع في حالات الخطر.	مستمر	تقديم إعانات عاجلة للأطفال ضحايا العنف.	عدد الحالات التي قامت لجان تقصي الحقائق بمتابعتها		٥٠٠،٠٠٠		تقارير عن الحالات التي تم مساعدتها
	وضع نموذج لدار إيواء نموذجي يمكن تعميمه مستقبلاً			دار نموذجى لاستقبال أطفال الشوارع	لم يحدد بعد	٢،٠٠٠،٠٠٠	عدم وجود تمويل	
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
٦	إكساب العاملين لمقدمى خدمات الدعم الصحى والمشورة للمعنفات خبرة التعامل مع المعنفات	٢٠١٥-٢٠١٨	وجود عدد من مقدمى خدمات الدعم الصحى والمشورة للمعنفات لديهم خبرة التعامل مع المعنفات	وجود عدد ١٠٠ من مقدمى خدمات الدعم الصحى والمشورة للمعنفات لديهم خبرة التعامل مع المعنفات - نجاح عدد من النساء المترددات فى تجاوز حالات العنف	المجلس القومي للمرأة - المجتمع المدنى		عدم وجود تمويل	وجود كشوف حضور لمقد مى الخدمات لدى مؤسسات المجتمع المدنى

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	التدخلات
الهدف الفرعي: ١- توفير خدمات الدعم الصحى والنفسى والمشورة للمعنفات	

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)							
٧	إنشاء وتأسيس وحدات رعاية صحية متخصصة لمساعدة النساء ضحايا العنف داخل المجتمعات المحلية	مستمر	وحدات رعاية صحية متخصصة لمساعدة النساء ضحايا العنف داخل المجتمعات المحلية	عدد وحدات الرعاية التي تم تأسيسها	وزارة الصحة - جهة مانحة	٨٠٠,٠٠٠	ضعف التمويل - بيروقراطية الإجراءات - عدم الاهتمام بالخدمات النفسية والصحية للمرأة	وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس
	إنشاء وتأسيس مراكز لتقديم الدعم النفسي للنساء ضحايا العنف داخل المجتمعات المحلية	مستمر	مراكز لتقديم الدعم النفسي للنساء ضحايا العنف داخل المجتمعات المحلية	عدد المراكز التي تم تأسيسها		٦٠٠,٠٠٠		وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس
	تدريب العاملين بوزارة الصحة حول كيفية تقديم الدعم الصحى للنساء ضحايا العنف	مستمر	عاملين بوزارة الصحة تم تدريبهم حول كيفية تقديم الدعم الصحى للنساء ضحايا العنف	عدد العاملين الذين تم تدريبهم		٤٠٠,٠٠٠		وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس
	تدريب الأخصائيين النفسيين حول تقديم الدعم النفسى للنساء ضحايا العنف	مستمر	أخصائيين نفسيين تم تدريبهم حول تقديم الدعم النفسى للنساء ضحايا العنف	عدد الأخصائيين الذين تم تدريبهم		٤٠٠,٠٠٠		وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس
	إنشاء وتأسيس وحدات رعاية صحية متخصصة لمساعدة النساء ضحايا العنف داخل المجتمعات المحلية	مستمر	وحدات رعاية صحية متخصصة لمساعدة النساء ضحايا العنف داخل المجتمعات المحلية	عدد وحدات الرعاية التي تم تأسيسها		٨٠٠,٠٠٠		وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٢- تطوير برامج العلاج والتأهيل لمرتكبى العنف						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التعليم العالي							
١	تنظيم برامج توعية (عن طريق اساتذة الاجتماع بالجامعات المصرية)	٢٠١٥-٢٠٢٠	حالات مرتكبي العنف	عدد البرامج.	المجلس القومي للمرأة -وزارة الصحة -وزارة التضامن -وزارة الاوقاف. -وزارة الشباب والرياضة. وزارة الثقافة. وزارة الداخلية.	٥٠,٠٠٠		رصد لعدد الحالات. استمارة بيانات للمتابعة الشهرية
	وزارة الثقافة							
٢	التأهيل الاقتصادي للمرأة المعنفة من خلال إقامة ورش للفنون والأشغال الفنية المختلفة والتراثية	٢٠١٥ - ٢٠٢٠	تعليم المرأة حرفة تستطيع من خلالها تحسين مستواها الاقتصادى	عدد السيدات المستفيدات من الورش وكيفية تسويق منتجاتهم	كل الوزارات المشاركة في الاستراتيجية	٦٠٠,٠٠٠	التسويق للمنتجات الخاصة بالورش	تقارير عن الورش وكيفية الاستفادة منها - استبيان لمعرفة مدى جدوى هذه الورش
	وزارة الشباب والرياضة							
٣	دمج مرتكبي العنف في الأنشطة المختلفة وممارسة الرياضة ومساعدتهم على التفاعل مع المجتمع	٢٠١٥-٢٠٢٠	مرتكبي العنف متفاعلين مع المجتمع بشكل طبيعي و الاستفادة من تجاربهم للوقاية من حدوث الظاهرة.	عدد الحالات التي تم التعامل معها	المجلس القومي للمرأة- وزارة الداخلية- مراكز التأهيل	٨٠,٠٠٠	إجحام مرتكبي العنف عن الاستفادة من برامج التأهيل و عدم رغبتهم في العلاج أو الإندماج داخل المجتمع.	برامج التأهيل - برامج الأنشطة المختلفة.

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة						
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٢- تطوير برامج العلاج والتأهيل لمرتكبى العنف					
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس الأعلى للإعلام							
٤	تقديم برامج دينية لتوعية الشباب بخطورة مظاهر العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٦	تشكيل الوعى الديني لدى الشباب تغيير الخطاب الديني فيما يتعلق بقضايا المرأة	التركيز على كم هذه البرامج وعلى الكيف أيضاً	الأزهر الشريف	تمويل ذاتي	- ضعف الميزانيات - صعف الوازع الديني لدى الشباب خاصة بعد انتشار الاستخدام السيئ للتكنولوجيا	رصد إحصائي لعدد حالات التحرش أو الاغتصاب
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
٥	تجميع وتطوير الأدلة الخاصة ببرامج العلاج والتأهيل لمرتكبي العنف لتتناسب مع الحالة المصرية	٢٠١٥	وجود دليل واحد مجمع من كل الخبرات الداخلية والخارجية	طباعة عدد ٥٠٠٠ نسخة من الدليل توزيع النسخ على الجهات الحكومية والأهلية للعمل بها بعد تدريب القائمين عليها	وزارة الصحة والسكان وزارة الداخلية وزارة العدل المجتمع المدنى	١٠٠،٠٠٠	إجحام مرتكبي العنف عن الاستفادة من برامج التأهيل و عدم رغبتهم في العلاج أو الإندماج داخل المجتمع.	وجود أدلة مرحلية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٢- تطوير برامج العلاج والتأهيل لمرتكبى العنف						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)							
٦	إنشاء سجن موحد على مستوى الجمهورية خاص بمرتكبى جرائم التحرش الجنسى	عامين	سجون خاصة بمرتكبى جرائم التحرش الجنسى	الخدمات التي يقدمها السجن لمرتكبى جرائم التحرش	وزارة الداخلية – جهة مانحة		موافقة الجها ت التنفيذية	وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس
	تنفيذ برامج تأهيل لمرتكبى جرائم التحرش الجنسى لإعادة دمجهم بالمجتمع على نحو سوى	٥ أعوام	برامج تأهيل لمرتكبى جرائم التحرش الجنسى لإعادة دمجهم بالمجتمع على نحو سوى	عدد البرامج التي تم تنفيذها عدد مرتكبى العنف الذين شاركوا في هذه البرامج		٨٠٠,٠٠٠	لايوجد	وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس
	إعداد مسودة لتعديل مواد القانون التي تجرم التحرش الجنسى بحيث تتضمن العمل على إعادة تأهيل مرتكبى جرائم التحرش الجنسى وفرض غرامة مالية عليهم في كافة الأحوال	عام واحد	مسودة لتعديل مواد القانون	عدد الأطراف المشاركة في إعداد المسودة	المجلس القومى للمرأة – جهة مانحة	غير محدد بعد	عدم قبول المشرع لماهية خطورة جرائم العنف الجنسى	إصدار التشريع
	تدريب وتأهيل أفراد الشرطة للتعامل مع ضحايا جرائم التحرش الجنسى	٥ أعوام	برامج لتدريب وتأهيل أفراد الشرطة للتعامل مع ضحايا جرائم التحرش الجنسى	عدد أفراد الشرطة الذين تم تدريبهم	وزارة الداخلية – جهة مانحة	٥٠٠,٠٠٠		وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٣- توفير مراكز استضافة كافية للمعنفات						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التضامن الاجتماعي							
١	إنشاء عدد ٣ مراكز لاستضافة وتوجيه المرأة المعنفة بعدد ٣ محافظات مرحلياً	٢٠١٥-٢٠٢٠	عدد ٣ مراكز استضافة للمرأة المعنفة	المؤشر الكمي: ٣ مراكز استضافة مجهزة لاستقبال النساء المعنفات – عدد الحالات التى تم استقبالها بالمراكز المؤشر النوعي: قياس زيادة الوعى بمراكز الاستضافة الموجودة	مجلس الوزراء – وزارة التخطيط –وزارة المالية – المحافظة – الجمعيات الأهلية	مليون جنيه للمركز (غير شامل تكلفة توفير مكان لإنشاء المراكز)	عدم توفر البند المالي	تقارير دورية ربع / نصف سنوية وسنوية
	التعاون مع الجمعيات الأهلية لدعم إنشاء مراكز استضافة		عدد الطلبات المقدمة من الجمعيات الأهلية	المؤشر الكمي: عدد الجمعيات التي تم ترشيحها والموافقة عليها و عدد مراكز الاستضافة الجديدة التى تم إنشائها المؤشر النوعي: الشراكة بين المجتمع المدني والحكومي في مواجهة قضية العنف	الجمعيات الأهلية – الجهات المانحة	مليون جنيه للمركز الواحد بعد توفير مكان بالجمعية	ضعف الموارد المالية	تقارير دورية ربع / نصف سنوية وسنوية
	تطوير عدد ٦ مراكز استضافة بعدد ٦ محافظات (تشمل التجهيزات والأجور)		عدد ٦ مراكز مطورة وفقاً للمعايير الدولية	المؤشر الكمي: عدد ٦ مراكز تعمل وفقاً للمعايير الدولية وعدد الحالات التى تم إستقبالها بالمراكز المؤشر النوعي: جودة الخدمات المقدمة للسيدات المعنفات	مجلس الوزراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٣ مليون جنيه	عدم توفر البند المالي	تقارير دورية ربع سنوية / نصف سنوية وسنوية
	تدريب الجهاز الوظيفي لرفع الكفاءة والمهارة (الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية ومؤسسات الرعاية ووحدات تكافؤ الفرص)		أخصائيين وموظفين مؤهلون ولديهم المهارات المطلوبة وذوى معرفة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعى	المؤشر الكمي: عدد الحاصلين على التدريب من الجهاز الوظيفي بالأفرع المختلفة بالوزارة، الزيادة فى عدد السيدات المعنفات التى تلجأ لمراكز الاستضافة المؤشر النوعي: جودة الخدمات المقدمة بمراكز الاستضافة تحسن فى المستوى الوظيفى والمهنى للعاملين بالجهاز الوظيفى للوزارة	المجلس القومي للمرأة جهات مانحة	٥ مليون جنيه		تقارير دورية ربع سنوية / نصف سنوية وسنوية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٣- توفير مراكز استضافة كافية للمعنفات						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الصحة والسكان							
٢	الإشراف الصحي على مراكز إستضافة المعنفات	مستمر	تقديم خدمات صحية للمعنفات بمراكز الاستضافة	نسبة مراكز الاستضافة التي يتم الإشراف الصحي عليها	المجلس القومي للمرأة	٢٠٠,٠٠٠	عدم وجود مراكز استضافة	نظام إشراف شهري على مراكز الاستضافة لمتابعة تقديم الخدمة بها
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
٣	العمل على توفير أماكن لاستضافة النساء المعنفات مدعومة من الدولة	٢٠١٥-٢٠٢٠	وجود بيئة صالحة لإقامة المرأة المعنف وتطبيق برامج العلاج عليها	وجود أماكن مخصصة من قبل الدولة وتعمل بكفائة	المحافظات - الإعلام - المجتمع المدنى		عدم وجود تمويل	تخصيص مباني. وضع فريق عمل مهني
	مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)							
٤	تدريب وتأهيل العاملين بمراكز استضافة المرأة المعنفة	مستمر	تتوافر كوادر مدربة ومؤهلة للتعامل مع المرأة المعنفة داخل مراكز الاستضافة	عدد العاملين الذين تم تدريبهم	المجلس القومي للمرأة - جهة مانحة	٧٠٠,٠٠٠	لا يوجد	وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس
	تصميم نظام إحالة للمرأة المعنفة وتفعيل العمل به داخل مراكز الاستضافة	مستمر	نظام إحالة لمتابعة المرأة المعنفة تم تفعيله داخل دور الاستضافة	نظام الإحالة		٥٠٠,٠٠٠		

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	التدخلات
	الهدف الفرعي: ٤- إنشاء وتوزيع نطاق خدمات الرعاية الصحية والمساعدة القانونية ومراكز النصح والإرشاد والمشورة الطبية والنفسية والخطوط الساخنة ودور الاستضافة للمعنفات

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للمرأة							
١	إنشاء خريطة إلكترونية على موقع الإنترنت للخدمات المتاحة لضحايا العنف	٢٠١٥-٢٠١٦	خريطة إلكترونية بالخدمات	- نسبة المشاهدات للخريطة - مدى تغطية الخريطة لكافة الخدمات وتطويرها	UNDP	١٥٠,٠٠٠		تقارير شهرية وربع سنوية وسنوية
١	تنفيذ برامج بناء قدرات العاملين بدور الاستضافة	٢٠١٥-٢٠١٦	خدمات صحية ونفسية متطورة للمعنفات بدور الاستضافة	- نسبة المتدربين من العاملين - مدى تطور أداء العاملين - استحداث خدمات جديدة بدور الاستضافة	وزارة التضامن الاجتماعي مجلس المرأة بالدانمارك	٢٥٠,٠٠٠		دراسة عن تطوير الأداء للعاملين من خلال الخدمات المقدمة
	وزارة الداخلية							
٢	إتاحة معلومات حول خدمات الرعاية الصحية والمساعدة القانونية لكافة شرائح المجتمع من خلال التواصل مع منظمات المجتمع المدنى والمجالس الوطنية المتخصصة المعنية	مستمر	معلومات وافية حول الخدمات التي تقدمها الوزارة والجهات المعنية الأخرى لضحايا العنف	- عدد اللقاءات والندوات والفعاليات بين الوزارة والكيانات الرسمية وغير الرسمية - عدد مقدمي الخدمات - نوعية الخدمات التي يعلن عنها	كافة الجهات المعنية بقضايا العنف ضد المرأة			تقارير متابعة من كافة الجهات المشاركة
٢	توفير مكان ملائم ومجهز ومستقل فى أقسام الشرطة لاستقبال ضحايا العنف مع تخصيص أفراد معنيين ومدربين على تلقى البلاغ وتحرير محضر وجمع الإستدلالات ويفضل أن تكون من الإناث	٢٠١٥-٢٠١٦	وجود أماكن ملائمة لاستقبال المجني عليهن	- عدد حالات الإبلاغ - صور العنف المبلغ عنها	وزارة الصحة			تقدير تقارير ربع سنوية ونصف سنوية وسنوية من خلال استمارات تسجيل للحالات المترددة
٢	دعم سبل الإحالة لحالات العنف من خلال التنسيق مع دور الاستضافة لتقديم الدعم النفسي والمجتمعي للمعنفات	٢٠١٥-٢٠١٦	بروتوكول تعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي	- عدد الحالات المحولة للمركز من الوزارة وسرعة تقديم الخدمات للمرأة المعنفة	وزارة التضامن الاجتماعي وزارة الصحة والسكان			تقارير ومتابعة للحالات

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٤- إنشاء وتوزيع نطاق خدمات الرعاية الصحية والمساعدة القانونية ومراكز النصح والإرشاد والمشورة الطبية والنفسية والخطوط الساخنة ودور الاستضافة للمعنفات						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التعليم العالي							
١	تقديم خدمات صحية وعلاجية بالمستشفيات الجامعية للمعنفات.	٢٠١٥-٢٠٢٠	خدمات صحية وعلاجية كاملة.	عدد المترددات. -نوعية الخدمة الصحية . -متابعة للحالات الحرجة	وزارة الصحة. -المجلس القومي للمرأة. وزارة الأوقاف. -وزارة الثقافة. وزارة التضامن	٤٠٠,٠٠٠		تقارير متابعة شهرية وسنوية.
٢	تقديم خدمات صحية أولية . (من خلال العيادات بالكليات والجامعات المصرية)		خدمات طبية مقدمة إلى طلاب الجامعات المصرية. -العاملين بالجامعات.	نوعية الرعاية الصحية. -عدد المترددين	وزارة الصحة. المجلس القومي للمرأة	١٠٠,٠٠٠		
٣	دورات تأهيل نفسي واجتماعي . (من خلال كليات الخدمة الاجتماعية بالجامعات ، وأساتذة الاجتماع بكليات الآداب)		طلاب وعاملين مدربين بالجامعات المصرية -علاج الحالات المترددة على العيادات الصحية بالجامعات ومتابعة من الناحية النفسية والاجتماعية.	عدد الطلاب. -عدد العاملين. -نوعية التاهيل النفسي والاجتماعي.	المجلس القومي للمرأة. -وزارة الصحة. -وزارة االتضامن. -وزارة الأوقاف. -وزارة الشباب والرياضة	١٠٠,٠٠٠		

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٤- إنشاء وتوزيع نطاق خدمات الرعاية الصحية والمساعدة القانونية ومراكز النصح والإرشاد والمشورة الطبية والنفسية والخطوط الساخنة ودور الاستضافة للمعنفات						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التضامن الاجتماعي							
٤	الإعلان عن الخط الساخن ١٦٤٣٢ للوزارة لاستقبال المكالمات والبلاغات الخاصة بالسيدات المعنفات بهدف توفير المساعدة والاستشارات والتوعية بالخدمات المتاحة بالوزارة والتوجيه والإرشاد لأماكن الخدمة	٢٠١٥-٢٠٢٠	رقم الخط الساخن للبلاغات ١٦٤٣٢، والذى يتبعه عشرة أرقام لكل خدمة من خدمات الرعاية بالوزارة	المؤشر الكمي: عدد المكالمات الخاصة بالسيدات المعنفات التى تم تلقيها عدد المشاكل / البلاغات التى تم حلها أو التعاون بشأنها مع الجهات المختصة المؤشر النوعي:مدى سرعة تلبية احتياجات المرأة أو الفتاة التي تتعرض للعنف وتوجيهها للخدمة المناسبة	وزارة الداخلية – وزارة العدل المجلس القومى للمرأة وزارة الصحة	٢٠٠٠٠	ضعف الموارد المالية وعدم استدامة المنح	تقارير دورية ربع سنوية ونصف سينوية وسنوية بالمؤشرات
	تنظيم حملات قومية إعلامة – مطبوعات لرفع الوعي المجتمعي بأهمية المراكز والتعريف بأهدافها وكيفية الحصول على الخدمات المقدمة	٢٠١٥-٢٠٢٠	توسيع قاعدة المعرفة بخدمات المراكز	المؤشر الكمي: عدد البرامج الإعلامية بالقنوات المحلية بالتعريف بالمراكز وما تقدمه من خدمات – توزيع المطبوعات المؤشر النوعي: توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات المراكز	وزارات الإعلام – الشباب – الصحة – الثقافة – المجلس القومي للمرأة	٩٠٠٠٠٠٠		قياس أثر الحملات الإعلامية وزيادة الوعى بالخدمات المقدمة من خلال الدراسات والتقارير
	توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الداخلية (وحدة مكافحة العنف ضد المرأة) في مجال حقوق الإنسان	٢٠١٥-٢٠٢٠	منظومة واليات للتنسيق والتعاون مع وزارة الداخلية فيما يخص قضايا حقوق الإنسان وبصفة خاصة العنف ضد المرأة	المؤشر الكمي: عدد الحالات المحولة للمراكز من وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والخدمات المقدمة لهم وعدد المحاضر التى تم تحريرها من السيدات المعنفات والإحصاءات النوعية الموثقة حول حالات العنف المؤشر النوعي: أثر التعاون بين وزارة الداخلية ووزارة التضامن الاجتماعي على سرعة تلبية الخدمات وتسهيل الإجراءات على السيدات المعنفات	وزارة الداخلية			التقارير النوعية والكمية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة
المحور الرئيسي: التدخلات	الهدف الفرعي: ٤- إنشاء وتوزيع نطاق خدمات الرعاية الصحية والمساعدة القانونية ومراكز النصح والإرشاد والمشورة الطبية والنفسية والخطوط الساخنة ودور الاستضافة للمعنفات

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الشباب والرياضة							
٥	إنشاء وحدة سلامة الفتاة بالجامعات ومراكز الشباب بفروع المجلس القومى للمرأة	٢٠١٥-٢٠١٨	توفير مكان قريب للفتيات للإبلاغ عن حالات التحرش . توفير دعم نفسى للفتاة المعنفة من خلال طبيب أو أخصائي اجتماعى – سرعة التواصل مع الجهات المعنية لحماية الفتيات	الفتيات في كافة الاعمار	التضامن الاجتماعية وزارة التعليم المجلس القومى للمرأة	٥٠،٠٠٠ سنويا		نسبة التردد على الوحدة – كم البلاغات المقدمة – عدد المشكلات التي تم حلها
	أصدار بطاقات الرقم القومى للريفيات	٢٠١٥-٢٠١٧	مساعدة الفتيات والسيدات في تسهيل الأمور الحياتية باستخدام بطاقات الرقم القومى – الإدلاء بأصواتهن في الانتخابات – تمكين الفتيات والسيدات من دخول امتحانات محو الأمية	الفتيات والسيدات من أعمار ١٦ عام فأكبر	وزارة الداخلية المجلس القومى للمرأة	٢٠،٠٠٠ سنويا		كم البطاقات التي يتم استصدارها للفتيات والنساء
	وزارة الصحة والسكان							
٦	تحديد وحدة صحية ومستشفى بكل إدارة صحية لتقديم خدمات صحية للمعنفات على مستوى الجمهورية	مستمر	تقديم خدمات صحية للمعنفات بجميع محافظات الجمهورية	نسبة تغطية الإدارات الصحية بمراكز تقديم الخدمة للمعنفات	المجلس القومي للمرأة			نظام إشراف متابعة المنشآت الصحية (قرار رقم ٦٠)
	المجلس القومي لحقوق الإنسان							
٧	تلقى شكاوى العنف ضد المرأة من خلال الخط الساخن ،والمكاتب المتنقلة، وفروع المجلس فى بعض المحافظات	عمل مستمر بصورة دورية	. بحث ودراسة الشكاوى المقدمه وابداء الرأى فى شأنها واحالتها إلى جهات الاختصاص المعنية ومتابعتها وتلقى الردود- تقديم المشورة والمساعدة القانونية - أعداد تقرير عن عدد الشكاوى المقدمه .	نسبة البلاغات المقدمه		يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان	ضرورة تعديل قانون المجلس وفقاً للدستور الجديد حتى يتمكن المجلس من تقديم المساعدة القانونية . رفض بعض المعنفات الإدلاء بالبيانات الكاملة	التقارير الدورية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٤- إنشاء وتوزيع نطاق خدمات الرعاية الصحية والمساعدة القانونية ومراكز النصح والإرشاد والمشورة الطبية والنفسية والخطوط الساخنة ودور الاستضافة للمعنفات						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
٨	إنشاء مراكز مساندة قانونية داخل المحاكم	٢٠١٥ – ٢٠١٨	وجود مركز مساندة قانونى داخل كل محكمة كلية	الانتهاء من إنشاء مراكز المساندة - تردد عدد (٠٠) من النساء المعنفات على مراكز المساندة - دعم حصول النساء على حقوقهن القانونية	المجلس القومى للمرأة -وزارة العدل	٢,٠٠٠,٠٠٠	عدم وجود تمويل	استمارات تسجيل للاحالات المترددة وجود تقارير شهرية وربع سنوية وسنوية
	مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)							
٩	إنشاء وتأسيس وحدات رعاية صحية متخصصة لمساعدة النساء ضحايا العنف داخل المجتمعات المحلية	مستمر	وحدات رعاية صحية متخصصة لمساعدة النساء ضحايا العنف داخل المجتمعات المحلية	عدد وحدات الرعاية التي تم تأسيسها	وزارة الصحة – جهة مانحة	٨٠٠,٠٠٠		وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس
	إنشاء وتأسيس مراكز لتقديم الدعم النفسي للنساء ضحايا العنف داخل المجتمعات المحلية	مستمر	مراكز لتقديم الدعم النفسي للنساء ضحايا العنف داخل المجتمعات المحلية	عدد المراكز التي تم تأسيسها		٦٠٠,٠٠٠		
	تدريب العاملين بوزارة الصحة حول كيفية تقديم الدعم الصحى للنساء ضحايا العنف	مستمر	عاملين بوزارة الصحة تم تدريبهم حول كيفية تقديم الدعم الصحى للنساء ضحايا العنف	عدد العاملين الذين تم تدريبهم		٤٠٠,٠٠٠		
	تدريب الأخصائيين النفسيين حول تقديم الدعم النفسى للنساء ضحايا العنف	مستمر	أخصائيين نفسيين تم تدريبهم حول تقديم الدعم النفسى للنساء ضحايا العنف	عدد الأخصائيين الذين تم تدريبهم		٤٠٠,٠٠٠		

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٥- توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للمرأة							
١	تخصيص دورات تدريب مهني وإقامة مشروعات صغيرة لضحايا العنف من خلال مركز تنمية المهارات	٢٠١٦-٢٠١٨	نساء لديهن القدرة على إقامة مشروعات صغيرة	- عدد البرامج المنفذة - تناسب المحتوى العلمي مع قدرات المعنفات	مركز تنمية المهارات بالمجلس	١٠٠,٠٠٠	صعوبة الوصول للمعنفات	مؤشرات لقياس مدى استفادة المتدربات من البرامج عدد المقيمات لمشروعات صغيرة من المعنفات
	التنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والجهات الممولة لتوفير الدعم المالي للمعنفات لإقامة مشروعات صغيرة	٢٠١٥-٢٠٢٠	تمويل مقدم للمعنفات لإقامة مشروعات صغيرة	- نسبة المستفيدات من قروض أو تمويل - خفض الفوائد على القروض المقدمة للنساء المعنفات	الصندوق الاجتماعى			حصر المستفيدات من المعنفات على قروض والتيسيرات المقدمة لهن
	وزارة الثقافة							
٢	منتدى المرأة يناقش كيفية توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة	٢٠١٥ - ٢٠٢٠	توصيات ونتائج للجهات المعنية	- نسبة الحضور - سبل الدعم المطروحه من المؤتمر	وزراة الاستثمار والشباب والرياضة والسياحة والتضامن الاجتماعي	١٠٠,٠٠٠		مراجعة التوصيات الصادرة وإدراج الدراسة ضمن الخطة السنوية للجهات المختصة
	عمل ورش للأشغال الفنية المختلفة	٢٠١٥ - ٢٠٢٠	نساء قادرات على عمل أشغال فنية مختلفة تساعدها على المعيشة	عدد النساء اللاتي حصلن على التدريب ونوعية الورش المقدمة لهم		١٥٠,٠٠٠	صعوبة الوصول للمعنفات	تقرير عن مدى الاستفادة من التدريب والقدرة على الإنتاج والتسويق

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٥- توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة التضامن الاجتماعي							
٣	توفير مشروعات صغيرة مدرة للدخل للمرأة والفتاة المعنفة	٢٠١٥-٢٠٢٠	مشروعات صغيرة مدرة للدخل مناسبة للبيئة المحلية للمرأة والفتاة المعنفة	المؤشر الكمي: عدد المشروعات التي حصلت عليها كل من المرأة/الفتاة المعنفة المؤشر النوعي: أثر المشروعات على تحسن الأحوال المعيشية للسيدة والفتاة	مجلس الوزراء – وزارة التخطيط – وزارة المالية – جهات مانحة	١٥٠٠٠٠٠٠	عدم توافر البند المالي	تقارير دورية ربع سنوية ، نصف سنوية وسنوية
	مشروعات الأسر المنتجة		أسر فقيرة مالكة لبعض وسائل التمكين الإقتصادى	المؤشر الكمى : عدد المشروعات المؤشر النوعى: أثر المشروعات على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهم		٥٠٠٠ كحد أدني للمشروع		تقارير دورية ربع سنوية ، نصف سنوية وسنوية
	مشروعات/ معاشات الضمان الاجتماعي		معاشات ضمان إجتماعى ومساعدات شهرية للمساعدة فى الخروج من دائرة الفقر	المؤشر الكمي: عدد الأسر / المستفيدين التي حصلت على المساعدات الضمانية المؤشر النوعي: أثر المشروعات على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والأثار الجانبية الأخرى وهى عدم تسرب الأطفال من التعليم والحد من عمالة الأطفال		وفق المعاشات والمساعدات المقررة		تقارير دورية ربع سنوية ، نصف سنوية وسنوية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٥- توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة السياحة							
٤	عقد دورات تدريبية على كيفية إقامة مشروعات اقتصادية لمعاونة المرأة الفقيرة والريفية وتمكين المرأة اقتصاديا فى مجال الجلود اليدوية بمحافظة الجيزة	٢٠١٤-٢٠١٥	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة	المؤشر الكمى : عدد المتدربات وعدد المشروعات الصغيرة وعدد السيدات الملتحقات بسوق العمل من المتدربات المؤشر النوعى : المهارات والخبرات المكتسبة بالدورة التدريبية وقياس مدى تمكين المرأة اقتصاديا والأثار الجانبية الإيجابية مثل التحاق الأطفال بالتعليم وانتظام الرعاية الصحية للأسرة	تمويل ذاتي	٥٠٠٠	-	التقارير الدورية
	عقد دورات تدريبية لمعاونة المرأة الفقيرة والريفية وتمكين المرأة اقتصاديا فى مجال الصناعات اليدوية المختلفة بمحافظة قنا		سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		تمويل ذاتي	١٠١٩٥٠٠٠	-	
	عقد دورات تدريبية لمعاونة المرأة الفقيرة والريفية وتمكين المرأة اقتصاديا فى مجال صناعة الأخشاب وصناعة السجاد والكليم بمحافظة أسيوط		سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		تمويل ذاتي	٨٠٠٠٠٠	-	
	عقد دورات تدريبية عن تنمية المرأة الريفية بالدقهلية		سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		تمويل ذاتي	٧٠٠٠٠٠	-	
	عقد دورات تدريبية على أعمال الملابس الجاهزة بكفر الشيخ		سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		تمويل ذاتي	٢٥٠٠٠٠	-	
	عقد دورات تدريبية على أعمال الزخرفة على المرايات والسيراميك والمشغولات الجلدية الجاذبة للسائحين ببور سعيد		سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		تمويل ذاتي	١٥٠٠٠٠٠	-	

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٥- توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة السياحة							
٤	عقد دورات تدريبية لتدريب المرأة الريفية على الصناعات اليدوية والبيئية بالغربية	٢٠١٤-٢٠١٥	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة	المؤشر الكمى : عدد المتدربات وعدد المشروعات الصغيرة وعدد السيدات الملتحقات بسوق العمل من المتدربات المؤشر النوعى : المهارات والخبرات المكتسبة بالدورة التدريبية وقياس مدى تمكين المرأة إقتصاديا والأثار الجانبية الإيجابية مثل التحاق الأطفال بالتعليم وإنتظام الرعاية الصحية للأسرة	تمويل ذاتي	٥٧٠٫٠٠٠	-	تقديم التقارير الدورية
	برنامج المعاونة للمرأة الفقيرة بشمال سيناء	٢٠١٥-٢٠١٦	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		تمويل ذاتي	٦٥٫٠٠٠	-	
	عقد دورات تدريبية على الأعمال اليدوية المختلفة بمحافظة البحر الأحمر	٢٠١٥-٢٠١٦	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		تمويل ذاتي	١٩٥٫٠٠٠	-	
	عقد دورات تدريبية على تنمية الحرف البيئية اليدوية بمحافظة أسوان	٢٠١٥-٢٠١٦	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		تمويل ذاتي	٧٠٫٠٠٠	-	
	عقد دورات تدريبية حول مشروع الخياطة وتطريز العباءات وصناعة المكرميات والجلود اليدوية والمنظفات بمحافظة الجيزة	٢٠١٥-٢٠١٦	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		وزارة السياحة	٤٠٫٠٠٠	-	

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٥- توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة السياحة							
٤	عقد دورات تدريبية على تنمية الحرف اليدوية (السجاد الأسيوطى والحرير وأخشاب البيئة وصناعات خان الخليلى) بمحافظة أسيوط	٢٠١٥-٢٠١٦	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة	المؤشر الكمى : عدد المتدربات وعدد المشروعات الصغيرة وعدد السيدات الملتحقات بسوق العمل من المتدربات المؤشر النوعى : المهارات والخبرات المكتسبة بالدورة التدريبية وقياس مدى تمكين المرأة إقتصاديا والأثار الجانبية الإيجابية مثل التحاق الأطفال بالتعليم وإنتظام الرعاية الصحية للأسرة	وزارة السياحة	١٫٥٠٠٫٠٠٠	-	إعداد التقارير الدورية
	تنفيذ دورات تدريبية على تصنيع الحمل البدوى بمرسى مطروح	٢٠١٥-٢٠١٦	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		وزارة السياحة	٥٠٫٠٠٠	-	
	تنفيذ مشروعات تنمية المرأة الريفية بالدقهلية	٢٠١٥-٢٠١٦	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		وزارة السياحة	٧٠٫٠٠٠	-	
	دورات تدريبية لتنمية المرأة فى المناطق الريفية بقنا (مركز نفادة – البراهنة –الطويرات – أولاد عمرو)	٢٠١٥-٢٠١٦	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		وزارة السياحة	١٫٠٠٠٫٠٠٠	-	
	دورات تدريبية لتعليم التريكو والخياطة بكفر الشيخ	٢٠١٥-٢٠١٦	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		وزارة السياحة	١٠٫٠٠٠	-	

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٥- توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة السياحة							
٤	عقد دورات تدريبية بشمال سيناء لإنتاج السجاد والكليم ومنتجات الصوف وفن التفصيل والخياطة / أعمال الخرز السياحى / تطريز الزى السيناوى / منتجات النخيل بمناطق (نخل – الحسنة –العريش –الشيخ زويد – بئر العبد)	٢٠١٦-٢٠١٧	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة	المؤشر الكمى : عدد المتدربات وعدد المشروعات الصغيرة وعدد السيدات الملتحقات بسوق العمل من المتدربات المؤشر النوعى : المهارات والخبرات المكتسبة بالدورة التدريبية وقياس مدى تمكين المرأة إقتصاديا والأثار الجانبية الإيجابية مثل التحاق الأطفال بالتعليم وإنتظام الرعاية الصحية للأسرة	ذاتي			التقارير الدورية
	عقد دورات تدريبية بالوادى الجديد لتطوير صناعة الأرابيسك – التطريز – الفخار والخزف – السجاد والكليم – الخوص فى (الخارجة – الداخلة – الفرافرة- باريس)	٢٠١٦-٢٠١٧	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		ذاتي	٥٠٠,٠٠٠	-	
	عقد دورات تدريبية عن السجاد الأسيوطى والحرير وأخشاب البيئة وصناعات خان الخليلى بمحافظة أسيوط	٢٠١٦-٢٠١٧	سيدات مدربات قادرات على الإنضمام إلى سوق العمل أو فتح مشروعات صغيرة		ذاتي	١,٠٠٠,٠٠٠	-	

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٥- توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الصحة والسكان							
٥	تقديم الخدمات الصحية والنفسية للمعنفات مجاناً	مستمر	توافر خدمات مجانية للمعنفات	نسبة أعداد المعنفات اللائي تلقين خدمة مجانيه من إجمالي الحالات	المجلس القومي للمرأة – وزارة المالية	٥٠٠,٠٠٠	عدم توافر ميزانيات	تخصيص ميزانية بوزارة الصحة والسكان خاصة بقضية العنف ضد المرأة والفتاة
	الكنيسة القبطية الأرثوذوكسية							
٦	مشروعات مدرة للدخل للسيدات خاصة المعنفات	٢٠١٥-٢٠١٧	سيدات ممكانات اقتصاديا	نسبة السيدات صاحبات المشروعات الناجحة		ممول من تبرعات الأقباط داخل وخارج مصر	قلة التمويل وكثرة الاحتياج	-التقارير - الزيارات الميدانية - لقاءات شخصية مع اصحاب المشروعات دراسات الجودة
	وزارة الشباب والرياضة							
٧	ملتقيات حرفية بالمدن الشبابية خاصة بالفئات المعنفة	ثلاث سنوات	تعليم الفتيات الحرف اليدوية وما يستجد في مجال الحرف والحفاظ على الصناعات التراثية	٧٥٠ فتاة من عضوات أندية الفتاة بمراكز الشباب ٢٥٠ من المعاقين	وزارة التضامن الاجتماعي وزارة التعليم العالى اتحاد الصناعات الصغيرة الصندوق الاجتماعى	٢٧٣,٧٥٠ سنويا		عرض نماذج للحرف التي تم التدريب عليها وتقيم مدى جودتها في نهاية كل ملتقى
	معارض وأسواق لتسويق منتجات الفتيات المعنفات	مستمر	توفير وضع اقتصادي كريم للفتاة المعنفة وتمكينها اقتصاديا	١٠٠٠ فتاة سنويا و٣٥٠ من المعقات	منظمات مجتمع مدنى وزارة التضامن الاجتماعى	٦٠,٠٠٠ سنويا		نسبة بيع المنتجات في المعارض ومتابعة المتميزين من خلال المشروعات الصغيرة

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٥- توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة القوى العاملة والهجرة							
٨	ندوات توعية خاصة ب(تنظيم الأسرة – خطورة الزواج المبكر للحد من الزيادة السكانية والتى تؤثر على الحالة الاقتصادية للأسرة وتؤدى لزيادة العنف الأسرى	على مدى شهرين لمدة خمس سنوات لكل محافظة	رفع مستوى الوعى الثقافى للأسرة رفع مستوى الوعى الأسرى بقيمة التعليم الفنى وتلاءمه مع احتياجات سوق العمل حتى يساعد فى ايجاد فرص عمل ارتفاع دخل الأسرة	زيادة الريادات القيادية القائمين على اقامة مشروع ليساهم فى فرصة عمل للأسر الفقيرة الربط والتواصل مع عدد كبير من الأسر (تدريب عدد ٨٠٠ أسرة كل عام) اربفاع دخل عدد كبير من الأسر تقليل عدد كبير من الزيجات المبكرة	المجلس القومى للمرأة وزارة التضامن الجمعيات الأهلية	مليون ونصف مليون بمعدل ٣٠٠ ألف فى السنة لجميع محاور الاستراتيجية	الموروث الثقافى من العادات والتقاليد صعوبة تنفيذ برامج التوعية فى بعض المؤسسات نتيجة ظروف العمل . صعوبة إجراءات تنفيذ المشروعات المتوسطة مع صندوق التنمية الاجتماعى وبنوك التمويل	تقرير شهرى لكل محافظة يتم فيها تنفيذ النشاط
	تمكين المرأة اقتصاديا عن طريق مشروعات صغيرة قائمة على التدريب المهنى طبقاً لكل محافظة لايجاد فرصة عمل							تقرير شهرى لكل محافظة يتم فيها تنفيذ النشاط
	التدريب على مهن داخل كل محافظة توفير مدربين للخياطة والتطريز ٨٠٠ متدربة كل سنة		عدد كبيرة من المتدربين زيادة فرص العمل	زيادة الوعى بحقوقها فى العمل	المجلس القومى للمرأة وزارة التضامن الصندوق الاجتماعي للتنمية		عدم التقدم فى حالة التحرش الجنسى فى العمل خوفا من وضعها العملى وترك الوظيفة	
	رفع مستوى مهارتها فى العمل وتطويرها باكسابها مهارات جديدة		التقليل من التحرش الجنسى فى العمل	زيادة المهارات فى العمل				
	إيجاد جهات تسويقية لمنتجات المرأة من خلال جمعيات أهلية بكل محافظة والصندوق الاجتماعي للتنمية		منافذ لتسويق منتجات المرأة	عدد المستفيدات من منافذ التسويق مدى إرتفاع العائد المادي من منتجات المرأة				

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٥- توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	الهيئة العامة للاستعلامات - قطاع الإعلام الداخلي							
٨	توقيع بروتوكول بين الهيئة والصندوق الاجتماعى لدعم النساء	سنة - سنتيان (٢٠١٦/٢٠١٥)	حصول النساء المتعاملات مع مراكز الإعلام الداخلي من الفئات الفقيرة على القروض لمشروعاتهم الصغيرة	عدد النساء/ الفتيات اللآتي حصلن على قروض - مدى تحقيق تقدم في حياتهن الاقتصادية والاجتماعية بعد إقامة المشروعات	الصندوق الاجتماعى	٥٠٠,٠٠٠	شرط وجود ضامنات للحصول على قرض وتعقيد الإجراءات - تسويق المنتجات - ضعف المبالغ المخصصة للقروض	المتابعة المتبادلة مع الصندوق
٩	تحديث برامج التأهيل النفسى للمعنفات	سنه	كوادر مدربة قادرة على إعادة التأهيل النفسى للمعنفات	٩٥٠ كادر نسائي مدرب على التعامل مع المعنفات وتوجيههن التوجيه المناسب - السيدات المستفيدات من المدربات	المجلس القومى للمرأة - وزارة الصحة - التربية والتعليم	٢٠٠,٠٠٠	العادات والتقاليد - يمكن من زيادة التمويل تدريب كوادر إضافية	المتابعة المتبادلة مع الجهات السابقة المعنية
١٠	تطوير آليات التنسيق بين الهيئات والوزارات المختلفة المعنية والهيئة	سنة	تكوين لجنة تنسيقية بين الجهات المختلفة على ضوءعقد لقاءات وحورات مع الجهات المعنية ومراكز الإعلام فى المحافظات - تبادل الخبرات مع الجهات المعنية ومراكز الإعلام.	عدد من اللقاءات والحوارات التى يتم عقدها مع الجهات المعنية بالأمر	المجلس القومى للمرأة - وزارة الصحة - التربية والتعليم- التضامن- مجتمع مدنى	٦٠,٠٠٠	اللوائح الداخلية المنظمة لعمل كل جهة معنية - عدم تفعيل ما تم اتخاذه من توصيات	تقارير المتابعة والمخرجات

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	التدخلات — الهدف الفرعي: ٥- توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومى للأمومة والطفولة							
١٠	تدريب الفتيات والنساء بمشغل الحرف اليدوية بالحوامدية	٢٠١٥-٢٠١٦	رفع المستوي الإقتصادي للسيدات	عدد الدورات التدريبية التي تمت - عدد المتدربات الذين تم تدريبهم	المجلس القومى للأمومة والطفولة	١٫٠٠٠٫٠٠٠		متابعة ميدانية للسيدات الذين تم تدريبهم
	التعاون مع الشركات الخاصة والبنوك والصندوق الإجتماعي للتنمية لإعطاء قروض صغيرة لإقامة مشروعات منزلية.	٢٠١٥-٢٠١٦	إعطاء قروض صغيرة لليدات رفع المستوي الإقتصادي	بروتوكلات التعاون مع الشركات/ البنوك / الصندوق الإجتماعي للتنمية	الشركات الخاصة البنوك الصندوق الإجتماعي للتنمية	٩٠٠٫٠٠٠		
	إقامة معرض لتسويق المنتجات بالتعاون مع الجمعيات الأهلية	٢٠١٥-٢٠١٦	رفع المستوي الإقتصادي للسيدات		الجمعيات الأهلية	٦٠٠٫٠٠٠		
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
١١	عقد عدد ١٢ ورشة تدريب حرفية لرفع كفاءة المرأة حرافيا للحرف الاكثر رواجا فى مناطق العمل	٢٠١٥-٢٠١٦	تمكين عدد ٢٤٠ من النساء اقتصاديا	حضور عدد ٢٤٠ من النساء المعنفات التدريبات الحرفة تمكين عدد ٢٤٠ من النساء اقتصاديا	المجلس القومى للمرأة -وزارة التضامن	٢٥٠٫٠٠٠	عدم وجود تمويل	تقارير لكل نشاط وتقرير ربع سنوية وتقارير سنوية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	التدخلات	الهدف الفرعي: ٥- توفير الدعم الاقتصادي للمرأة المعنفة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
المجلس القومي لشئون الإعاقة								
١٢	١٠ ورش عمل وتدريبات حرفية لتحسين جودة الحياة للمرأة ذات الاعاقة وتذكية توفير المعاش الضمانى لغير القادرات على العمل	٢٠١٥- ٢٠١٧	التمكين الاقتصادي لعدد ٢٠٠من النساء ذات الاعاقة المعرضات للخطر - وجود بعض المشروعات متناهية الصغر	عدد من برامج تمكين اقتصادى - وجود معاش ضمانى للمستحقات - لدينا عدد من النساء ذات الاعاقة لديهم استقلالية اقتصادية	وزارة التضامن - اتحاد مصر لجمعيات ذوى الاعاقة - الصندوق الاجتماعى للتنمية	١٠٠،٠٠٠	المخصصات المالية ضعيفة بالتضامن الاجتماعى - عدم وجود مخصصات مالية لخدمة هذه الشريحة بالصندوق الاجتماعى	تقارير التنفيذ - المخصصات المالية - ممتابعة تنفيذ الخطط المعنية بالنشاط ومراجعة نسب المستفيدات
	إتاحة بيئة العمل وتوفير برامج وخطط تضمن الامن والسلامة داخل بيئة العمل للنساء ذات الاعاقة	٢٠١٥-٢٠٢٠	أماكن تطابق معايير الامن والسلامة فى بيئة العمل واتاحتها لموائمة النساء ذات الاعاقة	وجود عدد من المؤسسات بها سبل الإتاحة والامن والسلامة - وجود بيئة عمل جاذبة للمرأة المعاقة	وزارة القوى العاملة -النقابات والاتحادات العمالية	٢٠٠،٠٠٠	ضعف الامكانيات - قلة الوعى فى شريحة المتعاملين من النساء ذات الاعاقة فى مجال العمل	تقارير تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالحماية
مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)								
١٣	تنفيذ برامج / أنشطة لتمكين النساء ضحايا العنف اقتصاديا	مستمر	برامج وأنشطة لتمكين المرأة المعنفة اقتصاديا	عدد النساء اللاتي تم تدريبهن	جهة مانحة	٨٠٠،٠٠٠		وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس
	توفير فرص عمل للسيدات ضحايا العنف من خلال	مستمر	فرص عمل للسيدات ضحايا العنف	عدد النساء اللآتي تم توفير فرص عمل لهن		٧٠٠،٠٠٠	عدم تعاون جهات التوظيف والإقراض	

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الملاحقة القانونية
	الهدف الفرعي: ١- وضع آلية تدابير وقائية لحماية النساء ضحايا العنف ومدي ملائمة ذلك للاتفاقيات الدولية بهدف التعرف على الموضع التنفيذي الفعلي

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة العدل							
	إنشاء وحدة تنسيق بين الجهات العاملة فى مجال العدالة الجنائية وزارة العدل-النيابة العامة-المحاكم - الشرطة-وزارة التضامن الاجتماعى	٢٠١٥-٢٠١٧	تقرير بعدد القضايا التى تم انجازها	عدد القضايا	الأمم المتحدة-الداخلية-التضامن	جهة مانحة	التمويل	التقرير الدورى
	عقد دورات تدريبية للأطباء الشرعيين	٢٠١٥-٢٠١٧	التقارير الدورية	عدد الدورات وعدد المتدربين	الأمم المتحدة	جهة مانحة	التمويل	التقرير الدورى
١	تعزيز كفاءة السلطة القضائية فى التعامل مع جرائم العنف ضد النساء والفتيات من خلال الدورات التدريبية المستهدفة للسادة القضاة وأعضاء النيابة	٢٠١٥-٢٠١٧	تقارير عن الدورات التدريبية	عدد الدورات وعدد المتدربين (الدليل التدريبى والاجرائي)	الأمم المتحدة	جهة مانحة	التمويل	التقرير الدورى
	تفعيل دور إدارة مناهضة جرائم العنف ضد المرأة بقطاع حقوق الإنسان بوزراة العدل للتنسيق والمتابعة	طويل المدى	التنسيق بين جهات انفاذ القانون	عدد القضايا التى تم التنسيق فيها		لا يوجد	لا يوجد	تقارير دورية عن النشاط
	أعداد دليل اجرائى وتدريبى يتم توزيعه على النيابات وجهات انفاذ القانون والطب الشرعى حول كيفية التعامل الأمثل مع قضايا العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٧	الدليلين	عدد القضايا التى تم الفصل فيها بالطرق المثلى وعدد المتدربين وعدد الدورات	الأمم المتحدة	جهة مانحة	التمويل	التقرير الدورى

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الملاحقة القانونية	الهدف الفرعي: ١- وضع آلية تدابير وقائية لحماية النساء ضحايا العنف ومدي ملائمة ذلك للاتفاقيات الدولية بهدف التعرف على الموضع التنفيذي الفعلي						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة العدل							
	عقد دورات تدريبية لتدريب المدربين لأعداد كوادر وطنية	٢٠١٥-٢٠١٧	فريق تدريبي متخصص	عدد الدورات -عدد المتدربين	الأمم المتحدة	جهة مانحة	التمويل	التقرير الدورى
١	إنشاء وحدات متخصصة سريعة الانتقال لنجدة ضحايا العنف ضد المرأة (ضابط شرطة-طبيب شرعى-طبيب نفسي)	٢٠١٥-٢٠١٧	عدد الوحدات التى تم تجهيزها	عدد النساء المستفيدات من تلك الوحدات والمحافظة على الدلة الجنائية	الأمم المتحدة-الداخلية-المجلس القومى للمرأة	جهة مانحة	التمويل	التقرير الدورى
	العنف ضد المرأة صورة من صور الاتجار فى البشر والتوسع فى أماكن إيواء المرأة المعنفة ، التنسيق بين إدارة العنف ضد المرأة واللجنة الوطنية للاتجار بالبشر	٢٠١٥-٢٠١٧	التنسيق بين الجهات	عدد القضايا التى استفادت من ذلك التنسيق	الأمم المتحدة-وزارة التضامن الاجتماعى	جهة مانحة	التنسيق	التقرير الدورى
	متابعة وتقييم دور ايواء المرأة المعنفة							

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	الملاحقة القانونية	الهدف الفرعي: ١- وضع آلية تدابير وقائية لحماية النساء ضحايا العنف ومدي ملائمة ذلك للاتفاقيات الدولية بهدف التعرف على الموضع التنفيذي الفعلي						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للإعاقة							
٢	١٠ورش عمل وتدريبات حول اليات رصد ومتابعة تطبيق اتفاقية سيداو واتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوى الاعاقة فيما يتعلق بحماية المرأة	٢٠١٥-٢٠١٨	وجود تقارير وطنية عن موقف السياسات والقوانين والوضاع المصرية وملائمتها للاتفاقيات الدولية فيما يختص بحماية المرأة	يكون لدين عدد من الراصدين لتطبيق الاتفاقيات الدولية بشأن حماية المرأة	القومى للمرأة - القومى لحقوق الإنسان	١٠٠،٠٠٠	قلة اهتمام صناع القرار وعدم وجود خطط وطنية خاصة بالمرأة المعاقة	التقارير الدورية حول تطبيق الاتفاقيات - التوثيق - تحليل مرحلى للاوضاع المصرية وحالة العنف ضد المرأة
	المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة							
٣	تنفيذ ندوات داخل بيوت العائلة الممتدة والتى تكثر فيها حالات العنف	٢٠١٥-٢٠١٦	رفع الوعى لبيوت العائلة الممتدة بالعنف والنتائج المترتبة علية داخل الاسر	عدد ١٠٠ عائلة تم رفع الوعى بيها	المجلس القومى للمرأة ووزارة التضامن الاجتماعى	٥٠،٠٠٠	عدم وجود تمويل	تقارير شهرية وربع سنوية وسنوية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الملاحقة القانونية	الهدف الفرعي: ٢- تخصيص دوائر خاصة للنظر في قضايا عنف ضد المرأة بسرعة الفصل فيها، على أن تتولى نيابة الأسرة التحقيق في جرائم العنف ضد المرأة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة العدل							
	استحداث ادارة للملاحقة القضائية داخل قطاعات وزارة العدل بحيث تكون هناك متابعة أو سلطة على كافة الاجراءات القضائية.	٢٠١٥-٢٠١٦	ادارة للملاحقة القضائية	عدد الأحكام التي تم تنفيذها - المدة الزمنية التي تم فيها تنفيذ الحكم.	وزارة الداخلية	٨٠,٠٠٠,٠٠	ارتفاع تكاليف التقاضي و عدم صياغة النصوص التي تم اضافتها لقانون العقوبات.	الحصول على الموافقات اللازمة لاستحداث الادارة.
	وضع اليات لتعزيز الاطار القانوني وتفعيله لحماية النساء من العنف							
	اقرار نصوص و مواد عقابية سواء في قانون العقوبات أو التشريعات الجنائية.							
١	متابعة ورصد تنفيذ الأحكام المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة من خلال إدارة مناهضة العنف ضد المرأة بقطاع حقوق الإنسان بوزارة العدل	٢٠١٥-٢٠١٧	تقرير رصد دورى نصف سنوى وربطه بقاعدة البيانات الإلكترونية	عدد القضايا التى تم رصدها	الأمم المتحدة النيابة العامة	جهة مانحه	التمويل	التقرير الخاص بالرصد
	تجهيز عدد من المحاكم لتكون ملائمة لنظر قضايا العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٧	عدد القضايا التى تم نظرها بهذه المحاكم	عدد ثلاثة محاكم	الأمم المتحدة	جهة مانحه	التمويل	تقارير بعدد القضايا التى يتم نظرها بهذه المحاكم
	توفير الأجهزة اللازمة لممارسي الطب الشرعى	٢٠١٥-٢٠١٦	عدد المستفيدين من هذه الأجهزة	عدد القضايا التى تم انجازها والفصل فيها بالسرعة المطلوبة باستخدام هذه الأجهزة	الأمم المتحدة	جهة مانحه	التمويل	التقارير الخاصة بعدد القضايا
	ربط نيابات الأسرة وقطاع حقوق الإنسان بأجهزة الحاسب الالى وشبكاته	٢٠١٥-٢٠١٧	شبكة إلكترونية متصلة بالجهات المتعاملة	سرعة الرصد	الأمم المتحدة	جهة مانحه	التمويل	تقارير الرصد

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الملاحقة القانونية	الهدف الفرعي: ٢- تخصيص دوائر خاصة للنظر في قضايا عنف ضد المرأة بسرعة الفصل فيها، على أن تتولى نيابة الأسرة التحقيق في جرائم العنف ضد المرأة						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)								
٢	برامج لتدريب وتأهيل العاملين بوزارة العدل حول كيفية التعامل مع النساء ضحايا العنف وتقديم الدعم القانوني لهن	٥ أعوام	العاملين بوزارة العدل أصبح لديهم المهارة والكفاءة للتعامل مع النساء ضحايا العنف وتقديم الدعم القانوني لهن	عدد العاملين الذين تم تدريبهم	وزارة العدل - جهة مانحة	٧٠٠,٠٠٠	عدم قبول الوزارة	وضع وتصميم نظام متابعة به مؤشرات قياس واضحة وقابلة للقياس
	برامج لتدريب وتأهيل العاملين بنيابة الأسرة حول كيفية التعامل مع النساء ضحايا العنف	٥ أعوام	العاملين بنيابة الأسرة أصبح لديهم المهارة والكفاءة للتعامل مع النساء ضحايا العنف	عدد العاملين الذين تم تدريبهم		٧٠٠,٠٠٠		

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	الملاحقة القانونية	الهدف الفرعي: ٣- الوصول للمعيار الدولي من خلال تبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي تقدمت في هذا المجال						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للمرأة							
١	إجراء دراسات مقارنة بين الوضع المصري والإقليمي والدولي من حيث مواجهة العنف	٢٠١٦-٢٠١٨	دراسات حول وضع مصر مقارنة بدول العالم من حيث الإجراءات المتخذة لمكافحة العنف	- نتائج الدراسة - توصيات لتطوير الأداء	الجهات المانحة	١٠٠,٠٠٠	بيانات حول نسبة العنف في المجتمع	- الاجراءات المتخذة للبدء في الدراسة
	تنظيم عدد (٢) رحلات دراسية للجهات المعنية إلى البلدان ذات إنجازات هامة في مكافحة العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠١٧	تحسن في النظام القانوني والأمني والخدمي لمكافحة العنف ضد المرأة	- مقترحات لتطوير أداء الجهات المعنية - عدد الجهات المشاركة	الجهات المعنية UNDP USAID	٤٥٠,٠٠٠		- توقيع مذكرات التفاهم مع الجهات المانحة - تقارير الوفد المصري المشارك
	إعداد التقارير الوطنية للمنظمات الدولية (السيداو - CSW - بيجين- إلخ)	٢٠١٥-٢٠٢٠	تقارير وطنية تعكس تحسن أوضاع المرأة وانخفاض معدلات العنف ضدها	- صدور التقارير بصورة دورية - محتوى التقارير يعكس الواقع الفعلي	الجهات المعنية	٥٠,٠٠٠	ندرة الخبراء المعنيين بقضايا المرأة، وضعف البيانات المتاحة لدى الحكومة عن قضايا العنف	- تشكيل لجان لإعداد التقارير - مضمون التقارير ومدى اتساقه بالتحسن في انخفاض معدلات العنف ضد المرأة
	وزارة التعليم العالي							
٢	التعرف على خبرات الدول العربية والاجنبية فى هذا المجال عن طريق المراكز والمكاتب الثقافية فى الخارج التابعة لوزارة التعليم العالى للاطلاع على تجارب هذة البلاد في مجال مناهضة العنف ضد المرأة	٢٠١٥-٢٠٢٠	الوصول للمعيار الدولي	قياس الوضع الحالي مقارنة بالدول الأخري المتقدمة.	وزارة العدل - المجلس القومي للمرأة	١٠٠,٠٠٠	صعوبة الحصول على البيانات الدقيقة لدي الدول الأخري.	البدء في اجراءات المأموريات.

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ٣- الوصول للمعيار الدولي من خلال تبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي تقدمت في هذا المجال	الملاحقة القانونية						

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي للإعاقة							
٣	عقد ورش عمل ومؤتمرات دولية لتبادل المعلومات	٢٠١٥-٢٠١٧	وجود توصيات / وجود ورقة موقف لاوضاع المرأة ذات الاعاقة المعنفة فى مصر	اوراق عمل وطنية ودولية حول العنف ضد المرأة	منظمات الدولية لحقوق الإنسان	٢٠٠,٠٠٠		التقارير الدولية الدورية حول حقوق الإنسان - حقوق المرأة - حقوق ذوى الاعاقة
	إعداد التقارير الدولية المتعلقة بالمرأة							
	عقد الملتقى الثقافى الرياضي الدولى للأشخاص ذوى الإعاقة من أجل السلام ومناهضة العنف	فبراير ٢٠١٦ لمدة اسبوع	تشكيل الشبكة الدولية للأشخاص ذوى الإعاقة من أجل السلام والخروج ببيان أسوان للسلام ومناهضة العنف	- عدد المشاركين - البرنامج - البيان - تشكيل الشبكة	وزارة الشباب والرياضة - وزارة الثقافة-إتحاد مصر لجمعيات ذوى الإعاقة - محافظة أسوان	٦٠٠,٠٠٠	عدم التواصل الجيد بين الوزارات والمجتمع المدنى	التقارير الرصد الإعلامى مدى الانتشار والتغطية عالميا للملتقى
	وزارة العدل							
٤	١)ابرام عدة بروتوكولات تعاون مع عدد من المنظمات الاجنبية لتبادل الخبرات وتبادل الزيارات الميدانية. ٢)ورش العمل ونقل التجارب في الدول المتقدمة في تلك المجالات ٣) المؤتمرات الدولية ٤) مراجعة مدى اتساق القوانين المحلية مع الاتفاقيات الدولية الاشتراك فى أعداد كافة التقارير الدولية فيما يخص التشريعات الوطنية وفيما يخص حقوق الإنسان.	٢٠١٥-٢٠١٧	١)مذكرة تفاهم مع هيئة الامم المتحدة ١)بروتوكول تعاون مع المعهد السويسري بالاسكندرية	عدد البروتوكولات والزيارات وورش العمل التى تمت (٦زيارات - ٨ ورش عمل) التقارير والتوصيات عن مدى اتساق القوانين المحلية مع الاتفاقيات الدولية	الامم المتحدة المعهد السويسري وزارة الخارجية المجلس القومى للمرأة -جهات مانحة أخرى	جهة مانحة	التمويل المادى	

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة							
المحور الرئيسي:	الملاحقة القانونية	الهدف الفرعي: ٣- الوصول للمعيار الدولي من خلال تبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي تقدمت في هذا المجال						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	وزارة الثقافة							
	تفعيل بروتوكولات وزارة الثقافة مع الدول الأجنبية والعربية المختلفة وإقامة إسبوع ثقافي بالتبادل مع الدول المختلفة للوقوف على التجارب الناجحة في توظيف الفن والثقافة في مناهضة العنف ضد المرأة	٢٠١٥الى ٢٠٢٠	تبادل الخبرات الناجحة في مناهضة العنف		بالتعاون مع جميع الوزارات المشاركة في الاستراتيجية	٨٠٠,٠٠٠		عمل تقارير عن الاسبوع الثقافى ومدى استفادة الدولة منه في مجال مناهضة العنف ضد المرأة
٥	عمل ملتقى دولىللمرأة تحت عنوان معاً ضد العنف للمرأة والفتاة في نصف العام الدراسي بالتبادل مع الدول المختلفة والدول العربية والأجنبية	من ٢٠١٥الى ٢٠٢٠	عمل ورق التوصيات وأنشطة ثقافية وفنية تساعد في مناهضة العنف ضد المرأة	عدد الدول المشاركة في الملتقى	جميع الوزارات المشاركة في وضع الاستراتيجية	٥٠٠,٠٠٠		عمل تقارير عن الملتقى وكيفية الإستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى في مناهضة العنف ضد المرأة
	مؤتمر دولى لمناقشة مناهضة العنف ضد المرأة بمشاركة الدولة المختلفة (عربية وأجنبية) بواقع مؤتمر في كل عام	٢٠١٥- ٢٠٢٠	عمل ورق عمل لمناهضة العنف ضد المرأة وتوصيات وكتاب خاص بالأبحاث والتجارب الناجحة في مناهضة العنف ضد المرأة		جميع الوزارات المشاركة في وضع الاستراتيجية	٥٠٠,٠٠٠		عمل تقارير عن المؤتمر وكيفية الإستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى في مناهضة العنف ضد المرأة
	وزارة الشباب والرياضة							
٦	ملتقى الفتاة العربية تحت شعار أرفض العنف	خلال الاجازة الصيفية لمدة (٥) أيام يستمر خمس سنوات	- التعرف على مظاهر العنف ضد الفتاة بالدول العربية - الجهود الحكومية المبذولة بكل دولة للحد من الظاهرة - نسبة حدوث الظاهرة في كل دولة وكيفية محاسبة المتحرش ورعاية المعنفة	مشاركة ١٣٢ فتاة من الدول العربية (٢٢) دولة	جامعة الدول العربية والوزارات المشاركة في تفعيل الاستراتيجية	٢٢٥,٠٠٠	عدم الاستقرار في بعض الدول قد يؤدى لمشاركة ضعيفة	دليل متابعة على مستوى الدول العربية –تحديد نسبة تراجع الظاهرة وفقا للجهود الحكومية

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة
المحور الرئيسي:	الهدف الفرعي: ٣- الوصول للمعيار الدولي من خلال تبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي تقدمت في هذا المجال
الملاحقة القانونية	

م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
	المجلس القومي لحقوق الإنسان							
٧	متابعة تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .	مستمر	تقديم المقترحات والملاحظات والتوصيات اللازمة لسلامة التطبيق إلى الجهات المعنية		وزارة العدل – وزارة الخارجية	يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان		
	عقد عدة دورات تدريبية للسادة المسئولين الحكوميين المعنيين بتطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وخاصة العاملين فى مجالات انفاذ القانون وتحقيق العدالة .	٢٠١٥– ٢٠٢٠	. عدد ٤ دورات تدريبية فى السنة بموجب دورة كل ثلاثة أشهر ، تستهدف كل دورة ٢٠ مشارك . تقارير المتابعة	رفع وعى المسئولين الحكوميين بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان . سرعة تنفيذ القانون	وزارة العدل – النيابة العامة – وزارة الداخلية – وزارة الخارجية	يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان بالتعاون مع الجهات المانحة		التقارير دورية ، الاستبيانات
	تقديم التقارير إلى اللجان التعاهدية المعنية بمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.	مستمر	تقارير وطنية تعكس حالة حقوق الإنسان فى مصر	أعداد التقارير بصفة دورية		يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان	امكانية عدم إلتزام جهات الإختصاص المعنية بالشكل الكافى بتوفير المعلومات والبيانات التى يطلبها المجلس	
	حث الحكومة على رفع تحفظاتها على الاتفاقيات الدولية والاقليمية المعنية بحماية حقوق النساء والفتيات ومن ضمنها اتفاقية السيداو .	٢٠١٥– ٢٠١٨	تقديم المقترحات والملاحظات والتوصيات إلى الجهات المعنية.	رفع التحفظات على الاتفاقيات الدولية	المجلس القومى للمرأة – منظمات المجتمع المدنى	يتحملها المجلس القومى لحقوق الإنسان	امكانية عدم استجابة الحكومة للمطالبة برفع التحفظات	

خطط العمل التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة

الهدف الاستراتيجي:	القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة							
المحور الرئيسي:	الملاحقة القانونية	الهدف الفرعي: ٣- الوصول للمعيار الدولي من خلال تبادل الخبرات مع الدول الأخرى التي تقدمت في هذا المجال						
م	الأنشطة المقترحة	التوقيت الزمني لتنفيذ الأنشطة	المخرجات	مؤشرات الأداء كمي / نوعي	الجهة المساندة	تكاليف الأنشطة المقترحة	معوقات التنفيذ	سبل المتابعة والتقييم
مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)								
٨	تنفيذ برامج تبادل خبرات مع جهات تعمل على مناهضة العنف ضد المرأة من بلدان أخرى	مستمر	برامج تبادل خبرات في مجال مناهضة العنف ضد المرأة مع جهات من بلدان أخرى	عدد البرامج التي تم تنفيذها	جهة مانحة – وزارة التعاون الدولى	٩٠٠,٠٠٠	عدم الاستقرار في بعض الدول قد يمكن الإستفادة من خبراتها	وضوح مخرجات الخطط
	تأسيس شبكة إقليمية لمناهضة العنف ضد المرأة على مستوى دول الإقليم	مستمر	شبكة إقليمية لمناهضة العنف ضد المرأة	عدد الدول الأعضاء في الشبكة	المجلس القومى للمرأة – جهة مانحة – جامعة الدول العربية	٦٠٠,٠٠٠		التوصيات والمخرجات التى تصدر عن البلدان والجهات المشاركة
المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة								
٩	العمل على رفع التحفظات على اتفاقية السيداو	٢٠١٥ حتى ٢٠١٨	مراجعة الاتفاقيات الدولية لتتماشى مع الدستور	تنظيم عدد ١٢ من ورش العمل للعمل على رفع التحفظ	المجلس القومى للمرأة –المؤسسة المصرية لتنمية الأسرة	١٥٠,٠٠٠	عدم وجود تمويل – عدم موافقة وزارة التضامن	تقرير كل ٣ شهور – تقرير سنوي – تقرير نهائي – الوصول لرفع التحفظات

المجلس القومي للمرأة

العنوان: ١٥ شارع محمد حافظ متفرع من شارع الثورة - المهندسين

ت: ٣٧٦٠ ٣٥٨١ - ٣٧٦٠ ٣٥٢٩ **ف:** ٣٧٦٠ ٣٥٠٨

E-mail: ncw@ncwegypt.com

Website: www.ncwegypt.com

١٥ شارع محمد حافظ-من شارع الثورة-المهندسين-الجيزة
ت:٣٧٦٠٣٥٨١-٣٧٦٠٣٥٢٩ ف:٣٧٦٠٣٥٠٨
Email: ncw@ncwegypt.com
Website: www.ncwegypt.com